القوات المسلحة.. انتصارات ترسم ملامح السلام العادل

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

26 سبتمبر

WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة

العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ - الموافق 10 سبتمبر 2026م

14 صفحة

السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

الرئيس: مليشيا الحوثي الإرهابية اختارت التصعيد وعليها تحمل تبعاته

قال فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن مليشيا الحوثي الإرهابية تتحمل المسؤولية عن جولة التصعيد الراهنة، مؤكداً أن الجماعة اختارت الحرب ورفضت مسار السلام.

وقال فخامة الرئيس، خلال لقائه سفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، إن أي مسار لخفض التصعيد لا يترافق مع التزامات واضحة وقابلة للتحقق، وإجراءات تمنع مليشيا الحوثي الإرهابية من إعادة التسلح، قد يتحول عملياً إلى فرصة تستغلها المليشيا لإعادة بناء قدراتها والاستعداد لموجة جديدة من التصعيد.

وقال ان استمرار المجتمع الدولي في احتواء التصعيد دون معالجة أسبابه الحقيقية أو فرض التزامات قابلة للتحقق سيؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع وتهيئة الظروف لجولة جديدة من الحرب.

وأكد أن الحكومة اليمنية لم تبدأ الجولة الحالية من التصعيد ولم تسعَ إليها، مشدداً على أن مليشيا الحوثي الإرهابية هي التي اختارت التصعيد، وعليها تحمل نتائج خياراتها، داعياً المجتمع الدولي إلى التعامل مع هذه الحقيقة بوضوح، وتحديد الطرف الذي بدأ التصعيد ومحاسبته، بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمة أو البحث عن ترتيبات مؤقتة لا تعالج جذور التهديد.

وطالب فخامة الرئيس المجتمع الدولي بدعم حق الدولة اليمنية في حماية مواطنيها وسيادتها وفقاً للقانون الدولي، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات 2140 و2216 و2722، وتمكين مؤسسات الدولة من استعادة اختصاصاتها، وفي مقدمتها احتكار السلاح وقرار الحرب والسلام.

وقال إن الحكومة لا تطلب من المجتمع الدولي أن يخوض الحرب نيابة عن اليمنيين، وإنما تطالب بتطبيق الالتزامات والقرارات الدولية، ودعم الدولة في إنهاء قدرة مليشيا الحوثي الإرهابية على تهديد اليمن والمنطقة

...ص2

العليمي يشيد بانتصارات القوات المسلحة ويؤكد المضي في فرض سلطة الدولة

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن الدولة ماضية في أداء واجبها الدستوري لاستعادة مؤسساتها وبسط سلطتها على كامل الأراضي اليمنية، مشيداً بالمكاسب الميدانية الجديدة التي حققتها القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية في جبهات الجوف والبيضاء وتعز والحديدة.

وأجرى فخامة الرئيس اتصالات هاتفية مع عدد من القادة العسكريين والميدانيين للاطلاع على سير العمليات ومستوى الجاهزية والاحتياجات اللازمة لتثبيت المناطق المحررة وتأمينها، مؤكداً أن التطورات الميدانية تعكس قدرة القوات المسلحة على مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية والتقدم في مواقع المواجهة.

وأشاد فخامته بالدور الذي تضطلع به القوات الجوية والطائرات المسيّرة في إسناد العمليات العسكرية، وبالتضحيات التي يقدمها أفراد القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية في مختلف الجبهات.

وأكد أن مليشيا الحوثي الإرهابية اختارت التصعيد ورفضت فرص السلام، وأن هذا الخيار لا يمنحها أي حق في فرض أمر واقع بالقوة أو تحويل اليمن إلى منصة لتهديد الممرات المائية والتجارة العالمية.

وقال فخامة الرئيس إن الدولة ستواصل القيام بواجبها الدستوري في استعادة مؤسساتها وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني، مشدداً على أن رفض مليشيا الحوثي الإرهابية للشرعية الدولية لا يمكن أن يتحول إلى غطاء لفرض مشروعها المسلح أو تقويض مؤسسات الدولة.

ودعا فخامته إلى تعزيز وحدة الصف الوطني والالتفاف حول القوات المسلحة والقوى الوطنية، مشيداً بالمواقف السياسية والاجتماعية والشعبية المساندة لمعركة استعادة الدولة.

الفريق الصبيحي يطلع على الأوضاع الميدانية والعسكرية في تعز ويشيد بالجاهزية واليقظة العالية

اطلع عضو مجلس القيادة الرئاسي، الفريق الركن محمود الصبيحي، اليوم، على الأوضاع الميدانية والعسكرية والمرابطين في الخطوط الأمامية في جبهات جبل حبشي و الكدحة بمحافظة تعز.

وخلال الزيارة، التقى الفريق الصبيحي الضباط والصف والجنود ..ناقلًا لهم تحيات وتقدير فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة

...ص2

طارق صالح: القوات المسلحة أفشلت المشروع الإيراني بالسيطرة على باب المندب

أكد الفريق الركن طارق محمد عبدالله صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي، أن القوات المسلحة والمقاومة الوطنية أفشلت مخطط المشروع الإيراني الرامي إلى السيطرة على باب المندب، مشدداً على أن فتح جبهات المواجهة مع مليشيا الحوثي الإرهابية يمثل جزءاً من معركة وطنية أوسع لإنهاء المشروع المسلح واستعادة الدولة.

واطلع الفريق طارق صالح، خلال اتصال هاتفي مع قائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، على التطورات الميدانية في جبهات المحور ومستوى الجاهزية والعمليات القائمة، مؤكداً أن جميع الجبهات تمثل مسرحاً واحداً للمواجهة مع المشروع الحوثي المرتبط بإيران.

وقال إن هذه الجبهات ستتحول إلى مقبرة لطموحات طهران في السيطرة على باب المندب، مؤكداً أن المعركة لا تستهدف منطقة بعينها، وإنما تستهدف

...ص2

مجلس النواب: الشعب يخوض معركة إسقاط الإمامة وقطع ذراع إيران بالمنطقة

أكد مجلس النواب أن اليمن الذي تمكن من إسقاط النظام الإمامي في الماضي قادر على تجاوز محنته الراهنة واستعادة الدولة والجمهورية، مديناً بأشد العبارات تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية واعتداءاتها داخل اليمن وضد المملكة العربية السعودية.

وقال المجلس إن اعتداءات المليشيا على المدنيين والمنشآت والمصالح الحيوية تمثل تصعيداً متعمداً وامتداداً للمشروع الإيراني الذي تسعى الجماعة إلى فرضه بالقوة،

...ص2

كلمة 26 سبتمبر

السلام يصنعه الميدان

في لحظات التاريخ الحاسمة ، تسقط الرهانات الخاطئة، وتتكشف الأوهام أمام حقائق الميدان الساطعة.

إن ما تشهده مختلف جبهات القتال اليوم من تحولات استراتيجية وتطورات ميدانية متسارعة لصالح القوات المسلحة الشرعية ليس مجرد جولة عسكرية عابرة بل هو استحقاق وطني وتجل طبيعي لإرادة شعب يرفض الارتهان والوصاية ويستعيد مؤسسات دولته وثوابته الجمهورية خطوة بخطوة.

لقد جاءت التصريحات الأخيرة لفخامة الرئيس المتعلقة بإصرار اليمنيين على استعادة الدولة ومؤسساتها لتضع النقاط على الحروف وتعكس بوضوح أبعاد المرحلة المقبلة ، فهي لم تكن مجرد خطاب سياسي بل خارطة طريق مسنودة بزخم ميداني يفرض معطيات جديدة على الأرض.

إن القوات المسلحة ومن خلفها كل القوى الوطنية وبدعم من الأشقاء تثبت كل يوم أن الحق يملك القوة للذود عن تطلعات اليمنيين وأن خيار استعادة الدولة بكل مؤسساتها وسائر أراضيها هو مسار حتمي لا رجعة عنه.

وأمام هذه الحقائق الناصعة تتوجه الرسالة بوضوح إلى ميليشيا الحوثي لتقول بصريح العبارة لا الاشارة: إن الاستمرار في المكابرة والرهان على سراب النصر لم يعد يجدي نفعا ، بل يضاعف من الفاتورة التي يدفعها الشعب اليمني من دمه واستقراره ومستقبله.

لقد حان وقت العقل والاحتكام للواقع الذي يؤكد بمفردات وحقائق الانتصارات الميدانية أن خيار التسليم والانصياع للإرادة الوطنية والعودة إلى مظلة الدولة والجمهورية هو الطريق الوحيد المتبقي أمامها لحقن دماء أبناء اليمن وإنهاء هذه المأساة الإنسانية التي طال أمدها.

إن شجاعة القرار في هذه اللحظة تكمن في الجنوح للسلم الحقيقي والتسليم غير المشروط وليس في الزج بالمزيد من المغرر بهم في معارك خسارتها محتومة.

وفي سياق نزعاتها التخريبية العابرة للحدود فإن تمادي المليشيا الحوثية الإرهابية في استهداف الأعيان المدنية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية الشقيقة يعكس وجها آخر لإمعانها في الإجرام واستهتارها بكل القيم والأعراف.

ومن هذا المنطلق ، يؤكد اليمن قيادة وحكومة وشعبا وقوات مسلحة

...ص2

الحكومة تدعو المجتمع الدولي إلى الانتقال من التنديد إلى الرد العملي

أدانت الحكومة اليمنية بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية التي نفذتها مليشيا الحوثي الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية، مؤكدة أن هذه الهجمات تمثل امتداداً مباشراً للتصعيد العسكري الذي تمارسه المليشيا داخل اليمن، وتكشف ارتباطها بأجندة المشروع الإيراني في المنطقة.

وحملت الحكومة مليشيا الحوثي الإرهابية وإيران المسؤولية عن هذا التصعيد، مشيرة إلى أن الدعم الإيراني العسكري والفني مكّن الجماعة من تطوير قدراتها الهجومية واستخدامها ضد المدنيين والمنشآت الحيوية وتهديد أمن المنطقة والملاحة الدولية.

وطالبت الحكومة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالانتقال من بيانات الإدانة السياسية إلى إجراءات عملية وحازمة توقف تدفق الأسلحة والتمويل والخبرات العسكرية الإيرانية إلى

...ص2

فيما اكدت واشنطن حق الحكومة الشرعية في الدفاع عن شعبها وإنهاء إرهاب مليشيا الحوثي

التحالف يتوعد مليشيا الحوثي برد حازم

أكد المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية العميد الركن تركي المالكي أن الاعتداءات التي تنفذها مليشيا الحوثي الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية ومواطنيها والمقيمين فيها تمثل تصعيداً خطيراً، مؤكداً أن قيادة القوات المشتركة ستتخذ الإجراءات العملياتية اللازمة لردع المليشيا وحماية الأراضي والمنشآت والسكان.

وأوضح المالكي أن الهجمات الأخيرة استهدفت منشآت وأصولاً مدنية واقتصادية في أبها وخميس مشيط وجازان ونجران، وأسفرت عن إصابة 73 مدنياً، بينهم نساء وأطفال.

وأكد أن هذه الاعتداءات تمثل انتهاكاً لسيادة المملكة واستهدافاً متعمداً للمنشآت الوطنية والمرافق المدنية، مشدداً على أن قيادة القوات المشتركة ستعمل على تحييد مصادر التهديد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية

...ص2

فيما تفقّد عدداً من المواقع والجبهات في الضالع

وزير الدفاع يؤكد مواصلة معركة استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب

أكد الفريق الركن طاهر العقيلي، وزير الدفاع، أن القوات المسلحة تواصل أداء واجبها الوطني والدستوري في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية واستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، موجهاً برفع أعلى درجات الجاهزية والانضباط والتنسيق بين مختلف التشكيلات العسكرية.

وترأس وزير الدفاع اجتماعاً موسعاً لقيادة وزارة الدفاع في العاصمة المؤقتة عدن، بحضور مساعديه ونائب المفتش العام ورؤساء الهيئات والدوائر، جرى خلاله استعراض التطورات الميدانية والعسكرية في مختلف جبهات القتال في ظل تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية.

...ص2

وزيرة الخارجية: أمن البحر الأحمر يبدأ بتمكين الدولة من بسط سيادتها

أكدت سعادة وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين أفراح الزوبة أن أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن يمثل ركناً أساسياً من منظومة الأمن القومي العربي، وأن تحقيق أمن مستدام لهذه الممرات يبدأ بتمكين الدول المشاطئة، وفي مقدمتها اليمن، من ممارسة سيادتها الكاملة على سواحلها

...ص2

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

الجامعة العربية تجدد دعمها لسيادة اليمن وتقر صندوقاً لتمويل احتياجاته التنموية

جدد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دعمه لوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، ورفضه أي تدخلات خارجية في شؤونه الداخلية، مع إدانة الممارسات الإيرانية التي تنتهك السيادة اليمنية.

وأقر المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة إنشاء صندوق عربي لتمويل خطة الاحتياجات التنموية في اليمن، بما يشمل مشاريع البنية التحتية والقطاعات ذات الأولوية، ودعا الدول العربية والمؤسسات التمويلية والقطاع الخاص والجهات المانحة إلى الإسهام في تمويله وفق آليات تضمن الحوكمة والشفافية.

وجدد المجلس دعمه لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، ولجهود الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والمؤسسي، مؤكداً أن الحكومة اليمنية هي السلطة الشرعية صاحبة الاختصاص في حماية الأراضي والمياه والأجواء اليمنية.

وأكد القرار أن اليمن يتمتع بالسيادة الكاملة والحصرية على أراضيه ومياهه الإقليمية وأجوائه، وأن من حقه اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية سيادته، مطالباً إيران بوقف الأنشطة التي تنتهك السيادة والأجواء اليمنية.

وشدد المجلس على أن بسط الدولة اليمنية سيطرتها على أراضيها وسواحلها وموانئها يمثل عنصراً أساسياً في ضمان أمن البحر الأحمر، مؤكداً رفض تحويل اليمن إلى منصة لتهديد أمن المنطقة والملاحة الدولية.

وأدان المجلس تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية وهجماتها بالصواريخ والطائرات المسيّرة على مأرب وحضرموت ومدينة وميناء المخا ومخيمات النازحين والقوات الحكومية، إضافة إلى تهديد السفن التجارية.

كما أدان استخدام الموانئ الخاضعة لسيطرة المليشيا في تهريب الأسلحة وزرع الألغام البحرية وممارسة أنشطة تهدد السفن التجارية والملاحة الدولية.

ورحب المجلس باستئناف صادرات النفط الخام، وأدان الهجمات التي استهدفت المؤسسات النفطية والموانئ والمنشآت المرتبطة بالقطاع الاقتصادي.

ودعا المجلس الدول والمنظمات إلى عدم التعامل مع أي رحلات أو عمليات جوية تتعلق باليمن خارج إطار التنسيق والموافقة الصريحة من الحكومة اليمنية الشرعية.

وكان اجتماع المندوبين الدائمين للدول العربية قد اعتمد مشروع القرار المتعلق بدعم سيادة اليمن وإدانة الانتهاكات الإيرانية، تمهيداً لعرضه على المجلس الوزاري، وشمل مشروع القرار مطالب بوقف الأنشطة الإيرانية المنتهكة للسيادة والأجواء اليمنية، ودعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما قدم الوفد اليمني ثلاثة بنود رئيسية إلى اجتماعات الجامعة العربية، تناولت تطورات الوضع في اليمن، والاحتياجات التنموية والبنية التحتية، والانتهاكات المتعلقة بالسيادة والأجواء اليمنية.

تتمات الأولى

الرئيس: مليشيا الحوثي

وخطوط الملاحة الدولية.

وأشار فخامة الرئيس إلى أن تصعيد المليشيا لم يعد مقتصراً على الداخل اليمني، بل امتد إلى استهداف المملكة العربية السعودية وتهديد حركة الملاحة الدولية، في ظل توجه واضح لاستخدام الموقع الجغرافي لليمن وممراته البحرية كورقة ضغط تخدم أجندة خارجية.

ولفت إلى أن المليشيا تستغل الهدن والفرص السياسية لإعادة ترتيب قدراتها العسكرية، مستفيدة من الدعم العسكري والفني الإيراني، بما في ذلك الأسلحة والخبرات والتقنيات التي تعزز قدرتها على تهديد أمن اليمن ودول المنطقة والممرات البحرية.

وأكد أن استمرار تدفق هذا الدعم يمثل عاملاً مباشراً في توسيع دائرة التهديد، مشدداً على ضرورة دعم اليمن في حماية سواحله وموانئه ومياهه الإقليمية ومنع عمليات تهريب الأسلحة، باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة تتصل بأمن المنطقة والملاحة الدولية.

وتطرق فخامة الرئيس إلى التداعيات الإنسانية للتصعيد الحوثي، مشيراً إلى نزوح آلاف المدنيين مجدداً، واستهداف مناطق سكنية ومخيمات للنازحين في مأرب، إلى جانب تهديد المنشآت والمرافق المدنية والمناطق المأهولة في تعز والحديدة.

وشدد على أن حماية المدنيين تمثل أولوية للدولة، مؤكداً التزام القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية الحكومية بقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد الاشتباك، وحماية الأعيان المدنية، والتعامل الإنساني مع المحتجزين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

وأوضح فخامة الرئيس أن المعركة ليست صراعاً بين مناطق أو جماعات اجتماعية أو مكونات مذهبية، وإنما مواجهة مع مشروع مسلح يستهدف الدولة ومؤسساتها وقرارها الوطني، داعياً المواطنين إلى عدم الزج بأبنائهم في الحرب التي تفرضها مليشيا الحوثي الإرهابية.

الفريق الصبيحي

الرئاسي، القائد الاعلى للقوات المسلحة، واخوانه اعضاء المجلس.. مشدداً على اهمية التلاحم الكامل بين القيادة والمقاتلين في الميدان.

وقال عضو مجلس القيادة الرئاسي، مخاطبًا الضباط والصف والجنود المرابطين في الخطوط الأمامية "نحن إلى جانبكم وسند لكم في هذه المعركة الوطنية الفاصلة".

واضاف الفريق الصبيحي "إن القيادة السياسية والعسكرية تقف إلى جانبهم وتساند جهودهم وتضحياتهم في هذه المعركة الوطنية".. مؤكدًا تقديم الدعم للقوات المرابطة لتعزيز صمودها والاضطلاع بمهامها في الدفاع عن الوطن واستعادة مؤسسات الدولة.. مشيدًا بالروح المعنوية العالية التي يتحلى بها المقاتلون في جبهات القتال.

كما زار عضو مجلس القيادة الرئاسي، ومعه محافظ تعز نبيل شمسان، وعضو اللجنة العسكرية العليا اللواء الركن يوسف الشراجي، وقائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، وقائد محور طور الباحة اللواء أبو بكر الجبولي، مدينتي تعز والتربة، وأجرى جولات تفقدية والوقوف على مستوى جاهزية القوات وتلمس احتياجاتها، إلى جانب الاطلاع على أوضاع المواطنين والنازحين.

وأكد الصبيحي أهمية تعزيز الجبهات ورفع مستوى التنسيق العسكري والعملياتي، ووضع مختلف الاحتمالات في الحسبان أثناء التخطيط والتنفيذ للعمليات الميدانية..مشددًا على الجاهزية العالية والحفاظ على أعلى درجات اليقظة، ورفد الجبهات بالإمكانات البشرية واللوجستية..مؤكداً جاهزية الدولة لتقديم الدعم الكامل لأبناء محافظة تعز في نضالهم الوطني لدحر مليشيات الحوثي الإرهابية.

واستمع الفريق الصبيحي، من اللواء الركن يوسف الشراجي إلى شرح مفصل حول الأوضاع الميدانية والتقدمات التي تحققت في مختلف الجبهات، وآليات تعزيز التنسيق الفاعل بين المقاومة الوطنية ومحور تعز.

من جانبه، قدم محافظ تعز، عرضًا شاملًا عن مستجدات الأوضاع العسكرية والخدمية في المحافظة..مؤكدًا أن تركيز المليشيات الحوثية على تعز يأتي في إطار السعي لتحقيق الأجندة الإيرانية للاستيلاء على الملاحة الدولية في باب المندب.

وأشار المحافظ شمسان، إلى أن تعز على أهبة الاستعداد للنفير العام ورفد الجبهات بآلاف المقاتلين، انطلاقًا من الوعي الوطني الأصيل لأبنائها بخطر المشروع الحوثي.

طارق صالح: القوات المسلحة

مشروعاً يسعى إلى تحويل اليمن وممراته البحرية إلى أدوات لخدمة أجندة خارجية.

وأكد أن المعركة ستتواصل حتى تحرير العاصمة صنعاء واستعادة كامل الأراضي اليمنية، وإنهاء المشروع المرتبط بالحرس الثوري الإيراني، مشدداً على أن التضحيات التي تقدمها القوات المسلحة تمثل أساساً لمعركة استعادة القرار الوطني والسيادة اليمنية.

مجلس النواب

مؤكداً أن المواجهة الراهنة تتعلق بمستقبل الدولة والنظام الجمهوري وسيادة القانون، في مواجهة مشروع يقوم على السلاح والفوضى والانقلاب على المؤسسات.

وأكد مجلس النواب أن اليمن الذي أسقط الإمامة بالأمس لن يعجز عن تجاوز محنته اليوم، واستعادة مؤسسات الدولة وهويتها الجمهورية، داعياً جميع أبناء الشعب والقبائل والقوى الوطنية والشباب والنساء وكل المواطنين إلى الاصطفاف خلف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقوى الوطنية لاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

وأدان المجلس بشدة الهجمات الحوثية التي استهدفت مناطق ومنشآت مدنية واقتصادية ومنشآت للطاقة في جنوب المملكة العربية السعودية، معتبراً أن انتقال التصعيد إلى خارج الحدود يؤكد أن خطر مليشيا الحوثي الإرهابية لم يعد محصوراً في الداخل اليمني.

وأشار إلى أن التطورات الميدانية الممتدة من تعز والساحل الغربي باتجاه باب المندب تكشف طبيعة التهديد الذي تمثله المليشيا على البحر الأحمر وحركة الملاحة الدولية.

وأكد المجلس دعمه للإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية لحماية الأمن والسيادة والأراضي والمواطنين والمنشآت الحيوية، مشدداً على أن أمن المملكة يمثل جزءاً من الأمن الإقليمي المرتبط باستقرار اليمن.

ودعا مجلس النواب إلى توحيد الجهود الوطنية خلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة، معبراً عن تعازيه لأسر الشهداء وتمنياته للجرحى بالشفاء، ومطالباً بالإفراج عن الأسرى والمختطفين.

الحكومخة تدعو المجتمع

مليشيا الحوثي الإرهابية، وتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرارين 2216 و2722.

وشددت على ضرورة التعامل بجدية مع الانتهاكات التي ترتكبها المليشيا ضد المدنيين والنازحين والمنشآت المدنية والاقتصادية، وعدم السماح باستمرار سياسة الإفلات من العقاب.

وأكدت الحكومة أن تمكين الدولة اليمنية من استعادة مؤسساتها وبسط سيادتها على أراضيها وسواحلها ومياهها الإقليمية يمثل مدخلاً أساسياً لمعالجة التهديدات التي تواجه اليمن والمنطقة، بما في ذلك أمن البحر الأحمر وحركة الملاحة الدولية.

التحالف يتوعد

المدنيين والمنشآت.

من جانبها، أكدت الولايات المتحدة أن الحكومة اليمنية الشرعية تملك الحق الكامل في الدفاع عن شعبها وإنهاء الإرهاب الذي تمارسه مليشيا الحوثي الإرهابية، محملة الجماعة مسؤولية بدء الحرب ومؤكدة أن عليها تحمل تبعات أفعالها.

وقالت السفارة الأمريكية لدى اليمن إن الجمهورية اليمنية هي الحكومة الشرعية الوحيدة، ولها الحق في الدفاع عن شعبها وإنهاء قدرة مليشيا الحوثي الإرهابية على ممارسة الإرهاب.

كما أكدت الولايات المتحدة حق المملكة العربية السعودية في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها، ودعمها لجهود الحكومة اليمنية الرامية إلى إنهاء الإرهاب الحوثي واستعادة قدرة الدولة على حماية مواطنيها.

زير الدفاع يؤكد

وأشاد الفريق العقيلي بالانتصارات والمكاسب التي حققتها القوات المسلحة، مؤكداً أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين الوحدات والتشكيلات العسكرية لضمان أعلى مستوى من الجاهزية والقدرة على التعامل مع التطورات الميدانية.

وشدد على ضرورة التحلي باليقظة والانضباط والاستعداد لتنفيذ المهام، بما يضمن استعادة مؤسسات الدولة وتعزيز الأمن والاستقرار وإنهاء الانقلاب الحوثي.

وفي جبهة الضالع، تفقد وزير الدفاع عدداً من المواقع والجبهات برفقة محافظ المحافظة وقادة المنطقة العسكرية الثامنة واللواء 33 مدرع، واطلع على الموقف الميداني ومستوى الجاهزية وانتشار القوات والمهام المسندة إليها.

وأشاد بالتضحيات والانتصارات التي حققتها القوات المسلحة في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكداً أن القوات ستواصل واجبها الوطني والدستوري دفاعاً عن البلاد واستعادة مؤسساتها وإنهاء الانقلاب.

ووجّه برفع أعلى درجات اليقظة والجاهزية والانضباط، والاستعداد لمختلف المهام العسكرية المقبلة.

وزيرة الخارجية: أمن البحري الأحمر

وموانئها ومياهها الإقليمية.

وقالت الوزيرة، في كلمة اليمن أمام الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، إن استمرار الانقلاب الحوثي على مدى السنوات الماضية أوجد تهديدات متصاعدة لليمن والمنطقة والممرات البحرية، مستفيداً من فترات التهدئة لإعادة بناء القدرات العسكرية وتوسيع نطاق الهجمات.

وشددت على أهمية دعم الحكومة اليمنية لاستعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها وإنهاء الانقلاب، وتعزيز قدرات القوات البحرية وخفر السواحل بما يمكّن الدولة من حماية مياهها الإقليمية وموانئها وسواحلها.

وأكدت أن التعامل مع أمن البحر الأحمر لا يمكن أن ينفصل عن تمكين الدولة اليمنية من القيام بمسؤولياتها السيادية، ومنع استخدام الأراضي والموانئ والممرات البحرية اليمنية لخدمة أجندات خارجية.

ودعت الزوبة إلى الانتقال في الدعم الاقتصادي والتنموي لليمن من الاستجابة الطارئة إلى التعافي والتنمية وإعادة الإعمار، مع توجيه الموارد إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية والاقتصاد الوطني.

كما دعمت إنشاء صندوق عربي لتمويل الاحتياجات التنموية في اليمن، بما يساهم في معالجة الأولويات الاقتصادية والخدمية.

وفي تحركها داخل الجامعة العربية، بحثت الوزيرة مع الأمين العام للجامعة العربية مستجدات الأوضاع في اليمن، مؤكدة ضرورة أن يحتل الملف اليمني موقعاً متقدماً في العمل العربي المشترك، في ظل تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية وتهديدها للمدنيين والمنشآت الحيوية وأمن الملاحة.

وشددت على أهمية دعم الحكومة اليمنية في بسط سيادتها على الأراضي والمياه والأجواء اليمنية، ومنع تحويل البلاد إلى منصة لتنفيذ أجندات إقليمية، فيما أكد الجانب العربي دعمه للحكومة اليمنية ومؤسسات الدولة ووحدة اليمن وسيادته والتنسيق بشأن أمن البحر الأحمر وباب المندب.

وفي مباحثاتها مع وزير الخارجية المصري بدر عبدالعاطي، أكدت الزوبة أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل اللجان المشتركة ومجلس رجال الأعمال وزيادة فرص التجارة والاستثمار، إلى جانب التنسيق بشأن أمن البحر الأحمر وباب المندب وانعكاساته على الاقتصاد وحركة الملاحة، خصوصاً في ظل الارتباط الاستراتيجي بين البحر الأحمر وقناة السويس.

كما بحثت الزوبة مع وزير الخارجية السوداني العلاقات الثنائية وأمن البحر الأحمر، مؤكدة موقف اليمن الداعم لوحدة السودان وسيادته ومؤسساته، فيما أكد الجانب السوداني دعمه للحكومة اليمنية ووحدتها وسيادتها.

وفي مباحثاتها مع وزير الخارجية السوري، بحثت الوزيرة تفعيل الاتفاقيات الثنائية وتعزيز التبادل التجاري والثقافي ومجلس الأعمال، مؤكدة دعم اليمن لوحدة سوريا وسيادتها، ومنددة بالاعتداءات الإسرائيلية عليها.

وثمنت الزوبة دور السلطات السورية في تمكين الحكومة اليمنية من استعادة سفارتها في دمشق، بعد أن كانت تحت سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

كما تناولت مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي فؤاد حسين التعاون الثنائي والعمل العربي المشترك ودعم الاستقرار الإقليمي، فيما بحثت مع وزير الخارجية اللبناني العلاقات الثنائية والتحديات المرتبطة بوجود جماعات مسلحة خارج سلطة الدولة والتدخلات الخارجية، مؤكدة أهمية احتكار الدولة للسلاح وقرار الحرب والسلام.

وفي مباحثاتها مع وزير الخارجية الفلسطيني، أكدت الزوبة استمرار اليمن في دعم القضية الفلسطينية، وناقشت التطورات في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والانتهاكات الإسرائيلية والاستيطان ومخططات الضم والتهجير.

وعلى الصعيد الدولي، بحثت وزيرة الخارجية مع سفيري إسبانيا وجنوب أفريقيا العلاقات الثنائية والتعاون المشترك.

وأكدت خلال مباحثاتها مع السفير الإسباني أن تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية في الساحل الغربي يمثل تهديداً لأمن البحر الأحمر وباب المندب والتجارة الدولية، إلى جانب ارتباط المليشيا بأنشطة تهريب وجريمة منظمة وعلاقات مع جماعات متطرفة.

كما بحثت الزوبة مع سفير جنوب أفريقيا العلاقات الثنائية وتفعيل آلية المشاورات السياسية وتوسيع التعاون في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، إلى جانب التعاون السياسي والاقتصادي.

وتناولت المباحثات التصعيد الحوثي في الساحل الغربي وما يترتب عليه من تهديد للموانئ والمنشآت المدنية وحركة الملاحة، فيما جددت الوزيرة تقدير اليمن لمواقف جنوب أفريقيا تجاه القضية الفلسطينية.

وفي القاهرة، أكدت الزوبة أهمية دور البعثات الدبلوماسية اليمنية في الدفاع عن مصالح البلاد وتعزيز حضورها الخارجي، داعية إلى توحيد الرسائل والمواقف الدبلوماسية وتطوير التنسيق مع الوزارة.

وشددت على ضرورة رفع مستوى التواصل مع المؤسسات الرسمية والدبلوماسية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام في الدول المضيفة، بما يعزز قدرة الدبلوماسية اليمنية على إيصال موقف الدولة والتعريف بتطورات الوضع في اليمن والمنطقة.

السلام يصنعه الميدان

وقوفه التام والثابت إلى جانب الأشقاء في المملكة في كافة الخيارات والتدابير التي ستتخذها لردع هذا العدوان وحماية مقدراتها الأمنية والاقتصادية ، إيمانا بوحدة المصير المشترك في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة بأكملها.

غير أن المليشيا وبدلا من التقاط هذه الفرصة والتعاطي مع دعوات التهدئة تواصل التصعيد على كافة الأصعدة وهنا فإننا ورغم التقدم الميداني المتسارع لقواتنا المسلحة نؤكد مجددا حرصنا الدائم على السلام ولكنه السلام العادل الذي يعيد الحق إلى نصابه ويضمن لليمن والإقليم أمنا واستقراراً دائمين ، يتأتيان من التسليم الكامل لمؤسسات الدولة ومقدراتها وهو ما يجب ان تلتقطه الأمم المتحدة التي تدعي حرصها على تحقيق سلام في اليمن ، إذ أصبحت والمجتمع الدولي موضوعين أمام امتحان الحقيقة ، التي لم تعد معها تصريحات القلق الصادرة عن الأمم المتحدة بالذات أو الدعوات الروتينية لخفض التصعيد التي يكررها المبعوث الخاص إلى اليمن كافية أو مجدية وعليه ان تدرك تمام الادراك أن المساواة بين الدولة الشرعية ذات السيادة وبين ميليشيا تمردت على التوافق الوطني والقرارات الأممية أمر معيب بحقها وأن هذه التسوية هي التي أطالت عمر الصراع و إن المنطق السليم يقتضي من المجتمع الدولي والمنظمة الأممية الانتقال من مرحلة التعبير عن القلق إلى ممارسة ضغوط حقيقية ومباشرة تجبر الطرف المتمرد على القبول بمتطلبات السلام العادل الشامل المستند إلى المرجعيات المعتمدة بدلا من إعطائه طوق نجاة كلما أطبقت عليه حقائق الميدان.

إن السلام الذي يسعى إليه اليمنيون هو السلام القائم على العدل واستعادة الدولة ومؤسساتها والميدان اليوم يصنع هذا السلام بإرادة صلبة لا تنكسر وسيحققه رغما عن أوهام القوة عند المليشيا وقلق الأمم المتحدة وتراخي المجتمع الدولي الذي عثر حلم اليمنيين طويلا عن بلوغ هدفهم في القضاء على مليشيا ايران الارهابية التي اثخنت جراحات اليمنيين وعظمت آلامهم واوردتهم مهاوي الردى.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير:
منصور الغدرة ■ عارف المقطري

سكرتيرا التحرير:
عمر أحمد ■ توفيق الحاج

المدير الفني :
عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 713689408
+967 777650230
+967 776051444
+967 716065049

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

رئيس مجلس القيادة:

المليشيا الحوثية اختارت الحرب وعليها أن تتحمل مسؤولية تداعياتها

لا يجوز أن تتحول دعوات التهدئة إلى مطالبة الدولة بالامتناع عن أداء واجبها وحماية مواطنيها

- استمرار التساهل مع انتهاكات المليشيا سيقود إلى جولة جديدة من الحرب والنزوح والكوارث الإنسانية وهو ما يحدث الآن تماما
- نتظر من المجتمع الدولي أن يحمل المليشيا المسؤولية وأن يدعم حق الدولة في حماية مواطنيها وسيادتها وفقا للقانون الدولي
- نطلب من المجتمع الدولي أن ينفذ قراراته، ويدعم جهود الدولة اليمنية لاستعادة مؤسساتها، وحصر السلاح وقرار الحرب والسلم بيدها
- التصعيد سلوك متكرر للمليشيا المارقة عندما تفهم ان السلام رسالة ضعف
- لا يجوز أن تتحول دعوات التهدئة إلى مساواة بين من يعتدي ومن يدافع عن مواطنيه،

الرياض – سبانت:

جدد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي دعوة المجتمع الدولي الى إعادة النظر في مقاربته للازمة اليمنية التي اكتفت في مراحل سابقة باحتواء التصعيد من دون معالجة أسبابه، قائلا ان التجربة أثبتت بأن التهدئة التي لا تقترن بالتزامات قابلة للتحقق، ولا تمنع إعادة التسلح واستئناف الهجمات، غالبا ما تتحول إلى فرصة لإعداد جولة جديدة من الحرب.

واكد رئيس مجلس القيادة خلال لقائه، أمس الأربعاء، بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن بحضور وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين أفراح الزوبة، أن التصعيد هو سلوك متكرر للمليشيات المارقة عندما تفهم ان السلام هو رسالة ضعف، مشددا على انه لا يجوز أن تتحول دعوات التهدئة إلى مساواة بين من يعتدي ومن يدافع عن مواطنيه، أو أن يُطلب من الدولة الامتناع عن أداء واجبها بينما تستمر المليشيات في استخدام القوة لفرض أمر واقع.

وذكر فخامة الرئيس بتحذيرات الحكومة المتكررة بأن استمرار التساهل مع انتهاكات المليشيات سيقود إلى جولة جديدة من الحرب، والنزوح والكوارث الإنسانية، وهو ما يحدث الآن تماما.

وأوضح ان الحكومة لم تبدأ هذه الجولة، ولم تكن تسعى إليها، وان المليشيا الحوثية هي التي اختارت التصعيد وعليها أن تتحمل المسؤولية عن نتائجه وتداعياته الإنسانية والأمنية.

أضاف " لذا ننتظر من المجتمع الدولي أن يقول بوضوح من بدأ التصعيد، وأن يحمّل المليشيات مسؤولية ما ترتب عليه، وأن يدعم حق الدولة في حماية مواطنيها وسيادتها وفق القانون الدولي".

وقال "نحن لا نطلب من المجتمع الدولي أن يحارب بدلا عن اليمنيين، بل أن ينفذ قراراته، وأن يدعم جهود الدولة اليمنية لاستعادة مؤسساتها، وحصر السلاح وقرار الحرب والسلم بيدها، وإنهاء التهديد الذي طال اليمنيين والمنطقة والملاحة الدولية".

واعتبر رئيس مجلس القيادة ان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات 2140 و2216، و 2722، ليس مطلباً يمنياً منفصلاً عن الإرادة الدولية، بل هو التزام قائم ينبغي أن يجد طريقه إلى التنفيذ الفعال.

ووضع فخامة الرئيس سفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن امام مجمل التطورات على الساحة الوطنية، وفي مقدمتها تصعيد المليشيا الحوثية لهجماتها الإرهابية والتي لم تقتصر على الداخل اليمني، بل امتد إلى استهداف أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، في إمعان لنهجها الابتزازي المكشوف.

واشار الى ان هذه الجولة من التصعيد تعكس بوضوح الارتهان للأجندة الإيرانية التي بدأت بمحاولة تسيير رحلات غير مصرحة إلى صنعاء، ضمن سلم تصعيد هدفه النهائي هو الوصول الى باب المندب، وجعل الملاحة الدولة رهينة لتحسين الشروط التفاوضية لداعميها.

واشار الرئيس الى أن هذه الجولة من التصعيد الحوثي، أعادت آلاف المدنيين إلى دائرة النزوح بعد سنوات من التهدئة النسبية، من خلال هجمات مروعة شنتها المليشيات الحوثية على الأحياء السكنية ومخيمات النازحين في مأرب، والمناطق المأهولة والمنشآت المدنية والخدمية في تعز والحديدة ومحافظات أخرى.

وأكد أن حماية المدنيين ستظل في صميم واجبات الدولة، وأن القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية الحكومية ملتزمة بالقانون الدولي الإنساني وقواعد الاشتباك، وحماية الأعيان المدنية، وحسن معاملة المحتجزين، وتسهيل وصول المساعدات.

كما أكد ان المعركة ليست مع أبناء المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات، ولا مع أي مكون اجتماعي أو مذهبي، بل مع مشروع مسلح يقوض الدولة ويصادر حق اليمنيين في السلام والحرية والحياة الطبيعية، قائلا ان الدولة كررت نداءاتها للمواطنين في مناطق سيطرة المليشيات والمغرر بهم إلى عدم الزج بأبنائهم في هذه الحرب، وإلى تغليب المصلحة الوطنية.

وأشاد فخامة الرئيس في هذا السياق بأداء القوات المسلحة وكافة التشكيلات العسكرية، التي اثبتت قدرتها على التصدي للهجمات الحوثية واستعادة المبادرة، وحماية المواطنين.

واكد ان استمرار الدعم العسكري والتقني الإيراني للمليشيات الارهابية، وتدفق الأسلحة والخبرات والتكنولوجيا إليها، يسهم في توسيع نطاق التهديد الحوثي، ويقوض من فرص استعادة مؤسسات الدولة عبر خيار السلام.

وتابع قائلا" ان دعم الدولة اليمنية في حماية سواحلها وموانئها ومياهها الإقليمية، ومنع تهريب الأسلحة، ليس شأناً يمنياً فحسب، بل جزء من مسؤولية مشتركة عن أمن المنطقة والممرات البحرية".

وثمن فخامة الرئيس عاليا الدعم السخي والمتواصل من المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودورها المحوري في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وصرف الرواتب، وتحسين الخدمات، ومساندة برنامج الإصلاحات والتعافي، مؤكدا التزام الحكومة بتعظيم أثر هذا الدعم، والمضي في الإصلاحات ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، بما يجعل الشراكة مع المملكة نموذجاً يمكن البناء عليه لاستعادة ثقة المانحين وتوسيع الدعم الدولي للتعافي وإعادة الإعمار.

كما جدد التأكيد على أن أمن اليمن وأمن المملكة ودول الجوار مترابط، وأن استمرار استخدام الأراضي اليمنية لتهديد المصالح الإقليمية والدولية لن يخدم أي فرصة جادة للسلام.

وفي اللقاء أعرب سفراء الدول الراعية للعملية السياسية، عن إدانتهم الشديدة للتصعيد الحوثي، والهجمات التي تستهدف اليمن والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك مصادر الطاقة والأعيان المدنية، وتهديد أمن الملاحة والتجارة الدولية.

وأكدوا أن هذه الهجمات تشكل تهديداً خطيراً لأمن اليمن والمنطقة واستقرارها، وتزيد من مخاطر اتساع النزاع واضطراب إمدادات الطاقة وسلاسل التجارة العالمية، مشددين على ضرورة وقف التصعيد، وتحميل الميليشيات الحوثية مسؤولية تداعياته الإنسانية، وما يتسبب به من سقوط ضحايا مدنيين ونزوح ومعاناة إضافية للسكان.

كما جدد السفراء دعم بلدانهم لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، ووحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، مؤكدين حق الدولة اليمنية المشروع في حماية أراضيها ومواطنيها، وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

القائد الاعلى يحيي انتصارات القوات المسلحة في مختلف جبهات مسرح العمليات العسكرية

حيا فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، انتصارات القوات المسلحة وكافة التشكيلات العسكرية، ومكاسبها الميدانية الجديدة التي تحققت في جبهات الجوف والبيضاء، وتعز والحديدة، وبما أظهرته القوات من بسالة واقتدار في التصدي لتصعيد المليشيات الحوثية الإرهابية، وانتزاع زمام المبادرة على الأرض.

جاء ذلك خلال اتصالات أجراها فخامة الرئيس بالقادة العسكريين والميدانيين في مختلف الجبهات، للاطلاع على مستجدات العمليات، ومستوى الجاهزية القتالية، وإجراءات تثبيت وتأمين المناطق المحررة، والاحتياجات اللازمة لمواصلة أداء المهام العسكرية بكفاءة ومسؤولية.

وأشاد القائد الأعلى بما حققته القوات المسلحة من مكاسب ميدانية مهمة خلال الساعات الأخيرة، مثمناً في الوقت ذاته الدور الفاعل لسلاح الجو والطيران المسير في إسناد القوات على الأرض، والتعامل الحازم مع التهديدات المعادية وفق قواعد الاشتباك، وأفضل المعايير المهنية والقانونية المعتمدة.

وقال فخامة الرئيس إن المليشيات الحوثية التي اختارت طريق التصعيد، ورفضت كل مبادرات السلام، تتحمل مسؤولية عواقب مغامراتها، مؤكداً أن القوات المسلحة ماضية في أداء واجبها الدستوري حتى استعادة مؤسسات الدولة، وبسط سلطتها على كامل أراضيها.

وأكد رئيس مجلس القيادة، أن القوات المسلحة أثبتت في هذا الاختبار قدرتها على الردع واستعادة المبادرة، قائلا ان رفض المليشيات لقرارات الشرعية الدولية، لن يمنحها حق فرض الأمر الواقع على اليمنيين، أو تعطيل جهود استعادة مؤسساتهم الوطنية، وتحويل اليمن الى منصة لتهديد الممرات المائية وسلاسل إمداد التجارة العالمية.

وأشاد فخامة الرئيس بالالتفاف الشعبي الواسع حول القوات المسلحة، والمواقف المسؤولة للقوى السياسية والاجتماعية، ومنابر الفكر والوعي، ووسائل الإعلام، وكافة الفاعلين الوطنيين، الذين أظهروا إصراراً متزايداً على إنهاء عبث المليشيات، وتعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتوحيد الجبهة الداخلية في مواجهة مشروع المليشيات.

ودعا القائد الأعلى للقوات المسلحة المواطنين في مناطق العمليات إلى الالتزام بالتعليمات والإرشادات التي تصدرها القوات المسلحة والسلطات المختصة تباعاً، حفاظاً على سلامتهم، وتيسيراً لإجراءات تأمين المناطق، مؤكداً أن حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وتسهيل وصول المساعدات وإغاثة النازحين، ستظل في صميم واجبات الدولة وقواتها المسلحة.

وترحم فخامة الرئيس على أرواح الشهداء الأبرار من أبطال القوات المسلحة وكافة التشكيلات العسكرية، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى والمصابين، وموجهاً الجهات المختصة بمواصلة رعاية أسر الشهداء، وتوفير العلاج والرعاية اللازمة للجرحى، والوفاء بحقوقهم المكفولة، باعتبار ذلك واجباً دستوريا، وأخلاقياً لا يقبل التهاون أو التأخير.

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

حذرت من خطورة إسنادها أو القتال في صفوفها

هيئة علماء اليمن: مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية واجب شرعي

أكدت هيئة علماء اليمن، أن الدفاع عن الدين والنفس والأرض والعِرض في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، واجب شرعي وحق مكفول، تضافرت عليه النصوص الشرعية لدفع الصائل المعتدي.

وقالت الهيئة، في بيان صادر عنها: "إنها تتابع باهتمام بالغ ما تشهده الساحة اليمنية من أحداث وتطورات، وما تقوم به مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية من تصعيد وهجمات على محافظات تعز والساحل الغربي والجوف ومأرب وغيرها من المناطق، في محاولة لتحقيق اختراقات ميدانية والسيطرة على مواقع استراتيجية، وفي مقدمتها باب المندب، خدمةً للمشروع الإيراني وأجندته في المنطقة، وتحويل اليمن ومقدراته وموقعه الاستراتيجي إلى منصة للعدوان على اليمن وجيرانه الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وورقة سياسية في الصراع الإقليمي".

وأضافت: "أن مواجهة هذه المليشيات هو نوع من أنواع الجهاد في سبيل الله، ومن أهم الواجبات الشرعية بدلالة الكتاب والسنة والإجماع"، محذرةً جميع أبناء اليمن من خطورة إسناد مليشيات الحوثي العدوانية المتمردة والتابعة للمشروع الإيراني، أو القتال إلى جانبها، وداعيةً الجميع إلى منع أبنائهم وذويهم من البقاء مع مليشيات الحوثي أو التعاون معها بأي حال.

وشددت الهيئة على ضرورة رصّ الصفوف والاصطفاف حول القيادة السياسية، ونبذ كل ما يفرّق من الاختلاف والتشكيك وإثارة الفزع والتخوين.

وحذرت أشد التحذير من تداول الشائعات والإرجاف، وممارسة التخوين عبر منصات الإعلام المختلفة، لما في ذلك من خدمة للعدو المتربص..داعية إلى تحريك سائر الجبهات والمضي قدمًا نحو التحرير الكامل، وانتشال شعبنا في مناطق سيطرة المليشيا من ظلمها وطغيانها وفسادها وإجرامها.

وثمّنت الهيئة بإجلال وتقدير جميع المواقف الصادقة التي صدرت عن بعض علماء اليمن ودعاته في هذه المرحلة، وما صدر كذلك عن المكونات والقوى السياسية والاجتماعية، وما تضمنته من دعوة إلى توحيد الصف، ونصرة الحق، والوقوف إلى جانب الوطن ومؤسسات الدولة.

وترى الهيئة في ذلك موقفًا شرعيًا ووطنيًا ومسؤولًا.. داعية البقية إلى اتخاذ المواقف المشرفة ذاتها، كما تدعو جميع القوى السياسية والأحزاب والمكونات الاجتماعية والقبائل والشخصيات والوجاهات إلى تجاوز الخلافات والحسابات الجانبية، وتقديم مصلحة العباد والبلاد فوق كل اعتبار.

ودعت الهيئة سائر علماء اليمن والدعاة وأئمة المساجد إلى القيام بواجبهم التوعوي في بيان حقيقة المشروع الحوثي الطائفي والعنصري، وكشف خلفياته العقدية ومشروعه التخريبي وخطورته على الهوية الإسلامية والوطنية، وإحياء سنة القنوت في الصلوات، والدعاء لأبطال الجيش بالنصر والتثبيت، وحث الناس على الإكثار من الطاعات والاستغفار والتضرع إلى الله.

وعبّرت الهيئة عن خالص الشكر والتقدير، لكل من وقف مع اليمن في هذه النازلة، وعلى وجه الخصوص الأشقاء في المملكة العربية السعودية، قيادةً وشعبًا، على جهودهم الأخوية والصادقة إلى جانب الشعب اليمني.

وحيّت الهيئة صمود المرابطين وأبطال القوات المسلحة والمقاومة في جميع الجبهات.. مترحمة على الشهداء.. سائلة الله الشفاء للجرحى، والفرج للمعتقلين والمختطفين، وأن يحفظ المدنيين ويحقن دماء الأبرياء، وأن يرد كيد المعتدين في نحورهم، وأن يجمع كلمة اليمنيين على الحق، ويعجل بتحرير بلادنا من ربقة هذه المليشيا الإجرامية.

وزير الأوقاف: معركتنا حماية للهوية اليمنية

عدن

أكد وزير الأوقاف والإرشاد، الشيخ تركي بن عبدالله الوادعي، أن مواجهة المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران تمثل مسؤولية شرعية ووطنية مشتركة، تتكامل فيها أدوار مؤسسات الدولة والقوى الوطنية وأبناء المجتمع، مؤكدًا أن المعركة الراهنة تتجاوز المواجهة العسكرية لتشمل الدفاع عن الدين والهوية الوطنية وحق اليمنيين في دولة آمنة وحياة حرة وكريمة.

وأوضح الوزير الوادعي، في مقال نشره على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن المجتمع اليمني بمختلف أطيافه يقف خلف القيادة السياسية، ويتطلع إلى الخلاص من تسلط المليشيات الحوثية واستعادة الدولة ومؤسساتها، مشددًا على أن المرحلة تتطلب توحيد الصفوف والمواقف وتكامل الجهود وتوجيه الطاقات نحو مواجهة الخطر الذي يهدد حاضر اليمن ومستقبل أبنائه.

وأشار إلى أن معركة الوعي وتحصين المجتمع من الأفكار والممارسات التي تروج لها المليشيا الحوثية الإرهابية لا تقل أهمية عن المواجهة في الميدان، مؤكدًا أهمية اضطلاع العلماء والخطباء والدعاة والإعلاميين والشخصيات الاجتماعية بدورهم في تعزيز الوعي، ومواجهة التضليل والاستقطاب، وترسيخ قيم الاعتدال والوسطية والانتماء الوطني.

ولفت وزير الأوقاف والإرشاد إلى أن تكاتف الجبهات والصمود الشعبي والمؤسسي، بعد عون الله ونصره، يشكلان سدًا منيعًا أمام ما وصفه بمشاريع الكهنوت الإمامي التي تستهدف النسيج الوطني وتهدد أمن اليمن واستقرار المنطقة، داعيًا إلى تعزيز وحدة الصف وتكامل الأدوار وإعلاء المصلحة الوطنية والمضي بثبات نحو استعادة الدولة وبناء مستقبل آمن ومستقر لليمنيين.

وفي السياق، حث الوزير الوادعي الخطباء والمرشدين والدعاة وجميع أبناء الشعب اليمني على الإكثار من الدعاء للمقاتلين المرابطين في مواقع العزة والكرامة، والمتصدين لهجمات المليشيا الحوثية الإرهابية، مؤكدًا أن هؤلاء الأبطال يؤدون واجب الدفاع عن دين الله والذب عن سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته الكرام، إلى جانب سعيهم لاستعادة الدولة وتخليص اليمن من تسلط المليشيات الحوثية.

وقال إن الدعاء للمرابطين هو أقل واجب يمكن تقديمه لهم، باعتباره سلاح المؤمن، مشيرًا إلى أنهم تركوا الراحة والدعة، وقدموا أنفسهم دفاعًا عن دين الله، ومن أجل أن ينعم اليمنيون بحياة حرة وكريمة.

وشدد وزير الأوقاف والإرشاد على ضرورة إدراك حجم الخطر المحدق بالجميع، والمتمثل، بحسب قوله، في المشروع الإمامي الكهنوتي الذي جثم على صدور اليمنيين قرونًا، وصادر حقهم في العيش الكريم، وسعى إلى استعبادهم وتجهيلهم وإفقارهم، ونشر الخرافة والضلالة والأفكار المنحرفة، ومحاربة عقيدتهم الصحيحة وهويتهم اليمنية.

وأكد أن المعركة الراهنة ليست سياسية فحسب، وإنما هي معركة دفاع عن عقيدة وهوية وحرية شعب بأكمله، موضحًا أنها مواجهة من أجل بناء مشروع يقوم على الخير والحياة والحرية، والخلاص من مشروع الفتن والتجهيل والعبودية والضلالة والخرافات والعنف.

ودعا الوزير أبناء الشعب اليمني إلى مواصلة الدعاء للمرابطين في المساجد والمجالس وخلواتهم وسائر أحوالهم، مستشهدًا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾، وقوله سبحانه: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾.

كما وجّه الوزير نصيحته للمقاتلين باللجوء إلى الله والثقة به والتوكل عليه، والإكثار من ذكره والدعاء وقراءة القرآن وإخلاص النية له سبحانه وتعالى.

وأكد أن هؤلاء المقاتلين لا يريدون الاعتداء على أحد، وإنما يؤدون واجبهم كرجال دولة يرفضون الظلم ويحملون الخير للجميع، مشيرًا إلى أنهم حملوا على عواتقهم مسؤولية الدفاع عن مستقبل اليمن والعمل على بنائه بصورة صحيحة خلف قيادته، بما يليق بتضحيات أبنائه وتطلعاتهم المشروعة.

وأوضح أن الهدف هو بناء مستقبل يقوم على السلام والعدل والإنصاف والمواطنة، مع ترسيخ قيم الرحمة وحب الخير لأبناء اليمن والمنطقة والعالم، وصولًا إلى استعادة الدولة التي تحفظ عقيدة اليمنيين وهويتهم وحقوقهم وحرياتهم، وتؤسس لمستقبل يتلاءم مع طموحاتهم المشروعة.

لقاء موسع للخطباء والمرشدين يؤكد ضرورة مواجهة المليشيا الحوثية الإرهابية

برعاية كريمة من عضو مجلس القيادة الرئاسي اللواء سلطان العرادة، وفي ضوء توجيهات معالي وزير الأوقاف والإرشاد الشيخ تركي بن عبدالله الوادعي بإقامة الندوات والفعاليات المساندة للقوات المسلحة كل الجبهات، عُقد اليوم بمحافظة مأرب لقاء موسع للعلماء والخطباء والدعاة والمرشدين لمناقشة سبل تعزيز الخطاب الديني والوطني في مواجهة المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة إيرانيًا، ورفع مستوى الوعي بخطورة مشروعها الطائفي وأجندتها المرتبطة بالمشروع الإيراني، وأكد المشاركون ضرورة توحيد الصف الوطني خلف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتوجيه الجهود نحو استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب واستكمال تحرير العاصمة صنعاء وكل الأراضي اليمنية.

وجدد العلماء والخطباء والمرشدون إدانتهم للجرائم والانتهاكات التي ترتكبها المليشيات الحوثية الإرهابية بحق اليمنيين، واستهدافها المدن والأحياء السكنية ومخيمات النازحين والمنشآت المدنية بالصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، مؤكدين أن استمرار التصعيد الحوثي يفرض رفع مستوى الجاهزية الوطنية والمجتمعية لمواجهة هذا الخطر وإنهاء أسباب المعاناة التي تسببت بها المليشيات، ودعا اللقاء أبناء الشعب اليمني ورجال القبائل والشباب إلى مساندة القوات المسلحة والمقاومة الوطنية في معركة استعادة الدولة وحماية اليمن وهويته وعقيدته، مشيدًا في الوقت ذاته بصمود أبطال الجيش والأمن والمقاومة ورجال القبائل في مأرب ومختلف الجبهات، وبما يحققونه من ثبات في مواجهة المليشيات ومخططاتها الإيرانية.

وأكد اللقاء أن التطورات الميدانية الأخيرة، وما تشهده جبهات مأرب والجوف والبيضاء من عمليات عسكرية ضد مواقع وتجمعات وآليات المليشيات الحوثية، تؤكد أهمية تماسك الجبهة الوطنية وإسناد القوات المسلحة سياسيًا ومجتمعيًا وإعلاميًا ودينيًا، فيما شدد وكيل محافظة مأرب لشؤون الدفاع والأمن اللواء ناصر رقيب ورئيس دائرة التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع العميد أحمد الأشول على أهمية دور العلماء والخطباء والدعاة في تحصين المجتمع من الفكر الطائفي والمنحرف، وتعزيز الحاضنة الشعبية للقوات المسلحة، ورفع الوعي بالمخاطر التي تستهدف الدولة والهوية الوطنية، وثمّن المشاركون الدور الأخوي للمملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي في دعم الشرعية اليمنية ومساندة الشعب اليمني ومواجهة مخاطر التمدد الإيراني وأذرعه الإرهابية في اليمن والمنطقة، مؤكدين استمرار الموقف الديني والوطني الداعم لمعركة استعادة الدولة والسلام القائم على إنهاء الانقلاب وبسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني.

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

بعد 4 أيام من الدفاع وسحق أنساق إيران ومليشياتها في غرب تعز والساحل الغربي

القوات المسلحة: انطلاق معركة التحرير بردع متكامل

-منصور الغدرة

ما تزال المعارك محتدمة بين القوات المسلحة ومليشيا الحوثي الارهابية في غرب محافظة تعز، في محور البرح- الكدحة-الوازعية- مقبنة الوازعية، وهو مسرح العمليات العسكرية الذي يحرص الحرس الثوري الإيراني ومليشياتها الحوثية على الاستماتة فيه، والخسائر الكبيرة التي تتكبدها مليشيا الحوثي على يد القوات المسلحة، الا ان مليشيا الحوثي ما تزال حتى الساعات الاولى من فجر الأربعاء، تدفع بالأنساق تلو الأنساق من المقاتلين والعتاد العسكري الى جبهات هذا المحور في محاولة احراز اي تقدم والتقاط صورة لنصر وهمي تخدع به اتباعها لكي تزج بهم تعزيزات إلى جبهات غرب تعز،وخاصة جبهات محور الموت الاحمر-البرح-مقبنة- الكدحة الوازعية.

وأكدت مصادر عسكرية، أن معارك شديدة دارت ليل الثلاثاء على أطراف مديرية الوازعية- غرب منطقة الكدحة، شارك فيها سلاح الجو والطيران المسير الذي استهدف أنساق جديدة من التعزيزات العسكرية التي أرسلتها مليشيا الحوثي إلى جبهات محور البرح- الكدحة-الوازعية- مقبنة. في الوقت الذي تحرز فيه القوات المسلحة تقدما محدودا في منطقة الكدحة-الوازعية، لكنه بطيء، فضلا الى قوات الجيش اليمني تفرض حصارا على نحو 500مسلح من مليشيا الحوثي في منطقة الكدحة.

وافادت المصادر، ان معارك عنيفة بين القوات المسلحة ومليشيا الحوثي، دارت طوال ساعات ليل الثلاثاء، في أطراف مديرية الوازعية بعدما ارسلت مليشيا الحوثي بأنساق جديدة، دمر سلاح الجو والقصف المدفعي معظمها، فيما وصل بعضها الى مسرح العمليات في غرب تعز،في محاولاتها المتكررة التقدم جنوب غرب البلاد باتجاه مضيق باب المندب أو على الأقل الاقتراب منه، مدعومة بقصف مدفعي وصاروخي وطيران مسير، أصاب مدنيين في قرى بمديرتي جبل حبشي والوازعية. كما شهدت جبهة مريس في محافظة الضالع اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة ومليشيا الحوثي.

وشنت مليشيا الحوثي الإرهابية الخميس الفائت، هجوما بريا وانساقا متتالية وغطاء ناريا كثيفا، استخدمت المليشيا القصف الصاروخي والمدفعي والطيران المسير، مستهدفة القرى السكنية ومواقع القوات المسلحة في جبهات غربي محافظة تعز والساحل الغربي وجنوبي محافظة الحديدة، محققة بعض الاختراقات في بعض هذه الجبهات، لكن القوات المسلحة تمكنت من امتصاص الصدمة"الدفاع المرن" الذي من خلاله تمكنت القوات المسلحة من كسر أنساق مليشيا الحوثي المستمرة- حتى كتابة التقرير مساء الثلاثاء- وما تزال المليشيا تدفع بأنساقها الإرهابية نحو الريف الجنوبي والغربي لمحافظة تعز وباب المندب والساحل الغربي للبلاد. وفي الوقت الذي كانت القوات المسلحة تتصدى لهجومات المليشيا الحوثية بمرونة وصبر لاينكسر،تحولت في الوقت ذاته الى تنفيذ هجمات معاكسة منظمة، وبخطوات مدروسة تمكنت خلالها من إحراز انتصارات ساحقة، وتقدمات كبيرة في مختلف الجبهات وخصوصا في جبهات جنوب الحديدة ومحافظات الجوف وحجة والبيضاء، وبذلك ضاعت انتفاشة النظام الإيراني ومليشياته بعدما انفجر "بالونته" وتحطمت خططهم وانهارت أنساقهم، وتدمير تعزيزاتهم، ودك ثكناتهم وتحصيناتهم في مختلف الجبهات والمحاور.

في جنوب محافظة الحديدة-محور حيس- الجراحي- جبل راس مقبنة، استعادت القوات المسلحة- بعد 24 ساعة فقط من هجومات مليشيا الحوثي- كافة المواقع التي حدث فيها الاختراق، أبرزها جبل دوباس الاستراتيجي المطل على مديرية حيس، ومنطقة الفيش الواقعة في وادي نخلة وصولا الى جبال سقم في شمير بمديرية مقبنة، الواقعة شرقي حيس، واستكمال تحرير كافة القرى في الريف الشمالي والجنوبي لمديرية حيس- قرية المساجد- الواقعة على الحدود الإدارية مع مديرية الجراحي، والتقدم الى الأطراف الجنوبية والشرقية والغربية لمديرية الجراحي، ويأتي ذلك ضمن عمليات واسعة لاستعادة وتأمين المرتفعات والمناطق المجاورة، استعدادا لتحرير كامل محافظة الحديدة.

البرح-الكدحة-الساحل الغربي مثلث برمودا يلتهم أنساق مليشيا الحوثي

القوات المسلحة تبسط سيطرتها على قاعدة اللبنات العسكرية

دويد يشيد بمستوى الردع المتكامل

وقدم مستشار قائد المقاومة الوطنية، اللواء الركن صادق دويد، تحليلاً للأوضاع العسكرية في الساحل الغربي (غرب محافظة تعز، جنوب محافظة الحديدة)،وقال: إن هناك تصعيداً كبيراً بدأ منذ 9 أغسطس، حيث شنت مليشيا الحوثي الارهابية هجمات مكثفة بإطلاق عشرات الصواريخ البالستية، ونحو 50طائرة مسيرة انتحارية ومئات القذائف المدفعية والدبابات والكاتيوشا وعشرات الزوارق البحرية الانتحارية المفخخة، بهدف الوصول إلى باب المندب والجزر اليمنية.

الدور الإيراني: أكد اللواء أن العمليات العسكرية تُدار بتخطيط وإشراف مباشر من خبراء الحرس الثوري الإيراني، معتبراً أن الحوثيين مجرد أدوات لتنفيذ هذا المشروع.

وأضاف اللواء الركن دويد: في الثالث من هذا الشهرالجاري-الخميس، شنت مليشيا الحوثي الإرهابية قصفا ناريا مكثفا على مواقع القوات المسلحة في جبهات حيس والبرح والكدحة، بالتزامن مع زحف أنساق متتابعة لمليشيا الحوثي وبأعداد هائلة على جبهات الساحل الغربي وجبهات غرب محافظة تعز،ادى ذلك الى تعرض بعض المواقع في جبهات حيس والبرح لاختراقات من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية، ولكن بفضل تعزيزات قوات العمالقة ودرع الوطن، تم استعادة السيطرة المواقع المخترقة وتحرير كامل القرى في جبهات مديرية حيس، مع التخطيط والمعركة جارية لاستعادة المواقع المتبقية في جبهات محور البرح- الكدحة.

وفيما اشاد دويد بمستوى استراتيجية الردع المتكامل في المعركة، تنفيذا لتوجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، طالب بتنسيق أوسع بين كافة الجبهات لعدم السماح لمليشيا الحوثي الارهابية الاستفراد بجبهة واحدة، واللعب على هذه الورقة.

ويواصل الطيران الحربي التابع للقوات المسلحة، استهداف واصطياد تعزيزات المليشيا التي لا تتوقف منذ بدء هجومها المليشيا الخميس باتجاه مضيق باب المندب.

ونفذ سلاح الجو، مساء الثلاثاء، ضربات دقيقة ومركزة استهدفت مواقع وتعزيزات لمليشيا الحوثي الإرهابية، في ثلاث محافظات، شملت جبال هيلان غربي مأرب، وتعزيزات شمال الشريجة في جبهة كرش بمحافظة لحج، ومواقع في مديرية السوادية بمحافظة البيضاء.

ووفق مصادر ميدانية أن الغارات طالت مراكز قيادة وسيطرة ومنصات لإطلاق الصواريخ في جبال هيلان بمديرية صرواح غربي مأرب، إضافة إلى مواقع في مديرية الجوبة جنوبي المحافظة، وتعزيزات للمليشيا الحوثية كانت تتحرك شمال الشريجة باتجاه جبهة كرش، في وقت تشهد فيه الجبهة توترًا متقطعًا على خطوط التماس. بينما استهدفت الضربات في محافظة البيضاء مواقع وتجمعات تابعة لمليشيا الحوثي في مديرية السوادية، ضمن عمليات أوسع في المحافظة، والتي تأتي تمهيد لتقدم القوات المسلحة نحو قطع خطوط امداد المليشيا في جبهات محافظات مأرب وشبوة وإب وتعز والساحل الغربي. كما أنها تأتي بعد 24 ساعة من تحرير-الاثنين- القوات الحكومية لمديرية الزاهر والتقدم الى تخوم مديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء.

انطلاق معركة تحرير صنعاء

الى ذلك، أعلنت القوات المسلحة، مساء الاثنين، بدء معركة تحرير صنعاء، حيث أكد مساعد وزير الدفاع اليمني للتعاون الدولي اللواء الركن سمير الصبري:ان قرار تحرير العاصمة اليمنية صنعاء تم اتخاذه وان القوات المسلحة اليمنية لن تتوقف حتى التحرير الكامل. جاء ذلك بالتزامن مع تحذيرالقوات المسلحة، المواطنين وسائقي المركبات من استخدام عدد من الطرق والمحاور المؤدية الى تحرير صنعاء باعتبارها مناطق عمليات عسكرية للقوات المسلحة.

ودعا الناطق باسم القوات المسلحة العقيد الركن ماجد النزيلي، إلى الابتعاد عن هذه الطرق والمحاور حتى إشعار آخر، وجميعها مؤدية الى العاصمة المحتلة صنعاء، وشمل التحذير الطرق والمحاور التالية: (نقيل بن غيلان – فرضة نهم – مفرق الجوف – مدغل – حزم الجوف).(جحانة – صرواح – مأرب).(قانية – ماهلية – الجوبة – مأرب).(الباطنة – حزم الجوف).(أرحب – سفيان – حزم الجوف).

وأكد الناطق العسكري باسم القوات المسلحة، أن الإجراء يأتي في إطار الحرص على سلامة المواطنين وحماية أرواحهم، داعيا الجميع إلى التعاون والالتزام بعدم استخدام الطرق والمحاور المذكورة.

يأتي ذلك عقب التقدم الكبير الذي أحرزته القوات المسلحة منذ انتقالها من استعادة المواقع التي احدثت فيها مليشيا الحوثي اختراقا في بعض مواقع غربي محافظة تعز وجنوب مدينة الحديدة-الساحل الغربي،الى الهجوم المعاكس والتحرير في عدة محافظات لحج-تعزولحج-البيضاء،ومأرب صنعاء ومأرب-الجوف.

ففي محافظة الجوف، تمكنت القوات المسلحة فجر الثلاثاء، من تحرير منطقة اليتمة المهمة في محافظة الجوف، بعد ساعات من شن هجوم تجاوزت فيه تحصينات ودفاعات مليشيا الحوثي الحوثي في اليتمة، التي شهدت انهيارات متسارعة وفرار عناصرها مع سقوط مواقعها تباعاً في مديرية خب والشعف، بعد ساعات من تمكن القوات المسلحة من السيطرة على معسكر اللبنات الاستراتيجي والتقدم الميداني اللافت باتجاه مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف.

ورغم السيطرة السريعة للقوات المسلحة على منطقة اليتمة التي تعد أهم مناطق مديرية "خب والشعف"، والواقعة على مقربة من الحدود اليمنية- السعودية وتضم طريقا دوليا يصل بين محافظة الجوف ومنفذ البقع "البري" مع المملكة ايضا.

إلا ان القوات المسلحة حفاظا على ممتلكات المواطنين وارواح المدنيين في اليتمة انسحبت من مدينة اليتمة وسوقها حينما بدأت مليشيا الحوثي بشن قصف صاروخي باليستي وبالطيران المسير مستهدفة الأحياء السكنية والسوق.

وسيطرت القوات المسلحة على مدينة اليتمة من خلال الهجوم عليها عبر المحاور التالية :-

-محور الحشوة؛ حيث شنت القوات الحكومية هجوما كبيرا وتتقدم باتجاه على معسكر "طيبة الاسم" والذي يتمركز فيه عناصر مليشيا الحوثي منذ سنوات، وهو معسكر مهم يقع في المنطقة الحدودية الفاصلة بين مديرية برط العنان بمحافظة الجوف ومديرية الحشوة بمحافظة صعدة معقل جماعة الحوثي.

-محوري اللبنات(العليا والسفلى): إذ انطلقت القوات المسلحة عبر محورين الى اليتمة، من خلال الالتفاف وتجاوز مدينة الحزم عاصمة المحافظة وصولا الى اليتمة.

وأحكمت القوات المسلحة في الساعات الاولى من انطلاق معركتها البرية الواسعة في محافظة الجوف، فجر الاثنين، على معظم القاعدة العسكرية الأبرز في شمال شرق اليمن-معسكر اللبنات- بعدما تمكنت من كسر خطوط الدفاع الأولى للمليشيا وتقدمت إلى منطقة اللبنات السفلى، وسيطرت على معسكر تدريبي وعدد من المواقع العسكرية التابعة للمليشيا في المنطقة، وظلت تحاصر مجاميع كبيرة من عناصر المليشيا داخل المعسكر إلى فجر الأربعاء، الذي تتحدث بعض المصادر العسكرية بأنه يحتوي على قواعد لإطلاق الصواريخ والطيران المسير ومركز قيادة وسيطرة للعمليات العسكرية في شرق اليمن بينهم خبراء للحرس الثوري.

ويعد معسكر اللبنات، أحد أهم المعسكرات في محافظة الجوف، ان لم يكن في اليمن، والسيطرة عليه تعني تمهيد الطريق أمام القوات الحكومية للتقدم باتجاه مدينة الحزم، مركز محافظة الجوف وصولا الى العاصمة صنعاء وكافة المحافظة الشمالية.

وكان المعسكر قد شهد خلال سنوات الحرب، تبادل السيطرة عليه أكثر من مرة؛ وتتمركز مليشيا الحوثي فيه منذ مارس 2020، وتتخذه قاعدة مهمة لعملياتهم العسكرية في المحافظة، وباتجاه محافظة مأرب في إطلاق الصواريخ نحو البحرين الأحمر والعربي والسعودية.

مصرع 4 خبراء إيرانيين بغارة جوية دقيقة استهدفت غرفة عمليات حوثية بالجوف

قُتل أربعة خبراء عسكريين أجانب، بينهم عنصران ينتميان لفيلق القدس الإيراني وآخران من حزب الله اللبناني، إثر غارة جوية دقيقة استهدفت مركز قيادة وإدارة عمليات تابعاً لمليشيا الحوثي الإرهابية في محافظة الجوف.

واستهدفت الضربات الجوية مقراً حيوياً تُدار منه العمليات العسكرية لمليشيا الحوثي الارهابية في المحافظة، مما أدى إلى مقتل جميع القيادات والخبراء المتواجدين داخله وتدمير تجهيزاته الفنية.

وعلى اثر ذلك، هبطت في اليوم التالي-الاثنين- 3 طائرات شحن في مطار صنعاء تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر-الأمم المتحدة- التي كانت قد نشرت جدول لرحلاتها محددة رحلة واحدة بتاريخ 17 سبتمبر الجاري للجانب الإنساني، وبالتزامن مع إطلاق مكتب المبعوث الاممي الى اليمن، دعوة لوقف الأعمال العدائية الامر الذي اثار غضب اليمنيين وسخطهم عليه.

وكشفت المصادر العسكرية أن الخبراء القتلى كانوا يتولون تقديم الاستشارات الفنية والخبرات الميدانية المتقدمة، وإدارة المنظومات القتالية وإطلاق المسيّرات والصواريخ لصالح المليشيا. ما يعكس مصرع خبراء عسكريين من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في الجوف، حجم الانخراط المباشر للنظام الارهابي في طهران ووكلائه في قيادة المباشرة والاعتداءات العسكرية على الشعب اليمني وتوجيه مليشيا الحوثي الارهابية في استهداف اليمن ومدنه وخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب.

وفي الوقت الذي أحكمت القوات المسلحة- الاثنين- سيطرتها على معظم القاعدة العسكرية-معسكر اللبنات- في محافظة الجوف وتحاصر جزءا منها تتحصن فيها مجاميع من المليشيا الحوثية، كاشفة عن تحصينات ومركز قيادة وسيطرة يديره خبراء ايرانيون وقواعد لإطلاق الصواريخ والطيران يحتويها معسكر اللبنات.

من يدير معارك الحوثي في الساحل وتعز ؟

الى ذلك رصد القيادي في فيلق القدس الإيراني، عبدالرضا شهلائي وهو يشرف بصورة مباشرة على العمليات الجارية في الساحل الغربي، مع ورود معلومات عن وجوده يوم الأحد ، في منطقة البرح برفقة قيادات حوثية بارزة، بينهم يوسف المداني وأبو لقمان وعقيل الشامي وعبداللطيف حمود المهدي.

وتداول ناشطون مقطع فيديو قبل الهجوم الأخير لمليشيا الحوثي، على غرب تعز والساحل الغربي، بأربعة أيام، ويظهر فيه خبراء إيرانيون ومعهم منتحل وزير الدفاع العاطفي، يشرح لعناصره اهمية السيطرة على مواقع استراتيجية في غرب تعز منها منطقة الكدحة وجبال نعمان وقهبان.

ونقل الصحفي ردفان الدبيس، عن مصادر ميدانية يعدّها موثوقة، تفيد بأن الهجوم الأخير جرى الإعداد له بتنسيق وإشراف مباشر من عناصر مرتبطة بالمحور الإيراني، وأن جانبًا من القيادة والإشراف الميداني على العملية أُسند إلى عناصر غير يمنية.

واكد أنه بحسب المعلومات الواردة، يضم فريق الإشراف سبعة عناصر من الحرس الثوري الإيراني، وثلاثة عناصر لبنانية، إضافة إلى عنصرين يحملان جنسية عربية لم تحدد هويتهما أو جنسيتهما حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وفيما تشير المصادر إلى ارتباط المجموعة بما يعرف ب «محور المقاومة»المدعوم من إيران، تفيد المعطيات بأن هذه العناصر لم يقتصر دورها وفق المصدر- على تقديم المشورة عن بعد، وإنما تولت الإشراف الميداني المباشر ومتابعة سير العمليات في محور البرح، مع ورود معلومات عن وجودها في نطاق مصنع البرح ومواقع أخرى بالمنطقة، منذ ثلاثة أشهر.

وخلص الدبيس، الى أن الهجوم لم يكن من كونه تحركًا ميدانيا حوثيا اعتياديا إلى عملية يحتمل أنها حظيت بتخطيط أو إسناد استشاري خارجي أكثر مباشرة. كما أن وجود عناصر أجنبية في قلب مسرح العمليات، يشير إلى أهمية محور البرح ومحور حيس ضمن الحسابات العملياتية للهجوم الأخير.

26 سبتمبر

العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

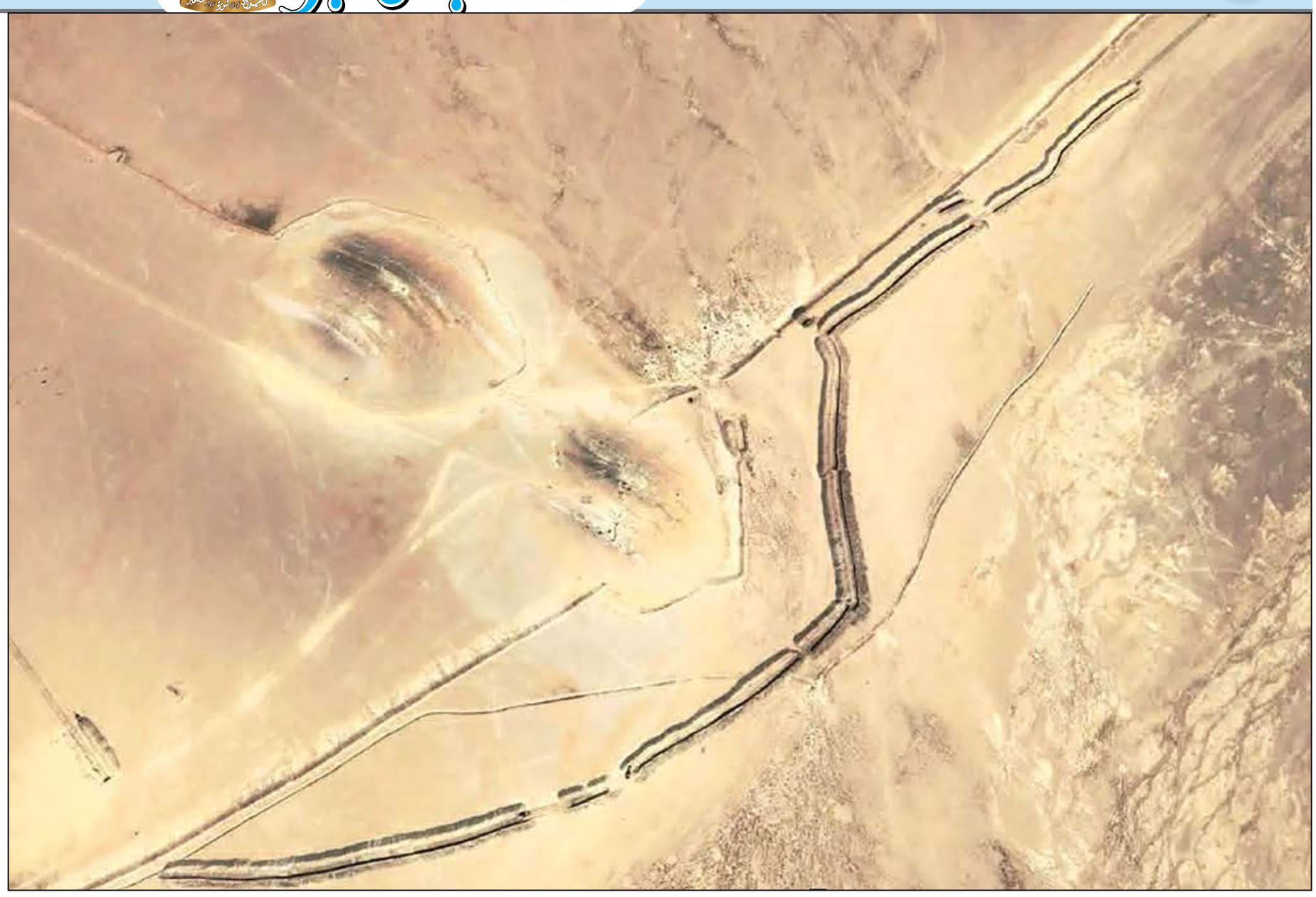

أبطال القوات المسلحة طوفان يجتث المليشيا من صحراء الجوف

الجوف

على امتداد الصحراء المترامية حيث تذوب قسوة التضاريس أمام صلابة المقاتلين، خطّت بنادق أبطال القوات المسلحة صفحة عسكرية مجيدة تُضاف إلى سجلات الشرف والبطولة، في مشهد تعجز الكلمات عن الإحاطة بتفاصيله، تحولت رمال محافظة الجوف الملتهبة إلى مسرح لملحمة بطولية نوعية؛ حين باغتت ألوية وتشكيلات المنطقة العسكرية السادسة، مسنودة بقوات الطوارئ وقوات درع الوطن، عناصر مليشيا الحوثي الارهابية بهجوم خاطف حطم خطوط العدو الأمامية وجعل الأرض تميد تحت أقدام عناصر مليشيا الإرهاب.

ساعة الصفر

مع إشراقة أول خيوط الفجر ليوم الثلاثاء، دقت ساعة الصفر لتعلن انطلاق معركة تكتيكية شديدة التعقيد والتنسيق.

لم تكن عملية تقليدية، بل تحركاً هجومياً مركباً اعتمد على عنصر المباغتة الحركية والمناورة عبر الأجنحة، مستفيداً من انكسارات الكثبان الرملية والوديان الصحراوية المفتوحة.

في غضون ساعات قلائل، استطاعت طلائع الاقتحام دك الخطوط الدفاعية الصلبة التي أنفقت الميليشيا شهوراً طويلة في تحصينها بالخنادق وحقول الألغام.

توغلت القوات بعمق ميداني كبير وواسع أكثر من عشرين كيلومترا باتجاه مديرية الحزم، محولة الخطوط الأمامية للعدو إلى ثغرات مكشوفة تبتلعها الأنساق المتقدمة بثبات منقطع النظير، مما أفقد قيادة الميليشيا توازنها وشل قدرتها على إدارة مسرح العمليات أو صد الاندفاع الصارم.

سيمفونية النيران

تزامن التحرك الميداني البري مع تنسيق عملياتي ناري هو الأكثر كثافة وإحكاماً؛ حيث شنت مقاتلات سلاح الجو والمدفعية الثقيلة ضربات تمهيدية استهدفت مراكز القيادة والسيطرة ومخازن التسليح الحوثية في العمق.

كانت القذائف تنهمر بدقة متناهية، فتنسف الدشم الخرسانية والآليات المدرعة وتجعلها ركاماً متفحماً يتصاعد منه الدخان الأسود ليعانق سماء الصحراء.

أثمر هذا الغطاء الناري الساحق عن شل خطوط الإمداد اللوجستي للميليشيا بالكامل، ونشر الذعر والفوضى في صفوف عناصرها، الذين باتوا عاجزين عن التواصل أو التراجع المنظم، تاركين وراءهم عشرات القتلى والجرحى وعتاداً ثقيلاً ومتوسطاً غنمته القوات المسلحة دون أدنى مقاومة تُذكر.

ملحمة الفداء

بينما كان الرصاص يلعلع وقذائف الهاون تتساقط حول خطوط التماس، كانت وجوه الأبطال ترسم لوحة من العزيمة التي لا تلين.

رأينا مقاتلين سمر السواعد، خضبت جباههم حبات العرق وغبار المعركة، يتقدمون بخطى واثقة كأنهم يسيرون إلى عرس وطني لا إلى ساحة قتال، تسبقهم تكبيرات تملئ الفيافي وتزلزل قلوب جماعة الارهاب.

يروي أحد قادة السرايا الميدانية، وهو يمسك بندقيته وابتسامة النصر تملأ محياه: "والله لا الكثبان توقفنا ولا نيرانهم تردنا؛ خرجنا وعهدنا في أعناقنا ألا نعود الا وقد استعدنا الأرض وطهرناها شبرا شبرا من رجس الانقلاب"

وفي مشهد آخر يعكس أسمى معاني التضحية والاستبسال، تسابق أفراد المشاة إلى تفكيك شبكات الألغام تحت وابل الرصاص لفتح ثغرات للمدرعات، ضاربين أروع الأمثلة في نكران الذات والروح القتالية الوثابة التي يستمد منها بقية الرفاق طاقة النصر وروح الثبات.

كماشة

وعلى وقع الانهزام الميداني المتسارع للعدو، أحكمت القوات المسلحة سيطرتها على معسكر "اللبنات" الاستراتيجي بعد يومين من محاصرة فلول المليشيا – والمعسكر يعد البوابة الشرقية الكبرى وحصن المليشيا المتقدم .

وكانت القوات المسلحة قد نفذت تكتيك فكي الكماشة، محاصرة المعسكر الحصين من ثلاثة محاور: الجنوب، والشرق، والغرب, ولم تكتفِ القوات بهذا الحصار، بل واصلت نسق الهجوم المباغت والتوجه نحو سلسلة تباب "الفرايدي" الحاكمة والمجاورة للمعسكر .

وبسقوط هذه التباب العالية، بات المعسكر مطوقاً نارياً بالكامل، وتلاشت قدرة المليشيا على المناورة؛ حيث تقهقرت فلولها المذعورة إلى ما وراء الأسوار الخرسانية وتباب العالية للاحتماء بها.

تقدم مستمر

لم تكن هذه العملية الخاطفة سوى مرحلة أولى ضمن خطة عملياتية عسكرية أوسع وأشمل تديرها القيادة العسكرية العليا.

وأكدت مصادر قيادية ميدانية في مسرح العمليات ان الابطال يواصلون التقدمات باتجاه الحزم عاصمة المحافظة, وأن الروح القتالية اليوم في أعلى ذروتها، وأن الزخم الهجومي لن يتوقف عند تطهير تحرير محافظة الجوف وحسب، بل سيمتد كالسيل الهادر لرفع راية الوطن خفاقة فوق كل قمة وتبة، وإسقاط مشروع التمرد والكهنوت إلى غير رجعة.

إن صحراء الجوف اليوم لا تبتلع فقط تحصينات العدو، بل تصنع فجراً جديداً يسطره رجال نذروا أرواحهم فداءً لليمن وعزته وكرامته.

بطولات تطيح بأوهام المليشيا

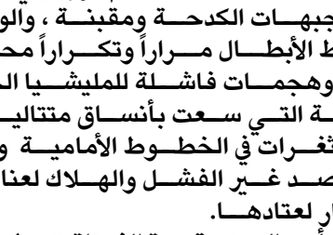

مقدم /عارف المقطري

تسطر القوات المسلحة بكل مكوناتها ومعها أحرار المقاومة والقبائل ملاحم بطولية خالدة في مختلف جبهات العزة والكرامة متخندقة بإيمان عميق بحتمية الانتصار للجمهورية ولكرامة الشعب اليمني الذي عانى كثيرا من جور وظلم وارهاب مليشيا الحوثي الكهنوتية.

لقد أثبت أبطال القوات المسلحة خلال الايام القليلة الماضية في ميادين الشرف أن مليشيا الحوثي الإرهابية، مهما بلغت من طغيان وتبجح، ليست سوى كيان هش و أوهن من بيت العنكبوت، تتهاوى أساطيرها الوهمية أمام صلابة السواعد الوطنية والضربات الموجعة التي تتلقاها في تعز والحديدة والجوف والبيضاء ومأرب.

ففي محافظة تعز بوابة الجمهورية وحصنها المنيع، تواصل القوات المسلحة والمقاومة الشعبية تقديم دروس في الفداء. فعلى جبهات الكدحة ومقبنة ، والوازعية ، أحبط الأبطال مراراً وتكراراً محاولات تسلل وهجمات فاشلة للمليشيا الحوثية الإرهابية التي سعت بأنساق متتالية عبثاً لفتح ثغرات في الخطوط الأمامية ولكنها لم تحصد غير الفشل والهلاك لعناصرها والدمار لعتادها.

وفي مأرب العز مقبرة الغزاة تحطمت على أبوابه أحلام المليشيا الإرهابية ففي الجبهات الجنوبية والغربية لمأرب، تتصدى القوات المسلحة ومعها قبائل مأرب الأبيّة باستهداف دقيق ومركز لتحصينات ومعدات المليشيا مفشلة محاولات المليشيا اليائسة لاستهداف المدنيين والنازحين بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والتي لا تعكس سوى حالة الإفلاس العسكري والتقهقر المستمر أمام ضربات الاستباق والردع وعمليات التقدم التي تنفذها قواتنا المسلحة، لتثبت مأرب مجددا أنها مقبرة حقيقية للمشاريع الظلامية وبوابة الانطلاق لتحرير العاصمة صنعاء .

وفي الحديدة والساحل درع الملاحة وبطولات الجراحي وحيس

على امتداد الساحل الغربي تسطر القوات المسلحة من العمالقة والطوارئ ودرع الوطن والمقاومة الوطنية بطولات نوعية في تأمين خطوط التماس وحماية الملاحة الدولية من صلف القرصنة الحوثية. ومع التقدم الميداني المتسارع نحو مناطق مثل الجراحي وتأمين التلال الحاكمة في حيس ومحيط المخا، وإسقاط عشرات الطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة المدعومة إيرانيا، وهناك تضيق الخناق تدريجياً على فلول المليشيا لتؤكد القوات المسلحة جاهزيتها المطلقة لفرض معادلات ردع حاسمة على الأرض وفي البحر.

وفي الجوف والبيضاء حيث براكين الغضب الشعبي والعسكري انطلقت عمليات عسكرية واسعة مسنودة بتحرك شعبي وقبلي واسع لمساندة الجيش، حيث تمت السيطرة على مواقع استراتيجية معسكر اللبنات ومحيطه وتكبيد الحوثيين خسائر فادحة في العتاد والأرواح. وفي البيضاء، عقدة الميزان الاستراتيجي أثبت أحرار البيضاء وابطال القوات المسلحة أن توجيه الضربات المتزامنة في مناطق مثل الناصفة والزاهر يعيد رسم خريطة المواجهة، ويضع المليشيا تحت ضغط عسكري لا يطاق وهزيمة تفتح الطريق لتحرير صنعاء من دنس هذه المليشيا الإرهابية.

وفي الإجمالي تؤكد التقارير الميدانية والإخبارية المتتالية الصادرة عن وسائل الإعلام العسكرية والمدنية أن تنفيذ مئات العمليات النوعية والاستباقية الناجحة خلال أيام معدودة يعكس تحولا نوعيا في جاهزية القوات المسلحة اليمنية وقدرتها على المبادرة والتحرير الكامل والناجز .

إن هذا التهاوي السريع لعناصر المليشيا الحوثية وتلاشي تحصيناتهم تحت ضربات أبطال القوات المسلحة والقبائل الحية يثبت يقينا أن هذه المليشيا الإرهابية مهما بلغت إمداداتها الايرانية هو حقا أوهن من بيت العنكبوت وأن المشروع الوطني الجمهوري قادر بما يملكه من إرادة صلبة وبسالة عسكرية على طي صفحة الكهنوت واسترشاد اليمن إلى آفاق السلام العادل والحرية.

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

من امتصاص صدمة (الأمواج البشرية) إلى الهجوم

القوات المسلحة تفشل استراتيجية الحرس الثوري

تحليل/عبدالحكيم الشريحي

حققت قواتنا المسلحة بإسناد كبير ومحوري من تحالف دعم الشرعية تحولات استراتيجية فارقة في مسار المواجهة العسكرية ضد ميليشيا الحوثي الإرهابية ، المسيرة والموجهة بالكامل من قبل الحرس الثوري الإيراني.

لقد اعتمدت الميليشيا الحوثية في إدارتها للمعركة على عقيدة عسكرية إيرانية مستوردة تتأسس على مفهوم الاندفاعات الهجومية المتتالية أو ما يُعرف باستراتيجية الأمواج البشرية المكثفة والضغط بالقوة الغاشمة للسيطرة على المناطق الحاكمة وإحداث صدمة ميدانية تسقط الدفاعات.

وكان الرهان الكبير للحرس الثوري الإيراني يتجسد في حشد أعداد هائلة من المقاتلين والأطفال المغرر بهم مترافقا مع هجمات صاروخية وبطائرات مسيرة تستهدف القواعد والمناطق الحيوية بغية حسم المعركة في جبهات شاسعة وبشكل خاطف ، غير أن هذه الخطة الحوثية الإيرانية اصطدمت بصخرة الصمود الصلبة للقوات المسلحة الوطنية والتخطيط العسكري العالي للقيادة الميدانية ، مما أدى إلى فشل ذريع لهذه الاستراتيجية وتفكك أهدافها الهجومية.

وتعددت أسباب الفشل العسكري الخاطف للأنشطة الهجومية التي خطط لها الحرس الثوري وفي مقدمتها الاستنزاف البشري والمادي الهائل الذي تكبدته الميليشيا نتيجة المغامرات العسكرية غير المحسوبة في الصحاري والأودية والمناطق المفتوحة خصوصا في محافظتي تعز والحديدة ، حيث تحولت التكتيكات الحوثية المعتمدة على الكثافة البشرية إلى أهداف سهلة ودقيقة لمدفعية القوات المسلحة وضربات الطيران المركزية.

كما ساهم الوعي الميداني العالي للجيش الوطني وامتلاكه زمام المبادرة في امتصاص تلك الصدمات الأولى بمرونة عالية ، معتمدا على تكتيك الدفاع المرن واستدراج تشكيلات الميليشيا إلى مناطق المقتلة والتدمير وهو ما جرد الحوثيين من عناصر المفاجأة والسرعة والقدرة على المناورة.

وعلى إثر هذا الصمود استطاعت القوات المسلحة تنفيذ نقلة استراتيجية نوعية تمثلت في التحول الناجح والسريع من وضعية الدفاع والتصدى إلى وضعية الهجوم والسيطرة الميدانية ، حيث جرى تقليم أظافر الميليشيات الهجومية وإنهاك خطوطها الأمامية ثم الانقضاض عليها في لحظات الضعف والتشتت ، مما أدى إلى كسر التفوق العددي الظاهري للحوثيين وقلب معادلة الردع في مختلف المحاور.

ولم تكتفِ القوات المسلحة بكسر هجمات الميليشيا الإيرانية في نقطة صمود واحدة ، بل اعتمدت رؤية قيادية شاملة تمثلت في توسيع مسرح العمليات العسكرية بشكل متزامن ومنسق على طول خطوط المواجهة وذلك من خلال إشعال وفتح جبهات مأرب والجوف والبيضاء بوقت واحد.

إن إدارة المعركة عبر خطة التوسع هذه أسهمت في إنهاك الميليشيا بشكل غير مسبوق وتشتيت قدراتها اللوجستية والعسكرية ، إذ وجد الحرس الثوري الإيراني وأدواته الحوثية أنفسهم أمام خطوط مواجهة تمتد لبراري وجبال وهضاب شاسعة ، منعتهم من تركيز ثقلهم الناري في جبهة واحدة أو توجيه احتياطاتهم الاستراتيجية بنجاح.

هذا التوسع الميداني أحدث تأثيرا محوريا وشاملا على مسار عملية التحرير برمتها ، حيث أدى إلى تأمين المناطق الحيوية والمحررة واستعادة زمام المبادرة الميدانية في الجوف والبيضاء وتشديد الخناق على مواقع تمركز الميليشيات ، فضلا عن قطع خطوط الإمداد والتغذية التي تعتمد عليها الجماعة الإرهابية لنقل عتادها وعناصرها بين المحافظات.

وقد ترتب على هذا التوسع والتكامل في الأداء العسكري انهيارات متلاحقة ومتسارعة في صفوف الميليشيا الحوثية الإرهابية ، تمثلت في هروب المئات من العناصر الإرهابية من خطوط النار وتهاوي المعنويات وتفكك نسق التغطية الناري.

وتعود أسباب هذه الانهيارات المتسلسلة إلى عدة عوامل جوهرية ، أولها الفقدان الحاد للقيادات الميدانية الخبيرة التي لقي معظمها مصرعه في مواجهات جبهات تعز والحديدة مما أوجد فراغا قياديا وهيكليا كبيرا داخل الألوية الحوثية.

وثانيها انكسار العقيدة القتالية القائمة على الوهم والتعبئة الطائفية الشديدة بعد انكشاف الخسائر المأساوية للعلن إلى جانب اتساع حدة الرفض المجتمعي والشعبي لهذه الجماعة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ورفض القبائل رفد الجبهات بالبدلاء.

وقد كان لفاعلية سلاح الجو الحربي والطيران المسير الموجه بدقة بالغة الأثر الأكبر والأكثر حسما في قلب موازين القوى وإرباك كافة الحسابات الميدانية لميليشيا الحوثي الإرهابية. لقد شكل الإسناد الجوي المكثف والمركز لافتة تفوق استراتيجي أطاحت بكل الخطط التكتيكية التي رسمها الحرس الثوري الإيراني ، حيث عملت المقاتلات الحربية والطائرات المسيرة على تحييد القوة الصاروخية والمدفعية للميليشيا قبل وصولها إلى خطوط التماس واستهداف غرف العمليات السرية وقيادات الصف الأول التي تدير المحاور فضلاً عن تدمير التعزيزات العسكرية والآليات الثقيلة وخطوط الإمداد اللوجستية وهي في طريقها إلى جبهات تعز ومأرب والجوف.

هذا التفوق للطيران الحربي والمسير حرم الجماعة الإرهابية من القدرة على الحشد والتحرك بحرية في المناطق المفتوحة وفرض عليها واقعا من التشتت والحصار الناري المستمر الأمر الذي شل فاعلية دفاعاتها وصنع غطاء ناريا مباشرا مكن القوات المسلحة من التقدم السريع وحسم المواجهات الأرضية بأقل التكاليف البشرية والإجهاز الكامل على فلول المليشيا أثناء انهيارها وفرارها من أرض المعركة.

وقد أدت الرؤية العسكرية المحكمة للقوات المسلحة التي جمعت بين الضغط الميداني المستمر والتغطية الجوية والعمليات النوعية إلى إطباق الحصار على التشكيلات المتبقية للميليشيا وفرض واقع ميداني جديد يؤكد أن المشروع الإيراني في اليمن بات يترنح ويسير بخطى حثيثة نحو الهزيمة الكاملة والسقوط النهائي.

القوات المسلحة تضع حماية المدنيين في صدارة أولويات المعركة

عمر أحمد

في وقت تواصل فيه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني تصعيدها العسكري في جبهات عديدة بمحافظة تعز، وما يترتب عليه من مخاطر إنسانية ونزوح للسكان، تؤكد الدولة والقوات المسلحة أن المليشيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات والآثار الإنسانية الناجمة عن ممارساتها، فيما تلتزم القوات المسلحة بحماية المدنيين واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ العمليات العسكرية.

وأكد مصدر في مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة أن فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، يتابع على مدار الساعة تطورات الموقف الميداني في مختلف الجبهات ويوجه القيادات العسكرية بالاستمرار في رفع الجاهزية والتعامل مع التصعيد الحوثي، مع إعطاء حماية المدنيين وتأمين المناطق السكنية أولوية قصوى.

وحمل الرئيس العليمي مليشيا الحوثي الإرهابية المسؤولية الكاملة عن التداعيات الإنسانية لتصعيدها، بما في ذلك نزوح مئات الأسر من مناطق المواجهات، نتيجة إصرارها على مواصلة الأعمال العدائية وتعريض حياة المدنيين للخطر.

وفي المقابل، جاءت التعليمات المباشرة لقائد محور تعز، اللواء الركن خالد قاسم فاضل، لتؤكد التزام القوات المسلحة بقواعد الاشتباك والقانون الدولي الإنساني، حيث شدد على جميع منتسبي المحور، خصوصًا في جبهتي الكدحة ومقبنة، بضرورة تجنيب المدنيين مخاطر العمليات العسكرية، والتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، واتخاذ الاحتياطات الممكنة للحد من الخطر على السكان.

كما تضمنت التعليمات حماية الأطفال والنساء وكبار السن، والمحافظة على ممتلكات المدنيين، وتجنب استهداف المنشآت الطبية والتعليمية ودور العبادة متى ظلت محتفظة بطابعها المدني، والالتزام بمبادئ الضرورة العسكرية والتمييز والتناسب والاحتياط في استخدام القوة.

وفي السياق حذرت القوات المسلحة يوم الإثنين، المواطنين وسائقي المركبات من استخدام عدد من الطرق والمحاور.

حيث داعا الناطق باسم القوات المسلحة العقيد الركن ماجد النزيلي إلى الابتعاد عن هذه الطرق والمحاور حتى إشعار آخر.

وشمل التحذير الطرق والمحاور التالية: (نقيل بن غيلان – فرضة نهم – مفرق الجوف – مدغل – حزم الجوف).، (جحانة – صرواح – مأرب). ، (قانية – ماهلية – الجوبة – مأرب) ،(الباطنة – حزم الجوف (أرحب – سفيان – حزم الجوف)

وأكد النزيلي أن الإجراء يأتي في إطار الحرص على سلامة المواطنين وحماية أرواحهم، داعيا الجميع إلى التعاون والالتزام بعدم استخدام الطرق والمحاور المذكورة .

وتعكس هذه التوجيهات بوضوح أن القوات المسلحة تخوض معركتها وفق مسؤولية وطنية وانضباط عسكري وقانوني، وأن انتهاكات مليشيا الحوثي واستخدامها المناطق السكنية أو المدنيين دروعًا بشرية لا تبرر التخلي عن قواعد حماية المدنيين، بل تستدعي مزيدًا من الالتزام بها.

وبذلك تتضح المسؤولية مليشيا الحوثي تتحمل تبعات جرائمها وتصعيدها ضد المدنيين، بينما تؤكد القوات المسلحة أن حماية الإنسان وصون الممتلكات المدنية جزء أصيل من مهمتها العسكرية وشرفها وانضباطها، إلى جانب واجبها في الدفاع عن الوطن ومواجهة العدوان الحوثي.

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

أركان حرب اللواء الخامس حرس رئاسي لـ«26 سبتمبر»:

الطيران المسيّر أحدث نقلة نوعية في معركة تعز

مختار الصبري

أكد أركان حرب اللواء الخامس حرس رئاسي بمحور تعز، العقيد موفق السبئي، أن دخول سلاح الطيران المسيّر إلى مسرح العمليات العسكرية بمحور تعز أحدث تحولاً نوعياً في مسار المعركة، ورفع مستوى الجاهزية والكفاءة القتالية للقوات المسلحة، مشيراً إلى أن هذا السلاح أصبح جزءاً مهماً من منظومة العمليات العسكرية الحديثة، بما يوفره من تعزيز قدرات في الاستطلاع والرصد والاستهداف والردع.

وقال العقيد السبئي في تصريح لـ«26 سبتمبر» إن تعز كانت سبّاقة في مقاومة المشروع الكهنوتي، وقدمت تضحيات كبيرة دفاعاً عن الجمهورية والدولة، وما تزال قواتها المسلحة تقدم نموذجاً متقدماً في الصمود والثبات وخوض المعركة الوطنية، مؤكداً أن أبطال القوات المسلحة باتوا يمتلكون خبرة ميدانية متراكمة، وقدرات فنية وتكتيكية متطورة، وروحاً قتالية عالية تؤهلهم لخوض مختلف مراحل المعركة.

وأوضح أن دخول الطيران المسيّر رسمياً في أجواء المعركة الوطنية مثّل «نقلة نوعية ومنعطفاً عسكرياً مهماً»، لما أحدثه من تطور في منظومة العمليات، مؤكداً أن هذا السلاح أسهم في تعزيز التكامل العملياتي بين الاستطلاع والرصد والاستهداف، ومكّن القوات المسلحة من تنفيذ عمليات جوية دقيقة ضد مواقع وتحصينات وتجمعات المليشيا الحوثية الإرهابية في عدد من الجبهات.

وأشار إلى أن الطيران المسيّر أحدث تأثيراً مادياً وبشرياً ونفسياً في صفوف المليشيا، وأربك حساباتها وخططها الميدانية، كما أسهم في تطوير قدرات القوات المسلحة وتحسين قدرتها على التعامل مع الأهداف ومتابعة تحركات الخصم، بما عزز من فاعلية العمليات الدفاعية والهجومية.

وأضاف العقيد السبئي أن استخدام الطيران المسيّر أتاح تنفيذ ضربات استباقية ضد أهداف عسكرية، إلى جانب تعزيز أعمال الاستطلاع والرصد المستمر، وكشف التحركات ومحاولات التسلل، بما وفر للقوات المسلحة قدرة أكبر على قراءة الميدان والتعامل مع المستجدات العملياتية.

وأكد أن هذا التطور لم يكن منفصلاً عن منظومة التدريب والتأهيل، موضحاً أن القوات المسلحة نفذت خلال الفترة الماضية برامج تدريبية وفنية وتكتيكية مكثفة ومتنوعة، وفق خطط وأهداف أعدتها وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان وقيادة محور تعز، بهدف رفع مستوى الكفاءة والجاهزية وتمكين الوحدات العسكرية من أداء مهامها في مختلف الظروف.

جاهزية عالية

وحول مستوى الجاهزية في مسرح عمليات اللواء الخامس، أكد العقيد السبئي أن القوات المسلحة تتمتع بمستوى عالٍ من الجاهزية والاستعداد، وأن الأبطال يخوضون معارك يومية على مختلف الجبهات، بالتزامن مع استمرار العمليات العسكرية ضد مواقع وثكنات المليشيا الحوثية.

وقال إن القوات المسلحة في حالة استنفار وجاهزية لمختلف الاحتمالات، وأن المقاتلين يمتلكون العزيمة والإرادة والاستعداد لخوض المعركة حتى تحقيق أهدافها الوطنية.

الحسم خيار لا تراجع عنه

وشدد العقيد السبئي على أن الحسم العسكري يظل الخيار الأنسب في مواجهة جماعة الحوثي، في ظل استمرار تصعيدها ورفضها للسلام ونقضها المتكرر للاتفاقيات، مؤكداً أن المعركة الوطنية تستهدف استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب وفرض سلطة الدولة على كامل التراب الوطني.

وأضاف أن الميدان اليوم هو الفيصل، وأن القوات المسلحة تخوض معركة وطنية لا يمكن التراجع عنها قبل تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها استعادة الدولة وإنهاء المشروع الحوثي المدعوم إيرانياً.

توحيد الصف

وفيما يتعلق بتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي، أكد العقيد السبئي أن تلك التوجيهات شكلت خارطة طريق مهمة لتوحيد القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها وتعزيز وحدة الصف والاصطفاف الوطني.

وأوضح أن توحيد الجهد العسكري تحت قيادة واحدة وتخطيط موحد، بإشراف وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان، يمثل عاملاً أساسياً في رفع كفاءة العمليات العسكرية وتحقيق التكامل بين مختلف الوحدات والجبهات، مشدداً على أن وحدة الصف تمثل أحد أهم مقومات الانتصار في المعركة الوطنية.

تعز سبّاقة في المقاومة

وأكد أركان حرب اللواء الخامس أن إصرار المليشيا الحوثية على محاولة تفكيك الصف الوطني ومنع توحيد القوات المسلحة يعود إلى إدراكها للدور الذي لعبته تعز في مواجهة مشروعها منذ اللحظات الأولى.

وقال إن تعز كانت سباقة في مقاومة المشروع الحوثي، وقدمت خيرة أبنائها في سبيل الدفاع عن الجمهورية والدولة، ولذلك حاولت المليشيا على مدى سنوات استنزاف المحافظة وإبقاء حالة الانقسام قائمة، إدراكاً منها أن توحيد الصفوف سيعزز قدرة القوات المسلحة على استكمال معركة التحرير.

وأضاف أن صمود تعز طوال السنوات الماضية أثبت أن الإرادة الوطنية قادرة على إفشال مشاريع الهيمنة والانقلاب، وأن المدرسة القتالية في تعز راكمت خبرات ميدانية كبيرة جعلت قواتها أكثر قدرة على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات.

أحد عشر عاماً من الصمود

وأشار العقيد السبئي إلى أن القوات المسلحة في تعز تواصل تقديم «ملاحم بطولية» في مواجهة المليشيا الحوثية للعام الحادي عشر على التوالي، مؤكداً أن التجربة القتالية التي راكمتها القوات في المحافظة أصبحت مدرسة في الصمود والتخطيط والتكتيك والقدرة على مواجهة مختلف أساليب الحرب.

وقال إن مدرسة تعز العسكرية تقدم في كل مرحلة درساً جديداً في الصمود والتضحية، وأن كل انتصار يتحقق على الأرض هو ثمرة لتضحيات الأبطال وإصرارهم على الدفاع عن الوطن واستعادة الدولة.

إيمان بعدالة القضية

وحول مصادر الروح القتالية والمعنويات العالية التي يتحلى بها أبطال القوات المسلحة، أكد العقيد السبئي أن المقاتلين يستمدون قوتهم من إيمانهم بعدالة القضية التي يدافعون عنها، ومن شعورهم بالمسؤولية الوطنية، ومن الدعم الذي توفره الحاضنة الشعبية والوطنية.

وأضاف أن هذه الروح، إلى جانب الخبرة الميدانية والتدريب والتأهيل، جعلت أبطال القوات المسلحة أكثر قدرة على خوض المعارك، وأكثر امتلاكاً للمهارة الفنية والتكتيكية والعزيمة والإرادة لتحقيق النصر.

من هرمز إلى باب المندب

عميد/ عبده الوليدي

لم تكن الجغرافيا يوما محايدة في صناعة التاريخ، ولا كانت البحار مجرد مساحات زرقاء تفصل بين القارات، هُناك أماكن في العالم تختصر فيها الجغرافيا ميزان القوة كله، و(مضيق هرمز وباب المندب) من تلك الأماكن التي لا تمر منها السفن وحدها.. بل تمر عبرها مصالح الدول، وأمن الطاقة وحسابات الإمبراطوريات، في الشرق يقف هرمز بوابة الخليج العربي، وفي الجنوب الغربي تقف اليمن على باب المندب بوابة البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، وبين البوابتين تمتد الجزيرة العربية في موقع استراتيجي هام جعلها منذ أقدم العصور قلبا لطريق بحري وتجاري واستراتيجي لا يمكن للقوى الكبرى أن تتجاهله.. بل تظل مشمرة وتتحين الفرص لتحقق اطماعها فيه، واليوم تعود الجغرافيا القديمة لتكتب فصلا جديدا من الصراع.

إيران التي تمسك بمفاتيح القوة على الضفة الشمالية لهرمز أثبتت أن المضيق يمكن أن يتحول من ممر دولي إلى أداة ضغط استراتيجية. وفي الجهة الأخرى من الجزيرة تتحرك أذرعها الحوثية في اليمن باتجاه باب المندب في مشهد يثير سؤالا أكبر من حدود الحرب اليمنية نفسها :

هل يجري بناء طوق نفوذ ايراني حول الجزيرة العربية في بوابتيها البحريتين.؟!

ليس هذا السؤال من قبيل الخيال السياسي، فالتطورات الأخيرة جعلت الربط بين المضيقين أكثر وضوحا، فقد أشارت تحليلات حديثة إلى أن اضطراب هرمز يرفع أهمية باب المندب وأن تعطيل الممرين معا يمكن أن يحول البحرين إلى ورقة ضغط هائلة على التجارة والطاقة العالمية.

وهنا يصبح اليمن هو الحلقة الأخطر في هذه المعادلة، فباب المندب ليس شاطئا او منفذا يمنيا فحسب.. بل هو منفذ بحري تتعلق به مصالح الأمة المستفيدة منه، فهو على ثلاثة مفاتيح:-

الأول: مفتاح اليمن.

الثاني: مفتاح الجزيرة.

الثالث: مفتاح دولي.

واليوم من يملك القدرة على تهديده يستطيع أن يفرض على العالم ان يعيد حساباته في طرق التجارة والطاقة، ولذلك فإن المعركة التي تدور اليوم على تخومه ليست معركة على جبل أو ساحل أو مدينة: إنها معركة على سلب قرار سيادة اليمن وسيادة الجزيرة العربية كموقع استراتيجي هام.

وإذا كانت إيران قد جعلت من هرمز ورقة استراتيجية، فإن الخطر الأكبر يتحول إلى باب المندب، إلى الورقة المقابلة عبر جماعة مسلحة مرتبطة بها، وقد حذرت الحكومة اليمنية بالفعل من سعي الحوثيين إلى محاكاة النموذج الإيراني في هرمز عبر باب المندب، وهنا ينبغي ان تدرك الشرعية اليمنية ان الدفاع عن باب المندب ليس شأنا عسكريا محليا فحسب ولا قضية ساحل غربي وحده.. بل إنه دفاع عن السيادة اليمنية وعن الأمن القومي للجزيرة العربية، وعن حرية الملاحة الدولية في آن واحد.

إن استعادة الدولة اليمنية لسيادتها على باب المندب ، هو استعادة لأهم المفاتيح الاستراتيجية لليمن، وكذا مفتاح من مفاتيح الجزيرة العربية والثالث: مفتاح الأمن البحري العالمي.

باب المندب وهرمز : (بوابتا الجزيرة العربية إلى العالم),

وهنا تتكشف الحقيقة التي لا تستطيع السياسة إخفاءها: من يملك قرار هذه الممرات لا يملك ممرا بحريا فحسب.. بل يملك ورقة ضغط على الاقتصاد والتجارة وأمن الطاقة في العالم، وتؤكد البيانات الحديثة أن حركة الملاحة في هرمز وباب المندب تأثرت بالفعل بالتوترات العسكرية القائمة.

ناشطون يوكدون لـ«26 سبتمبر»:

حسم المعركة يقطع الطريق أمام مشروع إيران التخريبي

أكد عدد من الناشطين والاعلاميين أن تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية في عدد من جبهات تعز والساحل الغربي يرتبط بأهداف وأجندة عسكرية واستراتيجية تتجاوز السيطرة على مواقع محددة، وتمتد إلى قطع خطوط التواصل بين تعز والساحل، والسيطرة على الطرق والمنافذ الحيوية، وتهديد الممرات البحرية وميناء المخا.

وأشاروا في حديثهم لـ ٦٢ سبتمبر إلى أن هذا التصعيد يشكل مخاطر على الأمن الوطني والإقليمي، وأن مواجهته تتطلب توحيد الصفوف وتكامل جهود القوى الوطنية والالتفاف الشعبي حول القوات المسلحة وإسنادها في مختلف الجبهات.

وأكدوا أن استكمال تحرير ما تبقى من تراب الوطن وحسم المعركة مع مليشيا الحوثي الإرهابية وفرض سيادة الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار، يفرض الوقوف بحزم أمام هذا التصعيد ومنع المليشيا المدعومة من إيران من تحقيق أهدافها في تعز والساحل الغربي.

وشددوا على أن حسم المعركة ضد مليشيا الحوثي الإرهابية يشكل خطوة أساسية لقطع الطريق أمام المشروع الإيراني التخريبي في اليمن والمنطقة ، ويعزز فرض السيادة الوطنية ومنع استخدام الأراضي والمنافذ والممرات البحرية لخدمة أجندة خارجية تهدد الأمن الوطني والإقليمي والملاحة الدولية.

بوابة للتمدد

قال وهيب الحاج ناشط واعلامي .إن معركة القوات المسلحة في تعز وعدد من المحافظات تأتي رداً على تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية المرتبط، بحسب تقديره، بأهداف وأجندة إيرانية، بدأت باستهداف ميناء المخا بالصواريخ وشن هجمات على المؤسسات الخدمية والمدنيين تهدف إلى السيطرة على المحافظة والوصول إلى الساحل الغربي، خصوصاً مدينة المخا.

وأوضح أن السيطرة على تعز والطرق المؤدية إلى الساحل كانت ستمنح مليشيا الحوثي الإرهابية قدرة أكبر على التمدد من صنعاء باتجاه البحر الأحمر وتهديد الملاحة الدولية، مشيراً إلى أن وجود أبطال القوات المسلحة في تعز والساحل شكّل حاجزاً أمام هذا التوجه وأفشل محاولات التمدد.

وأكد الحاج في حديثه ل ٦٢سبتمبر أن خطورة المعركة في تعز تكمن بانها في جغرافية تمثل حلقة وصل استراتيجية بين المناطق الداخلية والساحل، وأن تمكين مليشيا الحوثي الإرهابية من السيطرة عليها أو قطع الطرق المؤدية إلى المخا سيعزز قدرتها على التحكم بالمنافذ البرية والبحرية وتهديد خطوط الملاحة.

ودعا إلى تحريك الجبهات ردا على هذا التصعيد وعدم السماح لمليشيا الحوثي الإرهابية بإعادة ترتيب قدراتها العسكرية أو نقل ثقلها من جبهة إلى أخرى.

وأشار إلى أن حسم المعركة وإفشال مشروع مليشيا الحوثي الإرهابية يمثلان، في الوقت ذاته، قطعاً للطريق أمام النفوذ الإيراني الذي يستهدف توسيع حضوره في اليمن واستخدام المليشيا أداة لتهديد أمن اليمن والمنطقة والممرات البحرية الحيوية.

خنق وحصار

وقال الناشط نادر الحريبي إن تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية في تعز والساحل يستهدف، ضمن أهدافه، قطع خطوط التواصل بين القوات المرابطة في تعز والقوات الموجودة في الساحل الغربي عبر خط تعز–المخا، بما يعزز مساعي حصار المحافظة وعزل جبهاتها عن الساحل.

وأوضح أن تصعيد مليشيا الحوثي في ريف تعز وساحلها الغربي يهدف كذلك إلى الاقتراب من ميناء المخا ومضيق باب المندب، والسيطرة على المرتفعات والمنافذ الحيوية، بما يوفر للمليشيا أوراق ضغط جديدة على الملاحة الدولية ويمنحها قدرة أكبر على تهديد خطوط التجارة العالمية.

وأكد الحريبي أن التصدي لهذا المخطط يتطلب تعزيز التنسيق بين مختلف القوات الوطنية، وعدم السماح لمليشيا الحوثي الإرهابية باستغلال أي تباين أو ثغرة لإحداث اختراق في جبهات تعز والساحل.

وأضاف أن حسم المعركة في هذه الجبهات من شأنه أن يحرم مليشيا الحوثي الإرهابية من أوراق الضغط الجغرافية والعسكرية، ويحد من قدرة إيران على استخدام المليشيا أداة لتهديد أمن اليمن ودول المنطقة والملاحة الدولية.

اصطفاف وإسناد

وشدد الاستاذ عمر الشرقي على ضرورة توحيد الصفوف وحشد الطاقات وإسناد القوات المسلحة لاستكمال معركة التحرير واستعادة الدولة.

وقال الاستاذ الشرقي إن خوض معركة الدفاع عن الوطن ضد جماعة الحوثي الارهابية يمثل جزءاً من المعركة الوطنية .. داعياً إلى تعزيز التماسك المجتمعي وتحفيز الشباب على إسناد القوات المسلحة والوقوف إلى جانب المرابطين في مختلف الجبهات.

وأكد أن المرحلة الراهنة تتطلب تجاوز الخلافات والتباينات أمام الخطر الذي تمثله مليشيا الحوثي الإرهابية، وحشد الإمكانات الشعبية والرسمية خلف القوات المسلحة، باعتبارها المؤسسة الوطنية المعنية بالدفاع عن الأرض وحماية الدولة.

ودعا أبناء الوطن إلى مواصلة الالتفاف حول القوات المسلحة والقوات المرابطة في الجبهات، مؤكداً أن وحدة الصف الشعبي والعسكري تمثل أحد أهم عوامل تحقيق النصر واستكمال معركة التحرير.

تلاحم وطني

فيما أكد الناشط محمد الحطامي أن تماسك الصف الوطني وتكامل جهود القوى الوطنية يمثلان الطريق نحو استكمال معركة استعادة الدولة وتحقيق النصر في مختلف الجبهات.

وأشاد ببطولات القوات المسلحة في جبهات القتال ، مؤكداً أن ما يحققه المرابطون في الميدان يعكس قدرتهم على مواجهة تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية وإفشال أهدافها.

وشدد الحطامي على أن المعركة تحتاج إلى إسناد شعبي متواصل،و رفد الجبهات بالرجال والمساندة والوقوف إلى جانب القوات المسلحة حتى تحقيق النصر واستعادة مؤسسات الدولة.

وأكد أن الالتفاف الشعبي حول القوات المسلحة يمثل جزءاً من المعركة الوطنية، ويعزز قدرتها على مواصلة العمليات وتحقيق أهدافها وصولاً إلى إنهاء الانقلاب واستعادة الأمن والاستقرار.

قطع الطريق على إيران

وتجمع الآراء على أن معركة الوطنية في كل جبهات القتال ضد مليشيا الحوثي الإرهابية تتطلب توحيد الجهود وإسناد القوات المسلحة والحفاظ على تماسك الجبهة الوطنية.

كما تؤكد أن حسم المعركة ضد مليشيا الحوثي الإرهابية يتجاوز تحرير الأرض إلى حماية القرار الوطني وقطع الطريق أمام المشروع الإيراني في اليمن، ومنع تحويل تعز والساحل الغربي وميناء المخا والممرات البحرية إلى أدوات لتهديد الأمن الوطني والإقليمي والملاحة الدولية.

وفي هذا السياق، يبرز الالتفاف الشعبي وإسناد القوات المسلحة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق النصر، إلى جانب توحيد القوى الوطنية وتكامل الجهود العسكرية، بما يهيئ الظروف لاستكمال معركة التحرير واستعادة الدولة والنظام الجمهوري وترسيخ الأمن والاستقرار.

مطالبات بإنفاذ قرارات مجلس الأمن وعدم مساواة الدولة بالمليشيا

انتقادات واسعة لمواقف المبعوث الأممي

أثارت تصريحات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، بشأن التطورات العسكرية الأخيرة في عدد من جبهات القتال، موجة واسعة من ردود الفعل والانتقادات في الأوساط السياسية والإعلامية والحقوقية اليمنية، وسط اتهامات له بالابتعاد عن مقتضيات الحياد والتعامل مع أطراف الأزمة بصورة لا تعكس، بحسب منتقديه، طبيعة الصراع وأساسه القانوني.

وتزامنت الانتقادات مع حملة إلكترونية واسعة طالب خلالها ناشطون وشخصيات سياسية وحقوقية الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي بإعادة تقييم أداء المبعوث الأممي، مؤكدين أن أي دعوة إلى وقف العمليات العسكرية ينبغي أن تكون مترافقة مع موقف واضح من الانقلاب الحوثي، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216.

ويرى منتقدو المبعوث أن توقيت دعوته إلى وقف التصعيد أثار تساؤلات، خصوصاً أنها جاءت بالتزامن مع التطورات العسكرية والهجمات المضادة التي نفذتها القوات الحكومية، معتبرين أن التركيز على وقف العمليات العسكرية دون تحديد الطرف المسؤول عن التصعيد أو معالجة جذور الأزمة قد يؤدي إلى تجميد الوضع القائم بدلاً من الوصول إلى سلام مستدام.

انتقادات للحياد الأممي

القاضي الدكتور أحمد عطية انتقد ما وصفه بمحاولات التعامل مع اليمن من منطلق الوصاية الدولية، مؤكداً أن الشعب اليمني يمتلك الحق في تقرير مستقبله واستعادة دولته ومؤسساته.

وقال في رسالة موجهة إلى المبعوث الأممي: «اليمن ليست ساحة وصاية، والشعب اليمني ليس قاصراً حتى يقرر الآخرون نيابة عنه»، داعياً إلى احترام إرادة اليمنيين وحقهم في تقرير مستقبل بلدهم.

من جانبها، أكدت وزيرة الشؤون القانونية إشراق المقطري أن المركز القانوني للوضع في اليمن لا يسمح، بالمساواة بين مؤسسات الدولة وبين جماعة مسلحة استولت بالقوة على العاصمة ومؤسسات الدولة والأسلحة التابعة لها.

وأشارت إلى قراري مجلس الأمن 2201 و2216 لعام 2015، موضحة أن القرار 2201 أدان الاستيلاء الحوثي على مؤسسات الدولة، فيما طالب القرار 2216، الصادر تحت الفصل السابع، الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها، إلى جانب عدد من الالتزامات الأخرى.

وشددت على أن هذه القرارات ما تزال تمثل إطاراً دولياً للتعامل مع الأزمة اليمنية، معتبرة أن ولاية المبعوث الأممي لا تمنحه صلاحية تجاوزها أو إعادة توصيف الانقلاب باعتباره واقعاً سياسياً مشروعاً.

معالجة جذور الأزمة

وترى المقطري أن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية، إذا لم تترافق مع مطالبة واضحة للحوثيين بإنهاء الانقلاب والانسحاب من المناطق التي استولوا عليها وتسليم سلاح الدولة، قد تؤدي عملياً إلى تثبيت الوضع القائم.

وأضافت أن استعادة مؤسسات الدولة وفرض سيادتها وحماية المدنيين وتحقيق الأمن والاستقرار تمثل، وفق هذا الطرح، أهدافاً تتوافق مع المبادئ الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وبناء الدول القائمة على المؤسسات والقانون.

وأكدت أن المطلوب من الأمم المتحدة ومبعوثها هو العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما يضمن وقف الاعتداءات، وانسحاب الحوثيين، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها، واستعادة مؤسسات الدولة.

عشرة أسئلة

وفي السياق ذاته، طرح الباحث والمحلل السياسي الدكتور محمد جميح عشرة أسئلة على المبعوث الأممي، معبراً عن اعتراضه على طريقة تعاطيه مع الملف اليمني.

وتساءل جميح عن أسباب تأخر المواقف الأممية إزاء التصعيد، وعن مدى اطلاع المبعوث على ردود الفعل اليمنية الواسعة تجاه بيانه، وما إذا كان سيعيد تقييم طريقة تعاطيه مع الملف في ضوء حالة الغضب الشعبي المتزايدة.

كما تساءل عن الدروس المستفادة من اتفاق استوكهولم، وعن مدى ملاءمة المقاربات الدولية الحالية لطبيعة المجتمع اليمني وطريقة تعاطي اليمنيين مع قضايا الصراع والتسوية.

ودعا جميح المبعوث إلى اتخاذ موقف أكثر وضوحاً في تحديد الطرف الذي يرفض السلام، محذراً من أن بعض دعوات السلام قد تتحول، في ظروف معينة، إلى وسيلة لإطالة أمد الصراع بدلاً من إنهائه.

مطالبات بتنفيذ القرار 2216

من جانبه، أكد الأكاديمي والباحث السعودي الدكتور عبدالهادي الشهري أن الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن يجب أن تكون إنفاذ قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار 2216 الصادر تحت الفصل السابع.

وقال إن السلام الحقيقي يبدأ بتنفيذ الالتزامات الدولية، بما في ذلك إنهاء الانقلاب، والانسحاب من المناطق التي استولت عليها مليشيا الحوثي، وتسليم السلاح، واستعادة مؤسسات الدولة، والإفراج عن المحتجزين وإنهاء تجنيد الأطفال.

وحذر من أن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية من دون مطالبة واضحة وصريحة بإنهاء الانقلاب والانسحاب وتسليم سلاح الدولة لا تمثل، في تقديره، حلاً للأزمة، وإنما قد تؤدي إلى إعادة إنتاجها.

تقييم دور المبعوث

أما الكاتب أحمد ماهر، فدعا إلى إعادة تقييم دور المبعوث الأممي، معتبراً أن السنوات الماضية لم تحقق، من وجهة نظره، تقدماً كافياً نحو إنهاء الحرب واستعادة مؤسسات الدولة.

وانتقد ما وصفه بتدخلات المجتمع الدولي في اللحظات التي تحقق فيها القوات الحكومية تقدماً ميدانياً، مطالباً بعدم وقف العمليات العسكرية قبل الوصول إلى تسوية تضمن استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء.

امتعاض واسع

وفي السياق الإعلامي، تحدث الصحفي السعودي ياسين سالم عن حالة امتعاض واسعة في أوساط يمنية من أداء المبعوث الأممي، مشيراً إلى تداول منشورات وصور عبر منصات التواصل الاجتماعي تعبر عن رفض شعبي متزايد لطريقة إدارة الملف اليمني.

ويرى منتقدو المبعوث أنه لم يعد، في نظرهم، يؤدي دور الوسيط المحايد بالشكل المطلوب، وإنما أصبح جزءاً من الجدل السياسي المرتبط بمسار الحرب والسلام، خصوصاً في ظل استمرار الانتهاكات الإنسانية وتوقف مسارات التسوية السياسية.

مواقف غائبة

وانتقد ناشطون وإعلاميون ما اعتبروه تأخراً في صدور المواقف الأممية تجاه الهجمات التي تستهدف المدنيين والمناطق السكنية.

وفي هذا السياق، دعا الكاتب عبدالله إسماعيل إلى قراءة حجم الخسائر البشرية والأضرار الاقتصادية والمادية التي لحقت بالمحافظات اليمنية خلال سنوات الحرب، معتبراً أن تقييم الوضع اليمني لا ينبغي أن يقتصر على البيانات الدبلوماسية أو الدعوات العامة إلى وقف التصعيد.

كما انتقد رياض الدبعي أداء مكتب المبعوث الأممي، محملاً النهج الأممي مسؤولية، بحسب رأيه، في إطالة أمد الصراع، ومشيراً إلى ما وصفه بانتهاكات الحوثيين، بما في ذلك الاعتقالات والاختطافات والتجنيد والانتهاكات بحق المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

وانتقد الدبعي كذلك تجربة اتفاق استوكهولم، معتبراً أن وقف العمليات العسكرية في الحديدة لم يؤدِ إلى إنهاء الحرب، وأن الوضع الإنساني والأمني في المحافظة ظل يعاني من تداعيات الصراع.

استوكهولم في دائرة الانتقادات

وشكل اتفاق استوكهولم، الذي أُبرم عام 2018، محوراً رئيسياً في انتقادات عدد من المتابعين لمسار الوساطة الأممية، إذ يرون أن الاتفاق أدى إلى تجميد المعركة في الحديدة من دون أن يفضي إلى تسوية شاملة للصراع.

ويستخدم منتقدو الاتفاق التجربة للاستدلال على مخاطر وقف العمليات العسكرية قبل الوصول إلى ترتيبات سياسية وأمنية ملزمة تضمن عدم استغلال الهدن لإعادة ترتيب القدرات العسكرية أو استمرار السيطرة على مؤسسات الدولة.

في المقابل، فإن تقييم اتفاق استوكهولم يظل جزءاً من جدل أوسع حول دور الوساطة الأممية وحدود قدرتها على فرض تنفيذ الاتفاقات في ظل استمرار الانقسام السياسي والعسكري.

توحيد القرار

وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، دعا الكاتب نشوان العثماني القيادة اليمنية إلى عدم السماح بأن يصبح القرار اليمني رهينة للضغوط الخارجية أو مسارات الوساطة التي لا تفضي، بحسب رأيه، إلى استعادة مؤسسات الدولة.

وشدد على ضرورة توحيد القرار السياسي والعسكري وتوحيد الجبهات والقوى الوطنية، معتبراً أن المرحلة تتطلب موقفاً يمنياً موحداً يضع استعادة الدولة ومؤسساتها في مقدمة الأولويات.

سلام ومعالجة

تكشف ردود الفعل المتصاعدة على تصريحات المبعوث الأممي عن اتساع مساحة الجدل اليمني حول طبيعة الدور الدولي في إدارة الأزمة، وحدود الوساطة الأممية بين وقف القتال ومعالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب.

وبينما يركز المبعوث الأممي على خفض التصعيد والدفع نحو المسار السياسي، يرى منتقدوه أن أي مسار للسلام لن يكون مستداماً ما لم يعالج جذور الصراع، وفي مقدمتها قضية الانقلاب وسيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة والسلاح، ويضمن تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن.

وتؤكد هذه المواقف، في مجملها، أن الشارع اليمني بات أكثر حساسية تجاه أي خطاب دولي يساوي بين الدولة والجماعة المسلحة، وأن نجاح أي مسار أممي يتطلب، بحسب منتقدي المبعوث، قدراً أكبر من الوضوح في تحديد المسؤوليات، وربط الدعوة إلى السلام بإنفاذ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وضمان حقوق المدنيين، وصولاً إلى تسوية سياسية تنهي الحرب وتعيد بناء الدولة على أساس المؤسسات وسيادة القانون.

ينفذها مكتب المبعوث الأممي

رحلات أممية مشبوهة في زمن الحرب

مواقف مبعوث الامين العام للأمم المتحدة، تثير الشكوك والتساؤلات معا، عن الدور المشبوه الذي يلعبه في الملف اليمني لصالح مليشيا الحوثي الإرهابية، حول رحلات مشبوهة يسيرها المبعوث الاممي الى مليشيا الحوثي، ونشر الأكاديمي والناشط الدكتور عبدالقادر الخراز، على حسابه في منصة(X) كشفا مع صور لوثائق تؤكد صحة ارقام برحلات طائرة مكتب المبعوث الأممي الى اليمن،متسائلا هل هي مجرد سفريات أم متاجرة في زمن الحرب أم تواطؤ مع مليشيا الحوثي تحت يافطة انسانية؟!.

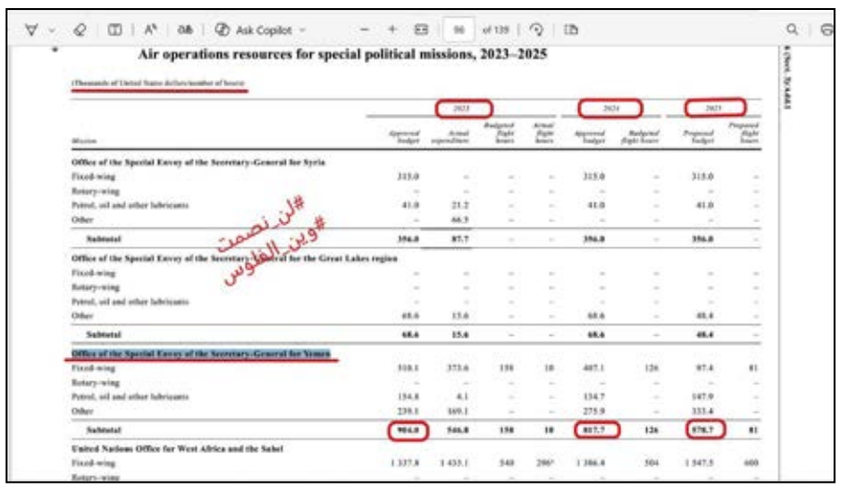

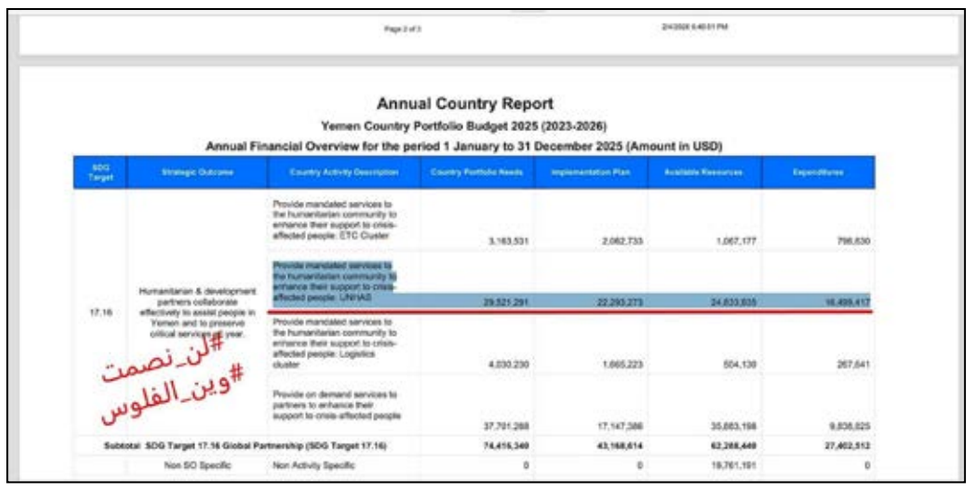

أولاً: موازنة وتكاليف العمليات الجوية لبعثات الأمم المتحدة في اليمن

1. مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن (OSESG-Yemen):

• التطور المالي لموازنة الطيران الخاص للمبعوث: (مرفق وثيقة الموازنة)

o 2023: بلغت الموازنة 904,000 دولار أمريكي.

o 2024: انخفضت الموازنة إلى 817,000 دولار أمريكي.

o 2025: تم تخصيص 578,000 دولار أمريكي.

o 2026: لم تُنشر بياناتها المالية بعد.

2. بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA):

• خفض النفقات وإلغاء العقود: حققت البعثة وفراً مالياً قدره 5.23 مليون دولار في موازنة العمليات الجوية لعام 2025 وضمت العمليات الى مكتب المبعوث الاممي لليمن.

• أسطول المركبات: يضم أسطول البعثة 49 مركبة لنقل القوافل بين الحديدة وصنعاء وعدن والمناطق الجنوبية. كلها أصبحت تحت إدارة مكتب المبعوث الاممي لليمن.

3. خدمات الطيران الإنساني UNHAS – يدار عبر برنامج الأغذية العالمي

• الموازنة والمرصود لعام 2025: بلغت موازنة خدمة الطيران الإنساني التي يديرها برنامج الأغذية العالمي 29 مليون دولار. (مرفق وثيقة الموازنة)

• الإنفاق الفعلي: ما صُرف فعلياً بلغ 16 مليون دولار على الرحلات الإنسانية وفق ادعائهم مع العلم ان الشعب اليمني لم يستفد شيئا ولا يستطيع أساس الاقتراب من مطار صنعاء.

ثانياً: تناقضات الحركة الجوية وملاحظات التشغيل الميداني

هناك فجوة كبيرة وتناقضات ظاهرة بين الأرقام الرسمية والواقع الميداني لنشاط طائرة المبعوث الخاص والحركة الجوية الأممية:

1. كثافة الرحلات وتجاوز الجداول المعلنة:

o أظهرت عمليات الرصد الميداني للحركة الجوية لمطار صنعاء تسيير ما بين 26 إلى 43 رحلة شهرياً.

o عقب الرصد والمراقبة المعلنة لهذه الرحلات، أعادت الأمم المتحدة اصدار جدولاً معدلاً يحدد سقف الرحلات بـ 4 رحلات شهرياً لمطار صنعاء ورحلتين لطائرة المبعوث في الشهر يأتي ذلك بعد توقف عام كامل من اصدار هذه الجداول.

o تجاوز رصد سبتمبر 2026: خلال الأيام السبعة الأولى فقط من شهر سبتمبر 2026، تم رصد 8 رحلات أممية إلى مطار صنعاء (ضعف السقف المحدد لشهر كامل)، من بينها رحلة لطائرة المبعوث الأممي نفسه، مما يؤشر على عدم الالتزام بالجداول المعلنة.

2. التشغيل إلى صنعاء في ظل الجمود السياسي والمخاطر الأمنية:

o تتنقل طائرة المبعوث بشكل شبه مستمر بين الأردن، عدن، جيبوتي، وصنعاء.

o علامات استفهام: يأتي هذا النشاط المكثف نحو صنعاء في وقت:

مكتب المبعوث الأممي في صنعاء مغلق.

العديد من موظفي الأمم المتحدة متعرضون لـــ الاعتقال او الاخفاء أو النازحين.

غياب أي مفاوضات معلنة أو وجود للمبعوث الشخصي على متن تلك الرحلات المتجهة لصنعاء.

3. تساؤلات حول طبيعة حمولة ورحلات طائرة المبعوث:

o الركاب الشحن والوزن: يُلاحظ من وثائق الملف الإعلان عن أوزان محددة للركاب والحمولات في رحلات طائرة المبعوث، مما يطرح تساؤلات حول ما إذا كانت الطائرة تُستغل لنقل أفراد خارج النطاق الدبلوماسي والرسمي للمكتب .

o استغلال الرحلات لصالح ميليشيا الحوثي: تم التطرق سابقاً لمذكرات توضح مطالب لميليشيا الحوثي بنقل أفراد وخبراء (مثل الخبراء الكولومبيين) على متن الرحلات الأممية، مما يؤكد المخاوف حول إمكانية استغلال التسهيلات الدبلوماسي لنقل قيادات أو عناصر غير معلنة.

المتاجرة وشبهات الاستغلال التجاري: تُطرح تساؤلات جادة حول ما إذا كان مكتب المبعوث أو الجهات المشغلة يمارسون نوعاً من المتاجرة بالرحلات وبيع التذاكر أو نقل شحنات غير معروفة لتغطية أو تبرير بنود الإنفاق المرتفعة ضمن الموازنة المخصصة.

ثالثاً: التحليل والاستنتاج

• الأنشطة المشبوهة في ظروف الحرب: تختلف التجارة المشروعة عن "المتاجرة" التي تستغل ظروف النزاعات لتحقيق مصالح طرف على حساب آخر، أو تحويل التسهيلات والخدمات الإنسانية والدبلوماسية إلى أدوات مكاسب ضيقة أو غطاء لنشاطات مشبوهة.

• علامات الاستفهام المطروحة أمام المبعوث الأممي هانس غروندبرغ: إذا كان المبعوث الأممي غير قادر على التواجد الشخصي في صنعاء، ومكتبه مغلق هناك، وموظفوه معتقلون أو نازحون، ولا يقود أي عملية تفاوضية مباشرة وحجم الرحلات يستمر بالارتفاع؛ فإن ذلك يستوجب مساءلة شفافة حول:

1. هل تهدف هذه الرحلات المكثفة فقط لاستيفاء واستنفاد بنود الإنفاق الضخمة وتبرير الموازنات المالية؟

2. أم أن هناك تفاهمات واتفاقات غير معلنة مع ميليشيا الحوثي تتم بعيداً عن الرقابة والإفصاح الرسمي؟

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
المـوافـق 10 سبتمبر 2026م

مطالب حقوقية بضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة عن جرائمها

مليشيا الحوثي تصعد في انتهاكاتها للمدنيين

عمر أحمد

تواصل مليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من النظام الإيراني، تصعيدها العسكري ضد المدنيين في عدد من المناطق والمحافظات ، في منهج تتداخل فيه عمليات القصف العشوائي والاستهداف المباشر للأعيان المدنية ومخيمات النازحين والمنشآت التعليمية والطرق الحيوية، في انتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وسط مطالب حقوقية بضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

وتبرز محافظتا تعز والحديدة في مقدمة المناطق التي تعرضت خلال الفترة الأخيرة لاعتداءات حوثية متكررة، طالت السكان ومصالحهم المدنية، وأوقعت قتلى وجرحى وأضراراً مادية، فضلاً عن دفع أسر نازحة إلى الفرار مجدداً من مناطق إيوائها تحت وطأة القصف.

تصعيد بالغ الخطورة

وفي أحدث انتهاكات تصعيد الحوثي في تعز، خلال الاسبوع الجاري تعمدت مليشيا، الحوثي يوم الجمعة، إطلاق صاروخ باليستي باتجاه مفرق المخا غربي المحافظة، أصاب مطعماً يرتاده المدنيون، وأسفر عن سقوط ضحايا وإلحاق أضرار بالمطعم والممتلكات المجاورة.

وأفادت مصادر محلية بأن فرق الإسعاف والجهات المختصة سارعت إلى موقع الاستهداف لإسعاف المصابين وحصر الأضرار الناجمة عن القصف.

ويمثل استخدام صاروخ باليستي لاستهداف منطقة يرتادها المدنيون تصعيداً بالغ الخطورة، خصوصاً أن طبيعة السلاح المستخدم واتساع دائرة تأثيره يرفعان من مخاطر إصابة المدنيين والأعيان المدنية، ويطرحان مجدداً مسألة جرائم الحرب ترتكبها جماعة الحوثي عمدا بحق المدنيين .

قصف وقنص مباشر

ولا تبدو الجرائم والانتهاكات الأخيرة حوادث منفصلة عن سياق أوسع من الانتهاكات التي تشهدها مناطق عدة في محافظة تعز والحديدة ...حيث أكدت وزارة حقوق الإنسان أن مليشيا الحوثي صعّدت عملياتها الارهابية في مناطق مقبنة وجبل حبشي والكدحة والضباب والوازعية، وحيس مستخدمة المدفعية والصواريخ والطائرات المسيّرة والأسلحة الرشاشة.

وأوضحت الوزارة أن استهداف المدنيين ومخيمات النازحين والمنشآت التعليمية، إلى جانب استخدام القوة النارية في المناطق المأهولة، يمثل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد ترقى بعض الوقائع، وفق ظروفها وعناصرها القانونية، إلى جرائم حرب.

وفي إحدى الوقائع التي تكشف طبيعة الاعتداءات الحوثية، أدانت الوزارة مقتل المواطن فؤاد مقبل حسن برصاص قناص تابع للمليشيا أمام منزله في منطقة شُبَيَّة بمديرية مقبنة، في استهداف مباشر لمدني داخل محيطه السكني.

كما تعرضت مدرسة كريم في مديرية الوازعية لقصف صاروخي أثناء سير العملية التعليمية، ما أدى إلى أضرار مادية وعرّض الطلاب والعاملين للخطر، في اعتداء يهدد حق الأطفال في التعليم ويحوّل المنشآت التعليمية إلى أهداف في بيئة يفترض أن تكون آمنة.

مخيمات النازحين تحت القصف

ولم تتوقف الاعتداءات عند الأحياء السكنية والمنشآت التعليمية، إذ امتدت إلى تجمعات النازحين، الذين وجدوا أنفسهم أمام خطر النزوح مرة أخرى.

وتعرضت تجمعات النازحين في مخيمات الرحبة والراجحي ووادي الحناية للقصف المدفعي ونيران الأسلحة الرشاشة، فيما سقطت قذائف هاون بالقرب من أحد المخيمات، الأمر الذي دفع عشرات الأسر النازحة إلى الفرار بحثاً عن مناطق أكثر أمناً.

وتضاعف هذه الاعتداءات حجم المعاناة الإنسانية للنازحين، الذين اضطروا أصلاً إلى ترك مناطقهم هرباً من الحرب، ليجدوا أنفسهم أمام دائرة جديدة من الخوف والقصف والتهجير.

وأكدت وزارة حقوق الإنسان أن استهداف المدنيين ومخيمات النازحين والمنشآت المدنية لا يمكن التعامل معه باعتباره مجرد أحداث عسكرية عابرة، محملة مليشيا الحوثي المسؤولية عن نتائج هذه الاعتداءات وما خلفته من قتلى وإصابات وأضرار مادية ونزوح.

صاروخ يحصد أرواح المسافرين

وفي تصعيد آخر أكثر خطورة، أدان مكتب حقوق الإنسان بمحافظة تعز ما وصفه بالجريمة المروعة والإرهابية التي ارتكبتها مليشيا الحوثي بحق مسافرين مدنيين، إثر استهداف طريق هيجة العبد جنوب مدينة تعز بصاروخ باليستي.

وقال المكتب إن الاستهداف أسفر، وفق الحصيلة الأولية الواردة في البيان، عن استشهاد أربعة مدنيين وإصابة 12 آخرين.

وأكد أن استهداف طريق حيوي يمثل شرياناً رئيسياً لتنقل المدنيين ونقل البضائع باستخدام صاروخ باليستي يمثل انتهاكاً جسيماً للقواعد والقوانين الدولية، لا سيما في ظل وجود المدنيين في منطقة الاستهداف.

وشدد المكتب على أن حماية السكان المدنيين تظل التزاماً أساسياً بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وأن استهدافهم بصورة مباشرة أو شن هجمات عشوائية ضد مناطق مدنية يستوجب التحقيق والمساءلة متى توافرت العناصر القانونية اللازمة.

جرائم تستوجب التحقيق

وفي بيانه، أشار مكتب حقوق الإنسان في تعز إلى جملة من القواعد القانونية التي تحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، مستشهداً بمبدأ التمييز الوارد في المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، إلى جانب مبدأ التناسب والحظر المتعلق بالهجمات والأسلحة عشوائية الأثر.

كما أشار إلى الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف لعام 1949 في النزاعات المسلحة، وإلى الحق في الحياة والأمان المنصوص عليه في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واستند المكتب كذلك إلى المادة الثامنة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تدرج تعمد توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين في سياقات محددة ضمن جرائم الحرب.

وبناءً على ذلك، طالب المكتب الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن باتخاذ موقف أكثر حزماً، وعدم الاكتفاء بالإدانة، داعياً إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في واقعة استهداف طريق هيجة العبد ومعاينة موقع الحادثة.

كما طالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حماية المدنيين وتفعيل القرارات ذات الصلة، وفرض إجراءات رادعة بحق مرتكبي الانتهاكات.

ودعا المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية إلى توثيق هذه الجرائم وتصنيفها ضمن الانتهاكات الجسيمة، والعمل على ضمان عدم إفلات مرتكبيها من المساءلة، إلى جانب توفير الدعم الطبي والإغاثي العاجل للجرحى وأسر الضحايا.

نزوح أكثر من ألفي أسرة

في السياق سجّلت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، حتى 5 سبتمبر 2026م، نزوح 2,183 أسرة في محافظتي تعز والحديدة، بسبب تصعيد مليشيا الحوثي الارهابية المدعومة من النظام الايراني، وانتقال الأسر إلى مناطق أكثر أمانا.

وبحسب بيان الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، بلغ عدد الأسر النازحة في محافظة تعز 1,643 أسرة تضم 8,896 فردًا، فيما سجلت محافظة الحديدة نزوح 540 أسرة، استقر منها 394 أسرة في حيس و146 أسرة في الخوخة.

واشارت الى ان الأسر النازحة تواجه احتياجات إنسانية عاجلة، في مقدمتها المأوى والمواد غير الغذائية والغذاء والمياه والإصحاح والمساعدات النقدية والرعاية الصحية والحماية والدعم النفسي، فيما لا تزال أسر حديثة النزوح بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

واوضح البيان ان فرق الوحدة التنفيذية تواصل رصد وتسجيل حركة النزوح ومتابعة مواقع استقرار الأسر وتقييم احتياجاتها الأولية، والتنسيق مع السلطات المحلية والجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية لتسريع الاستجابة وتوجيه المساعدات إلى الأسر الأكثر احتياجًا.

ودعت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية والمانحين وشركاء العمل الإنساني إلى سرعة التدخل وتوفير الاحتياجات العاجلة للأسر النازحة، وتعزيز الاستجابة في مناطق النزوح والاستقبال.

كما أعربت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، عن شكرها وتقديرها للمجتمعات المحلية المستقبلة للنازحين، لما أبدته من تضامن وتكافل وفتح منازلها لاستضافة الأسر النازحة..مثمنةً في الوقت ذاته جهود السلطات المحلية وتعاونها في استقبال النازحين وتسهيل الإجراءات والمساعدة في مواجهة تداعيات النزوح.

الحديدة.. الوجه الآخر لجرائم المليشيا

ولا تقتصر الانتهاكات الحوثية على محافظة تعز، إذ تشهد محافظة الحديدة بدورها أنماطاً متكررة من الاعتداءات التي تهدد المدنيين وتفاقم الأوضاع الإنسانية، في ظل استمرار المليشيا في تحويل المناطق السكنية ومحيط المنشآت المدنية إلى مساحات معرضة للخطر.

ويأتي ذلك ضمن سياق أوسع من استخدام القوة العسكرية في المناطق المأهولة، بما يزيد من مخاطر سقوط الضحايا المدنيين ويعرقل حركة السكان ويهدد مصادر رزقهم وحياتهم اليومية.

وتكشف الوقائع المتعاقبة في تعز والحديدة عن نمط من التصعيد يتجاوز المواجهة العسكرية المباشرة، ليطال البيئة المدنية نفسها، بما فيها الطرق والمساكن والمدارس ومخيمات النازحين.

وفي السياق اكد وزير الدولة وليد القديمي أن استمرار مليشيا الحوثي الإرهابية في استهداف المدنيين والمناطق المحررة بالصواريخ والطيران المسيّر يمثل تصعيداً خطيراً واستهتاراً واضحاً بأرواح اليمنيين، مشيراً إلى أن سقوط صاروخ وسط قرية حسي عبيد بمديرية زبيد، دون أن ينفجر، حال بفضل الله دون وقوع كارثة وسقوط ضحايا بين الأهالي.

وأوضح أن استهداف القرى والتجمعات السكانية بالصواريخ يكشف مجدداً نهج المليشيا القائم على تعريض حياة المدنيين للخطر، ويؤكد عدم اكتراثها بالنتائج الكارثية التي قد تترتب على هذه الأعمال.

وأضاف القديمي أن المليشيا، وفي حال وقوع ضحايا أو أضرار جراء هذه الهجمات، لن تتردد في التنصل من مسؤوليتها ومحاولة توظيف المأساة سياسياً وإعلامياً، عبر توجيه الاتهامات إلى الحكومة الشرعية، في محاولة للتغطية على جرائمها وانتهاكاتها بحق المدنيين.

وشدد على أن هذه الجرائم لن تنال من إرادة اليمنيين، مؤكداً أن النصر قادم بإذن الله، وأن الحديدة وكل ربوع الوطن ستعود إلى حضن الدولة، لينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام والاستقرار.

جريمة مروعة في مأرب

كما ارتكبت مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الايراني، مساء يوم الاثنين، مجزرة مروعة إثر استهدافها بعدد من المقذوفات أحد تجمعات النازحين بمديرية رغوان شمال محافظة مأرب ، أسفرت عن استشهاد طفلين وإصابة 15 آخرين، بينهم 8 أطفال.

رصد وتوثيق

وفي سياق ذلك دعا مستشار رئاسة الجمهورية عبدالملك المخلافي المسؤولين الحكوميين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني إلى توثيق جرائم ميليشيا الحوثي وتقديم شكاوى رسمية وطلبات للتحقيق والتحقق، محذراً من السماح لرواياتها بشأن سقوط مدنيين ومجازر مزعومة بحجب حقيقة ما يجري في مناطق المواجهات.

وقال المخلافي، في تغريدات على منصة «إكس»، إن ميليشيا الحوثي تلجأ في المناطق التي تتلقى فيها الهزائم إلى الحديث عن مجازر ومقتل مدنيين، والتوجه إلى المنظمات الدولية والصليب الأحمر لإثارة ضجيج يهدف إلى وقف معركة تحرير البلاد.

وأضاف أن ميليشيا الحوثي تخاطب العالم بأكاذيبها القديمة، محملة المملكة العربية السعودية مسؤولية ما يحدث وتصوّر الأمر باعتباره عدواناً خارجياً، متجاهلة وجود حكومة يمنية شرعية ويمنيين يقاتلون لاستعادة دولتهم، وتصفهم عند الاعتراف بوجودهم بالمرتزقة.

وأكد المخلافي أن مواجهة هذه الرواية لا تقتصر على وسائل التواصل الاجتماعي، وإنما تتطلب توثيقاً مهنياً للانتهاكات، ورفع الشكاوى الرسمية، وطلب التحقيق والتحقق، مشدداً على أن مسؤولية كشف جرائم ميليشيا الحوثي تقع على الجميع ولا مجال للتواكل.

مسؤولية حماية المدنيين

وتضع هذه الاعتداءات المجتمع الدولي أمام مسؤولية تتجاوز إصدار بيانات القلق والإدانة، إلى اتخاذ إجراءات عملية لحماية المدنيين وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

كما أن توثيق الانتهاكات وحفظ الأدلة يمثلان خطوة أساسية باتجاه أي مسار مستقبلي للمساءلة، خصوصاً في ظل تكرار الاعتداءات وتعدد صورها والضحايا الناتجين عنها.

وبينما تواصل مليشيا الحوثي الارهابية استخدام الصواريخ والقذائف والأسلحة المختلفة ضد مناطق مأهولة، يظل المدنيون الحلقة التي تضررتً من هذا التصعيد، فيما تؤكد الوقائع الميدانية أن حماية السكان وإنهاء استهدافهم تتطلب موقفاً دولياً أكثر جدية، ومحاسبة حقيقية لكل من يثبت تورطه في الانتهاكات.

جريمة إفشاء الأسرار في قانون الجرائم والعقوبات العسكرية

تحتل الأسرار العسكرية مكانة خاصة في النظام القانوني اليمني؛ إذ لا تتعلق سريتها بمصلحة فردية أو وظيفية محضة، وإنما تتصل مباشرة بأمن الدولة وسلامة القوات المسلحة وحماية الخطط والعمليات والمعلومات والقدرات العسكرية. وفي ظل الحرب التي تعيشها البلاد، تكتسب هذه الجريمة أبعادًا أكثر خطورة، إذ إن كلمة واحدة في غير موضعها، أو صورة جوية، أو موقع تمركز، أو كلمة سر، قد تسبب إضعاف جبهة كاملة وإزهاق أرواح الجنود.

وقد أحاط المشرع اليمني الأسرار العسكرية والمعلومات التي يتعين كتمانها بحماية جنائية متعددة المستويات في كل من قانون الجرائم والعقوبات العام رقم(12)لسنة 1994م، وقانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم(21) لسنة 1998م. فلم يكتفِ بمعاقبة من يتعمد إفشاء سر من أسرار الدفاع للعدو بقصد الخيانة، وإنما امتدت الحماية إلى الحصول على السر بقصد إفشائه، وإلى الإفشاء الناشئ عن الإهمال أو التقصير أو عدم الاحتياط، وإلى تسهيل ارتكاب الجريمة بسبب التقصير، وإلى إفشاء كلمات السر والشفرات، وإلى إفشاء المعلومات التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات خاصة.

كما لم يغفل المشرع المرحلة اللاحقة لاكتشاف الجريمة، فأوجب على من يعلم بوقوع إحدى الجرائم محل الحماية أن يبادر إلى الإخبار عنها، ورتب على الامتناع عن ذلك دون عذر مقبول مسؤولية جنائية مستقلة.

القاضي/ عقيل تاج الدين

أولاً: مفهوم السر العسكري ونطاق الحماية الجنائية

حددت المادة(121) من قانون الجرائم والعقوبات العام مفهوم أسرار الدفاع على سبيل التوسعة، فشملت:

1. المعلومات الدفاعية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي تقتضي طبيعتها ألا يعلمها إلا الأشخاص ذوو العلاقة، ويجب لمصلحة البلاد أن تبقى سراً.

2. الأوعية المادية للسر: المكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها، التي يجب ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها.

3. كل ما يمس الشؤون العسكرية: الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها، وبصفة عامة كل ما له مساس بالشؤون العسكرية والخطط الاستراتيجية، ما لم يصدر أمر كتابي بالنشر من السلطة المختصة.

4. أسرار مكافحة الجريمة: الأخبار المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف جرائم أمن الدولة أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها.

هذا التعريف الواسع يعني أن المشرع لم يترك مجالاً للاجتهاد الشخصي، فكل معلومة عسكرية لم يصرح بنشرها هي سر بطبيعتها. ولا يكفي في التطبيق القضائي إطلاق وصف "سري" على المعلومة، بل ينبغي تحديد طبيعة المعلومة، ومصدر سريتها، والجهة التي قررت سريتها، والأشخاص المخولين بالاطلاع عليها، ومدى خطورة كشفها.

5. كما وسعت المادة(69/د)من القانون العسكري نطاق الحماية لتشمل المعلومات أو الإيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة. فالحماية لا تنحصر في الوثائق المصنفة رسميًا، وإنما تمتد إلى معلومات تفرض طبيعتها الموضوعية السرية عليها.

6. ووسعت المادة(26/هـ)من قانون الجرائم والعقوبات العسكرية نطاقه ليشمل كلمة السر أو الشفرة

ثانيا: الحماية الجنائية لأسرار الدفاع

أولى المشرع أهمية خاصة لأسرار الدفاع، فجعل الاعتداء عليها من الأفعال التي قد تبلغ من الخطورة حد المساس بأمن الدولة وسلامتها العسكرية، وقد نضمها المشرع اليمني في قانون الجرائم والعقوبات العام:

أولا: جريمة إفشاء الأسرار في القانون العام

1. المادة 126 عقوبات عام:

تعاقب بالإعدام كل من تعمد ارتكاب فعل بقصد إضعاف القوات المسلحة بأن أفشى سراً من أسرار الدفاع عن البلاد. ويجوز الحكم بمصادرة كل أو بعض أمواله. وهنا الركن المعنوي هو القصد الخاص وهو إضعاف القوات المسلحة.

2. المادة 128 عقوبات عام: وهي الأخطر، وتعاقب بالإعدام في ثلاث صور:

الفقرة 1: كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخابر معها وكان من شأن ذلك الإضرار بمركز الجمهورية الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي.

الفقرة 2: كل من سلم دولة أجنبية أخباراً أو معلومات أو وثائق أو خرائط خاصة بالمصالح الحكومية صدر أمر بحظر نشرها.

الفقرة 3: وهي صلب موضوعنا، كل من سلم دولة أجنبية أو أفشى إليها سراً من أسرار الدفاع، أو توصل بأي طريقة إلى الحصول على سر بقصد تسليمه، وكذلك كل من أتلف سراً لمصلحة دولة أجنبية أو جعله غير صالح للانتفاع به.

المشرع هنا لا يشترط وقوع الضرر فعلاً، يكفي أن يكون من شأن الفعل الإضرار

ثالثاً: جريمة إفشاء الأسرار في القانون العسكري

القانون العسكري كان أكثر تفصيلاً لأنه يخاطب من هم في موضع الائتمان المباشر:

المادة(15/جـ، د، ز) : تعاقب بالإعدام أو بجزاء يتناسب مع نتائج الجريمة كل من ارتكب بقصد الخيانة:

تسليمه أو إفشاءه بأي صورة وبأي وسيلة سراً من أسرار الدفاع لأي دولة أجنبية أو للعدو أو لمن يعملون لمصلحته، أو إتلافه لمصلحة العدو أو جعله غير صالح للانتفاع به. مجرد التوصل بأي طريقة إلى الحصول على السر بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو. وتجرم مكاتبة العدو أو تبليغه أية أخبار أو بيانات أو مجرد الاتصال بالعدو بطريقة مباشرة (بنفسه)أو بطريقة غير مباشرة(بواسطة غيره)بأية صورة من الصور.

والمادة (26/ هـ): تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وقت خدمة الميدان(الحرب)، وثلاث سنوات في غير خدمة الميدان، كل من أفشى كلمة السر أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها، أو بلغها بخلاف ما بلغه بقصد الخيانة أو التضليل. وهنا يظهر ظرف التشديد بوضوح.

المادة (69/ د): تعاقب بالطرد أو بالحبس حتى ثلاث سنوات كل من أفشى معلومات أو إيضاحات ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة، سواء كان ذلك أثناء الخدمة أو بعد تركه أو انفصاله عن العمل. وهذا نص بالغ الأهمية، فالالتزام بالكتمان لا ينتهي بالتقاعد أو الاستقالة

وقد نصت المادة (15/ج) على معاقبة من ارتكب بقصد الخيانة تسليم أو إفشاء سر من أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية أو إلى العدو أو إلى أحد ممن يعملون لمصلحته، بأي صورة أو وجه أو وسيلة، وكذلك إتلاف شيء من تلك الأسرار لمصلحة العدو أو جعله غير صالح للانتفاع به.

كما جرمت المادة (15/د) التوصل بأي طريقة إلى الحصول على سر من أسرار الدفاع بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لمن يعمل لمصلحته .

وجرمت الفقرة(ز) من المادة (15) مكاتبة العدو أو تبليغه أية أخبار أو بيانات بطريقة الخيانة وحتى مجرد الاتصال بالعدو بأي طريقة مباشر (بنفسه) او غير مباشرة(بواسطة غيره)بأية صورة من الصور.

ويستفاد من ذلك أن المشرع أحاط السر الدفاعي بحماية مزدوجة:

1. حماية السر من الإفشاء أو التسليم بعد حيازته أو العلم به.

2. حمى السر بمنع السعي لدى العدو او الاتصال بالعدو باي صورة من الصور

3.حماية السر من السعي إلى الحصول عليه ابتداءً بقصد إفشائه للعدو أو من يعمل لمصلحته.

وهذا يدل على أن التجريم لا يتعلق فقط بالفعل النهائي المتمثل في وصول السر إلى الغير، وإنما يمتد إلى السلوك السابق المتمثل في الحصول عليه بقصد تسليمه أو إفشائه، بل وعاقب على الشروع في افشاء سر او تسليمه أو التحريض أو الاتفاق على ذلك، وجرم التسبب في ذلك دون قصد، وجرم عدم الابلاغ بالجريمة.

أولاً: جريمة إفشاء أسرار الدفاع بقصد الخيانة

وهذه من أخطر صور الجرائم الماسة بالأمن العسكري.

1. الركن المادي يتكون السلوك المادي من أحد الأفعال الآتية:

- تسليم سر من أسرار الدفاع؛
- إفشاء سر من أسرار الدفاع؛
- إتلاف شيء من أسرار الدفاع لمصلحة العدو؛
- جعل السر غير صالح لأن ينتفع به .

وقد تعمد المشرع عدم تقييد وسيلة الإفشاء، باستخدامه عبارة شاملة هي: "بأية صورة وعلى أي وجه وبأي وسيلة كانت".

وعليه، فإن محل التجريم ليس الوسيلة، وإنما النتيجة التي يترتب عليها إخراج السر من دائرة الحماية وإيصاله إلى من لا يجوز له قانونًا معرفته.

2. صفة من يتلقى السر

لا يكفي أن يكون محل الإفشاء معلومة سرية، وإنما حدد النص الجهة التي يكون الإفشاء إليها محلًا لهذه الجريمة، وهي:

أ- دولة أجنبية في حالة عداء مع الجمهورية اليمنية (مثل ايران)

ب-عصابة مسلحة وعصاة مسلحون يمارسون نشاطا يستهدف مصالح الوطن وأمنه وسلامته (مثل جماعة الحوثي) التي تعاملها الدولة معاملة المحاربين

ج- أحد الأشخاص الذين يعملون لمصلحة العدو

والمشرع لم يحصر وسيلة الإفشاء في طريقة معينة، وإنما استخدم عبارة واسعة تشمل أية صورة وعلى أي وجه وبأي وسيلة كانت. وبالتالي يمكن أن يتحقق الإفشاء بالقول أو الكتابة أو الوثائق أو الصور أو الوسائل الإلكترونية أو غيرها متى أدى السلوك إلى كشف السر لمن لا يجوز له قانونًا معرفته.

2. الركن المعنوي

لا يكفي في هذه الصورة مجرد حصول الإفشاء، وإنما يشترط أن يكون مرتكب الفعل قد أقدم عليه بقصد الخيانة.

ومن ثم، فإن القصد الجنائي هنا ليس مجرد العلم بسرية المعلومة، وإنما اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل الإفشاء مقرونًا بالقصد الخاص الذي تطلبه النص وهو قصد الخيانة.

وهنا تظهر أهمية التفرقة بين الإفشاء العمدي بقصد الخيانة وبين الإفشاء الناتج عن الإهمال أو التقصير؛ إذ لا يجوز مساواة الحالتين من الناحية القانونية لمجرد أن النتيجة المادية واحدة، وهي خروج السر إلى غير المخولين بمعرفته.

جريمة الحصول على سر من أسرار الدفاع بقصد إفشائه

لم يكتف المشرع بتجريم إفشاء السر بعد الحصول عليه، وإنما جرم في المادة (15/د) التوصل بأي طريقة إلى الحصول على سر من أسرار الدفاع بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لمن يعمل لمصلحته.

وتتميز هذه الجريمة بأن محل التجريم فيها هو السلوك الرامي إلى الحصول على السر ابتداءً.

فإذا ثبت أن الشخص تعمد الوصول إلى معلومات دفاعية سرية، وكان قصده من الحصول عليها تسليمها أو إفشاءها للعدو أو لمن يعمل لمصلحته، فإن الجريمة تقوم وفقًا لشروط النص، ولو لم تكن قد تحققت جميع النتائج التي كان يستهدفها.

وهذا يعكس سياسة تشريعية واضحة قوامها أن حماية الأمن العسكري لا تبدأ عند لحظة تسليم السر للعدو، وإنما تبدأ منذ محاولة الوصول غير المشروع إليه بقصد الإضرار بالمصلحة العسكرية.

جريمة تسهيل إفشاء الأسرار بسبب التقصير أو الإهمال

أضافت المادة (16/ب) صورة أخرى للمسؤولية، وهي تسهيل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة بسبب التقصير أو الإهمال أو عدم الاحتياط.

وهذه الصورة جديرة بالاهتمام؛ لأنها تقرر مسؤولية من لم يرتكب فعل الخيانة أو الإفشاء بصورة مباشرة، لكنه أخل بواجباته بطريقة جعلت ارتكاب الجريمة ممكنًا أو أسهل دون قصد منه.

وبذلك يتسع نطاق الحماية الجنائية ليشمل ليس فقط الفاعل المباشر، وإنما كذلك من كان عليه واجب قانوني أو وظيفي في المحافظة على السر، ثم أدى إخلاله بواجباته إلى تسهيل وقوع الجريمة.

والعبرة هنا ليست بمجرد وقوع الإفشاء، وإنما بإثبات العلاقة بين التقصير أو الإهمال أو عدم الاحتياط وبين تسهيل ارتكاب الجريمة.

فإذا كان الشخص يعلم أو كان يتعين عليه أن يعلم أن المعلومات سرية، ومع ذلك أفشاها دون اتخاذ الاحتياطات الواجبة، فإن حسن نيته أو عدم قصده الإضرار لا يمنع مساءلته متى توافرت عناصر المادة (16).

وهنا تكون المسؤولية قائمة على الخطأ غير العمدي وليس على الخيانة .

ومن ثم، فإن عبارة "كنت حسن النية ولم أقصد الإضرار" لا تكفي وحدها للدفع بالبراءة، كما أن عبارة "لقد أفشى السر" لا تكفي وحدها للإدانة بجريمة الخيانة.

والفاصل الحقيقي هو: ما الذي كان يعلمه الفاعل؟ وما الذي كان يتعين عليه أن يعلمه؟ وما الواجب المفروض عليه؟ وهل خالفه؟ وما النتيجة التي ترتبت على ذلك؟

جريمة إفشاء كلمة السر أو الشفرة

أفرد المشرع في المادة (26/هـ) حكمًا خاصًا لإفشاء كلمة السر أو الشفرة لشخص ليس من شأنه معرفتها، أو تبليغها بقصد الخيانة أو التضليل بخلاف ما بلغه.

وتكشف هذه المادة عن خطورة خاصة لمعلومات الاتصال والحماية العسكرية؛ فكلمة السر والشفرة ليست مجرد معلومات عادية، وإنما قد تكون وسيلة للتحقق من هوية الأشخاص أو الوحدات، أو حماية الاتصالات والأوامر العسكرية.

ويتحقق التجريم – في الصورة الأولى – بمجرد إفشاء كلمة السر أو الشفرة إلى شخص ليس من شأنه معرفتها، وفقًا للشروط التي حددها النص.

وهنا تبرز أهمية مبدأ تحديد دائرة العلم بالسر؛ فليس كل شخص في المؤسسة العسكرية مخولًا بمعرفة كل كلمة سر أو شفرة.

أما الصورة الأخرى فتتعلق بالتبليغ بقصد الخيانة أو التضليل، وهي صورة تتطلب قصدًا خاصًا يختلف عن مجرد الخطأ أو السهو.

كما أن المشرع شدد الجزاء إذا وقعت الجريمة أثناء خدمة الميدان، بما يعكس اختلاف درجة الخطورة بحسب الظروف العسكرية التي ارتكب فيها الفعل.

جريمة الإفشاء العام للمعلومات التي ينبغي أن تظل سرية

جاءت المادة (69/د) بحماية أوسع، إذ جرمت إفشاء المعلومات أو الإيضاحات المتعلقة بالمسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة، وعدم الالتزام بالكتمان، سواء وقع ذلك أثناء الخدمة أو بعد ترك الشخص الخدمة أو انفصاله عن العمل.

وهذا النص بالغ الأهمية من الناحية العملية؛ لأنه يقرر أن واجب الكتمان لا ينتهي بالضرورة بانتهاء الخدمة.

فإذا كانت المعلومة من طبيعتها أن تظل سرية، أو كانت خاضعة لتعليمات خاصة بالكتمان، فإن ترك الخدمة لا يجعل إفشاءها مباحًا.

ومن ثم، فإن الموظف أو العسكري لا يستطيع أن يتذرع بانتهاء صفته الوظيفية باعتبار أن واجب السرية قد زال، متى كان محل الإفشاء من المعلومات التي شملها النص.

كما يتضح أن السرية قد تنشأ من مصدرين:

الأول: طبيعة المعلومة ذاتها.

الثاني: وجود تعليمات خاصة تقضي بالمحافظة عليها وعدم إفشائها.

جريمة العلم بارتكاب الجريمة وعدم الابلاغ عنها

إذا كان القانون يفرض على العسكري أو الموظف واجب المحافظة على السر، فإنه يفرض في المقابل على من يعلم بوقوع جريمة تمس هذه الحماية واجبًا آخر هو الإبلاغ عنها.

وبذلك تقوم المنظومة الجنائية على مستويين:

المستوى الأول: منع الشخص من إفشاء السر.

المستوى الثاني: إلزام من يعلم بوقوع جريمة الإفشاء بالمبادرة إلى الإبلاغ عنها.

وهذا يعني أن السكوت في بعض الحالات لا يعد موقفًا محايدًا من الناحية القانونية، وإنما قد يتحول – بنص القانون – إلى سلوك مجرم مستقل.

ولذا فان المشرع لم يقصر المسؤولية على من يرتكب جريمة إفشاء السر، وإنما وضع التزامًا قانونيًا مستقلًا على من يعلم بوقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل.

فنصت المادة (17) على أن كل من علم بإحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل ولم يبادر، دون عذر مقبول، إلى الإخبار عنها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في القانون.

وهذه جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية.

فالشخص الذي يعلم بأن غيره ارتكب جريمة إفشاء سر عسكري، ثم يتعمد السكوت ولا يبلغ عنها، قد يسأل جنائيًا عن عدم الإبلاغ، حتى لو لم يكن شريكًا في جريمة الإفشاء ذاتها، متى توافرت شروط النص.

عناصر جريمة عدم الإبلاغ

يمكن تحليلها إلى عناصر رئيسية:

1. العلم بالجريمة:

يجب أن يكون الشخص عالمًا بارتكاب إحدى الجرائم المشمولة بالنص، وليس مجرد وجود شك أو إشاعة غير موثوقة.

2. وجود واجب قانوني بالإبلاغ:

المادة أنشأت التزامًا قانونيًا بالمبادرة إلى الإخبار.

3. الامتناع عن الإبلاغ:

يتحقق السلوك الإجرامي بالسكوت وعدم المبادرة إلى الإخبار.

4. عدم وجود عذر مقبول:

وهو قيد جوهري في النص، فلا تقوم الجريمة إذا كان عدم الإبلاغ قائمًا على عذر مقبول قانونًا.

5. توافر العلم والإرادة:

أي أن يكون الشخص عالمًا بالجريمة وقادرًا على الإبلاغ، ثم يمتنع عن ذلك دون عذر مقبول.

الفرق بين عدم الإبلاغ عن الجريمة والاشتراك فيها

من المهم عدم الخلط بين الشخص الذي يعلم بالجريمة ولا يبلغ عنها وبين الشخص الذي يساعد على ارتكابها أو يسهل وقوعها.

فإذا اقتصر دور الشخص على العلم بالجريمة ثم السكوت عنها، فقد تنطبق عليه المادة (17) متى توافرت شروطها.

أما إذا كان قد قام بفعل إيجابي ساعد به على ارتكاب الجريمة، فقد تنتقل مسؤوليته – بحسب طبيعة فعله وقصده – إلى نطاق المساهمة أو التسهيل في الجريمة الأصلية، ولا يكون مجرد وصفه بأنه "لم يبلغ" كافيًا لتحديد مسؤوليته.

وهذا التمييز مهم جدًا؛ لأن المسؤولية الجنائية لا تبنى على مجرد المعرفة المجردة إذا كان القانون لم يقرر لها أثرًا، وإنما على السلوك الذي حدده النص والعناصر التي اشترطها.

واجب السرية مسؤولية مستمرة

يتضح من المادة (69/د) أن واجب المحافظة على بعض الأسرار لا ينتهي بمجرد انتهاء الخدمة.

وهذا أمر منطقي؛ لأن السر لا يفقد طبيعته السرية لمجرد انتقال حائزه إلى وظيفة أخرى أو خروجه من الخدمة.

وعليه، فإن واجب الكتمان قد يستمر بعد انتهاء العلاقة الوظيفية متى كان موضوع المعلومات من المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات خاصة.

ومن هنا فإن ترك الخدمة لا يمثل ترخيصًا قانونيًا بإفشاء ما كان الشخص قد اؤتمن عليه أثناءها.

ظروف التشديد – حالة الميدان والاشتراك والشروع

شدد المشرع العقوبة لثلاثة أسباب جوهرية وردت في سؤالكم:

1. حالة الميدان – حالة الحرب:

اعتبر المشرع أن الجريمة وقت خدمة الميدان، أي في حالة الحرب أو الاستنفار أو المواجهة، أشد خطورة. فإفشاء كلمة السر مثلاً عقوبته 3 سنوات في الظروف العادية، وترتفع إلى 7 سنوات في الميدان، كما في المادة 26. لأن المعلومة في الحرب تساوي دماء.

2. التحريض والاتفاق والاشتراك:

نصت المادة(129)من القانون العام على أن من حرض أو اشترك في اتفاق جنائي لارتكاب إحدى جرائم هذا الفصل أو شرع في ارتكابها، يعاقب بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة ولو لم يترتب على فعله أثر.

بمعنى أن مجرد الاتفاق على إفشاء سر، أو محاولة الحصول عليه وفشلت، أو تحريض شخص آخر على ذلك، عقوبته هي الإعدام ذاته. المشرع أغلق كل منافذ الإفلات.

> **حفظ أسرار الدفاع هو حفظ لدماء الجنود وأمن الوطن، والقانون في هذا الباب لا يعرف الرحمة لأن الخيانة فيه لا تعرف حدوداً لضررها**

خاتمة وتحذير

إن هذه النصوص ليست للزجر النظري. المشرع اليمني وضع عقوبة الإعدام ومصادرة الأموال لأن ضرر هذه الجريمة لا يقع على فرد، بل يقع على البلاد بأكملها.

كلمة واحدة في غير موضعها، صورة جوية، موقع تمركز، كلمة سر، قد تسبب إضعاف جبهة كاملة, لذلك فإن التحذير موجه للجميع، عسكريين ومدنيين:

- لا تتداول أي معلومة عسكرية لم يصدر بها بيان رسمي.
- التزام الكتمان واجب دائم حتى بعد انتهاء الخدمة.
- الإهمال جريمة، وحسن النية لا يعفيك.
- من يعلم ويسكت شريك في الجريمة.
- في زمن الحرب وخدمة الميدان، لا مجال للتساهل، والعقوبة مضاعفة.

26 سبتمبر
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ
الموافق 10 سبتمبر 2026م

قراءة في فقه إدارة المعركة الوطنية

د. هاني بن محمد القاسمي

في الأمثال الشعبية تختبئ أحيانًا قواعد سياسية أكثر عمقًا مما تقوله كتب النظرية. ومن بينها المثل القائل: "الذي بتغلب به ألعب به".

يبدو للوهلة الأولى تعبيرًا عن المراوغة أو رد الفعل، لكنه عند إسقاطه على إدارة الشأن السياسي، يكشف عن قاعدة أكثر تعقيدًا: "من أراد أن ينافسك بالأداة ذاتها، فلا تمنحه احتكار استخدامها".

في السياسة، لا تُدار المعارك دائمًا بما نحب، وإنما بما تفرضه موازين القوة , ولا تُحسم الملفات بمجرد النوايا الحسنة، بل بامتلاك أدوات التأثير، وحسن توقيت استخدامها.

فالصراع السياسي لا يجري على أرض واحدة، ولا بأسلحة واحدة؛ قد يكون ميدانه مؤسسة، أو خطابًا، أو قانونًا، أو إعلامًا، أو تحالفًا، أو حتى صناعة للرأي العام.

والسياسي الذي لا يقرأ الأداة قبل صاحبها، يكتشف متأخرًا أن المعركة لم تكن على الهدف، بل على من يملك مفاتيح الوصول إليه.

لكن هنا تكمن المسألة الأكثر حساسية.. هل معنى المثل أن تستخدم الدولة الأدوات نفسها بلا قيود؟

قطعًا لا, فالفرق بين السياسة الذكية والسياسة الانتهازية، أن الأولى تستخدم أدوات القوة لتحقيق المصلحة العامة، بينما الثانية تجعل القوة غاية بذاتها.

فالدولة التي لا تقرأ أدوات خصومها، ولا تعرف مكامن قوتها، قد تجد نفسها تدير السياسة بعقلية أمنية في زمن يحتاج إلى السياسة، أو بعاطفة سياسية في لحظة تحتاج إلى الحسم.

لذلك، فإن القراءة السياسية الناضجة للمثل ليست: "عامل خصمك بما يعاملك به"، على إطلاقها، وإنما: "لا تدخل معركة بأدوات لا تعرفها، ولا تسمح لخصمك أن يحتكر أدوات التأثير، واجعل القانون سقفًا لاستخدامك للقوة".

وهنا تحديدًا تظهر عبقرية الدولة الرشيدة. فالذكاء في امتلاك الأداة، والحكمة في عدم إساءة استخدامها.

. قد يستخدم طرفٌ ما الإعلام لتغيير اتجاه الرأي العام، فيكون الرد بإعلام أكثر مهنية، لا بتكميم الأفواه.

• وقد يستخدم طرفٌ ما النفوذ لتوسيع حضوره، فيكون العلاج ببناء مؤسسات تستوعب الجميع وفق قواعد واضحة، لا بإنتاج نفوذ مضاد.

• وقد يحاول طرفٌ ما تحويل الخلاف السياسي إلى معركة كسر عظم، فيكون الرد بإعادة الصراع إلى مساره السياسي والقانوني؛ لأن الدولة التي تدخل كل معركة بعقلية الخصومة، قد تنتصر على خصومها وتخسر هيبتها.

وهنا يتحول المثل من ثقافة الغلبة إلى فقه إدارة القوة؛ فليس المطلوب أن تكون الدولة بلا أدوات، وإنما أن تعرف قيمة كل أداة، ومتى تستخدمها، ومتى تمتنع عنها. وليس من الحكمة أن تكشف كل أوراقك في أول جولة، كما أنه ليس من الحكمة أن تستخدم أقصى ما لديك في كل خلاف.. السياسة الناجحة لا تقوم على استعراض القوة، وإنما على إدارة ميزان القوة.

قد يكون أذكى قرار سياسي هو ذلك الذي لا يراه الناس قرارًا أصلًا؛ لأن نتائجه تتحقق دون ضجيج، وخصومه يجدون أنفسهم أمام واقع جديد دون أن يعرفوا متى بدأت اللعبة. لكن الدولة العاقلة لا تنتقم؛ توازن. ولا تنفعل؛ تدير. ولا تستخدم قوتها لمجرد إثبات أنها تملكها؛ بل تستخدمها عندما تصبح ضرورة لحماية النظام العام والمصلحة العامة.

وهنا الفارق الأكبر بين رجل السياسة ورجل الخصومة.

الأول يسأل: ماذا نريد بعد انتهاء المعركة؟ فيدرك أن الانتصار الحقيقي ليس أن تُسقط خصمًا، وإنما أن تمنع سقوط الدولة معه.

والثاني لا يرى أبعد من لحظة الانتصار، فيظن أن القوة غير المنضبطة تصنع حلولاً، متناسيًا أنها تصنع خصومًا أكثر مما تصنع سلامًا .

لذلك، فإن أخطر ما يمكن أن يحدث في الشأن العام أن تتحول أدوات الدولة إلى أدوات صراع، وأن يصبح التغلب على الخصم أهم من الحفاظ على الدولة. عندها يصبح المثل الشعبي، إذا أُسيء فهمه، وصفةً لاستنزاف الجميع. أما إذا أُحسن فهمه، فإنه يقدم درسًا بالغ الأهمية، "لا تترك أدوات السياسة لمن يحسن استخدامها ضدك، ولا تستخدم أدوات الدولة بما يفسد الدولة".

فالقوة التي لا يحكمها القانون قد تمنحك جولة، لكنها لا تمنحك شرعية. والدهاء الذي لا تحكمه الحكمة قد يحقق مكسبًا، لكنه يصنع خصومة مؤجلة.

وفي السياسة، ليست العبرة بمن تغلّب اليوم، وإنما بمن خرج من المعركة محتفظًا بالدولة، وبالقانون، وبإمكانية أن يجلس الجميع غدًا إلى طاولة واحدة دون أن يكون الوطن هو الخاسر .

تلك هي القراءة الأعمق للمثل:

العب بالأداة التي يفهمها خصمك، وامتلك مفاتيح التأثير، لكن لا تنسَ أن اللعبة السياسية تنتهي، بينما الدولة يجب أن تبقى.

أخيرًا يمكننا القول؛ قد تكون لديك أدوات كثيرة للتغلب، لكن الحكمة السياسية أن تعرف أن أقوى أداة ليست دائمًا أكثرها استخدامًا، وأن أخطر انتصار هو ذلك الذي يربح المعركة ويخسر الدولة.

هل يتهيأ اليمنيون لعيدين في ميدان السبعين؟

دمت يا سبتمبر التحرير
يا فجر النضال
ثورة تمضي بإيمان على درب المعالي

من تعز إلى الساحل، ومن الضالع والبيضاء إلى مأرب وصعدة، وصولًا إلى الجوف واللبنات، ثمة شيء يتحرك في المشهد اليمني. الحوثي الذي ظن أن الزمن يعمل لصالحه، وأن الانقسام يحميه، وأن الخارج سينقذه كلما ضاق عليه الخناق، بدأ يكتشف أن حساباته قد تكون هي التي أوقعته في الفخ.

فهل ما نشهده مجرد جولات متفرقة؟ أم أنها بداية معركة استعادة الدولة وإسقاط الإمامة الجديدة؟

هنا تبدأ الحكاية... ملطمة بعد أخرى.

الملطمة الأولى جاءت في حسابه مع المملكة العربية السعودية؛ فقد ظل يستفزها ويستدرجها إلى مواجهة مباشرة، ليقدم نفسه بعدها باعتباره في مواجهة عدوان خارجي، لا في مواجهة شعبه ومشروع الدولة والجمهورية. لكنه أخطأ الحساب؛ فالمعركة أخذت تستعيد حقيقتها: اليمنيون أصحاب القضية، وأصحاب المعركة، والأحق باستعادة دولتهم.

ثم جاءت تعز والساحل الغربي لتوجه إليه ملطمة أشد. راهن على الخلافات بين القوى المناهضة له، وظن أن تعدد التشكيلات سيصنع خاصرة رخوة، فإذا بالميدان يفعل العكس؛ تتقارب الصفوف، وتتلاقى البنادق، وتتقدم قوات الجيش وحراس الجمهورية والعمالقة ودرع الوطن والمقاومة. حتى الجبال، كما يبدو، بدأت تلفظه قبل أهلها.

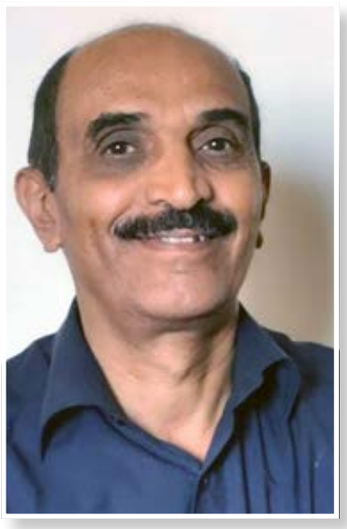

د. علي المسلي

ثم اتسعت الدائرة إلى الضالع والبيضاء وصعدة ومأرب، فوجد الحوثي نفسه أمام جبهات متعددة تستنزف قوته وتفرض عليه الدفاع بدل المبادرة. ولله درّ القيادة حين تكون المعركة هندسةً وتخطيطًا واستراتيجية، لا تخبطًا وعشوائية واندفاعًا بلا حساب؛ فالذي يقرأ الميدان بعين الدولة يعرف أين يضرب ومتى، أما من يقرأه بعين الغرور فقد يجد أن الجبهات التي فتحها بنفسه أصبحت أبوابًا لمحاصرته.

ثم جاءت الجوف، ومع التقارير المتداولة عن استعادة معسكر اللبنات والتقدم في محاورها، ارتفع سقف السؤال؛ فاستمرار الزخم هناك قد لا يعني كسب موقع فحسب، بل تحولًا استراتيجيًا يفتح الطريق نحو العمق الذي طالما ظنه الحوثي بعيدًا عن الخطر؛ نحو صنعاء العاصمة، نحو السبعين، ونحو اليوم الذي تُرفع فيه رايات الجمهورية على الميدان، ويُطوى فيه إلى الأبد مشروع الإمامة الجديدة

وهنا تصبح المفارقة صارخة:

هل كان الحوثي يوسّع مشروعه، أم كان يوسّع على نفسه دائرة الخناق والتلاشي؟

ثم يأتي الملطم السياسي. فكلما اشتد الخناق، ارتفعت دعوات التهدئة والعودة إلى المسار السياسي. وفي 7 سبتمبر دعا المبعوث الأممي إلى وقف الأعمال العدائية وضبط النفس والعودة إلى قنوات الحوار.

ليس المطلوب إغلاق باب السياسة، وإنما ألا تتحول إلى استراحة محارب للحوثي أو طوق نجاة ينتشله من ورطته. يجب أن تواكب السياسة الميدان لا أن تعطل نتائجه، وأن يكون أي مسار سياسي طريقًا إلى استعادة الدولة، لا وسيلة لإعادة تدوير الانقلاب.

فإذا كانت هذه لحظة استعادة الجمهورية، فلا ينبغي أن تتوقف المعركة عند موقع أو محافظة؛ فالهدف هو صنعاء، ومؤسسات الدولة، والسلاح المنفلت، ومشروع الإمامة نفسه. عندها فقط يصبح للسياسة معناها، وللحوار قيمته، وللسلام أساسه. أما اليوم، فلا التفات إلى صرخة المبعوث إذا كانت ستعيد إنتاج المعادلة ذاتها: مساواةٌ بين الشرعية والمتمرد المنقلب على الدولة، وبين من يفترض أن ينفذ القرارات الأممية ومن يرفضها ويتحداها.

والأخطر أن فريقًا من الرصد والمتابعة أثار اليوم تساؤلات جدية حول الرحلات الإنسانية إلى مطار صنعاء؛ إذ أفاد برصد طائرتين، إحداهما تابعة لأطباء بلا حدود والأخرى للصليب الأحمر، في وقت أشار فيه إلى عدم وجود رحلات مدرجة في جدول الأمم المتحدة حتى 17 سبتمبر. وهذه المعطيات، إن صحت، تستوجب من الأمم المتحدة توضيحًا شفافًا: ما طبيعة هذه الرحلات؟ ومن نُقل على متنها؟ وما الذي تحمله؟ ومن يراقبها؟ فالعمل الإنساني يجب أن يبقى إنسانيًا، وألا يتحول — تحت أي ذريعة — إلى منفذ لإنقاذ قيادات الميليشيا أو تهريب عناصرها أو منحها متنفسًا في ساعة اشتداد الخناق.

لقد آن الأوان أن تكون الرسالة واضحة: لا مساواة بين الدولة والانقلاب، ولا تهدئة تُفرض على الشرعية بينما يواصل المتمرد رفض القرارات الأممية، ولا فزعة دولية تنقذ الحوثي كلما اقتربت ساعة الحساب. فليقل الميدان كلمته، ولتُستعد صنعاء، ولتستعد مؤسسات الدولة؛ وبعدها تأتي السياسة لتبني السلام، لا لتبني للانقلاب فرصة جديدة. وهنا يبلغ السؤال مداه:

هل بدأت بالفعل حرب استعادة الجمهورية والدولة؟

إن كانت الإجابة نعم، فهذه لحظة لا تحتمل التردد؛ فالفرص في الحروب لا تطرق الباب مرتين، واللحظات التاريخية لا تنتظر المترددين. المطلوب قرار واحد، وهدف واحد، واتجاه واحد؛ أن تتقدم الجبهات، وتتساند القوى، ويتوحد القرار. فالمعركة ليست معركة أرض فحسب؛ إنها معركة استعادة معنى الدولة، وإنهاء مشروع الإمامة الجديدة، وإعادة القرار إلى مؤسسات الجمهورية وإرادة اليمنيين

ومن هنا يعود سبتمبر.

في 26 سبتمبر 2026، يكون قد مضى أربعة وستون عامًا على الثورة التي أسقطت الإمامة الأولى. فهل يحمل هذا سبتمبر مفاجأته الكبرى؟

هل يكون العيد عيدين، والفرحة فرحتين؛ عيد ثورة أسقطت الإمامة الأولى، وعيد جمهورية تستعيد دولتها من الإمامة الجديدة؟

وهل يتهيأ اليمنيون ليوم يصبح فيه ميدان السبعين ساحة احتفال بالجمهورية، لا منصة للميليشيا؟ لا أحد يملك أن يكتب نهاية المعركة قبل أوانها، لكن الميدان يقول إن شيئًا كبيرًا يتحرك: ضربة تتبع ضربة، وجبهة تفتح جبهة، والحوثي الذي كان يهدد الآخرين بدأ يبحث عن كيفية حماية نفسه. فإذا توحّد القرار، واستمرت الضربات، وتساندت الجبهات، ولم تُمنح الميليشيا فرصة لالتقاط أنفاسها، فقد يكون سبتمبر هذا العام مختلفًا عن كل سبتمبر مضى؛ سبتمبر استعادة الدولة، واسترداد الجمهورية، وإغلاق باب الإمامة الجديدة إلى الأبد.

فربما لا يكون 26 سبتمبر مجرد ذكرى لثورة أسقطت إمامة الأمس، بل موعدًا لاحتفال بانتصار الجمهورية على إمامة اليوم؛ وربما لا يكون ميدان السبعين مجرد مكان في ذاكرة اليمنيين، بل شاهدًا على عودة الدولة إلى عاصمتها. وحينها يكون العيد عيدين: عيد سبتمبر الذي حرر اليمن من الإمامة الأولى، وعيد الجمهورية التي استكملت تحريرها من الإمامة الجديدة.

سبتمبر .. إرادة تنتصر

عمر أحمد

الانتصارات التي يحققها أبطال القوات المسلحة اليوم في معركتهم الوطنية ضد جماعة الحوثي الارهابية المدعومة من ايران هي امتداد لإرادة وطنية تجسدت في ثورة 26 سبتمبر 1962، حين اختار اليمنيون الجمهورية طريقاً لبناء دولتهم ومستقبل أجيالهم.

وما تشهده مختلف جبهات القتال ، وفي مقدمتها تعز والساحل الغربي، يعيد إلى الذاكرة ملاحم وبطولات الأحرار الذين حملوا راية الجمهورية، ويؤكد أن روح سبتمبر ما تزال حاضرة في وجدان اليمنيين، وتتجدد كلما واجهت الجمهورية مشروعاً يسعى إلى مصادرة الدولة وإعادة عقارب التاريخ إلى الوراء.

يخوض أبطال القوات المسلحة اليوم معركة وطنية لاستعادة مؤسسات الدولة وترسيخ سيادتها، وهي معركة تتجاوز حدود الجغرافيا والمواقع العسكرية، لتصل إلى جوهر الصراع حول مستقبل الدولة ومشروعها الوطني. وكل تقدم يحرزه المقاتلون في الميدان يعكس إرادة شعب يساند قواته المسلحة ويتمسك بالجمهورية ودولة المؤسسات والقانون والمواطنة المتساوية.

وتقف تعز في قلب هذه المواجهة بوصفها عنواناً للصمود والتضحيات، وامتداداً لذاكرة وطنية ارتبطت بالدفاع عن الجمهورية. وفي كل تقدم للقوات المسلحة، يتجدد الخيط الممتد بين سبتمبر الأمس وسبتمبر اليوم.

لقد أثبت التاريخ أن القوة قد تفرض واقعاً مؤقتاً، لكنها لا تستطيع إلغاء إرادة الشعوب أو مصادرة حقها في الدولة والحرية. ولذلك فإن الانتصار لا يُصنع في الميدان وحده، بل يحتاج إلى اصطفاف شعبي وسياسي يضع مصلحة اليمن فوق الحسابات الضيقة، ويسند القوات المسلحة ومؤسسات الدولة.

لقد دفع اليمنيون ثمناً باهظاً من أجل الجمهورية، ومن ثم فإن الدفاع عنها مسؤولية تجاه الحاضر والمستقبل. فسبتمبر ليس مجرد ذكرى في التقويم، بل عهد متجدد وقيمة وطنية تتجسد في حماية الدولة، ووحدة الصف، ورفض الاستبداد.

وكما حمل ثوار 26 سبتمبر راية الجمهورية بالأمس، يحملها أبطال القوات المسلحة اليوم، لتبقى إرادة اليمنيين أقوى من محاولات إعادة التاريخ إلى الوراء.

وها هو سبتمبر المجد يشع بنوره عهداً يتجدد، وإرادةٌ تنتصر، وجمهوريةٌ تستعيد ألقها.

السلاح قبل السلام ..فهل يذكر أو يخشى

نقيب / ماجد الظاهر

يمثل قرار مجلس الامن 2216 الاساس القانوني لمهام المبعوث الاممي في اليمن والاطار الرسمي لحدود عمله كاسفير نوايا حسنة خصوصا المادة 13 والتي نصت على "مطالبة الامين العام للأمم المتحدة بمواصلة مساعيه الحميدة ...من اجل التزام جميع الاطراف بتنفيذ هذا القرار والقرارات ذات الصلة دون قيد أو شرط وقبل استئناف الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة؛"

وبما ان المادة "13" المذكورة قد رتبت اولويات عمل البعثة الاممية واشترطت "تنفيذ القرار دون قيد او شرط "كأساس يبنى عليه تاليا" استئناف الحوار السياسي برعاية اممية " فإن المسؤولية القانونية والاخلاقية تلزم المبعوث باتباع تلك الخطوات كما هو محدد في التفويض الاممي ابتداء من الزام التنظيم الحوثي الارهابي "بتسليم السلاح والانسحاب من المدن " استناداً الى المادة رقم "1"من القرار ذاته .

لقد كان اعضاء مجلس الامن على قدر عالي من المسؤولية والادراك لأهمية احتكار الاستخدام المشروع للقوة بيد الدولة وحدها كونه حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة ومفهوم السيادة الوطنية , والشرط الوجودي الأول لإنهاء الأزمات المركبة.

ومن دون تسليم السلاح تتحول البيئة السياسية من ميدان للتنافس المشروع الى سوق مالي وأمني مفتوح لتجار الحرب.

إن القفز على الاولويات ومخالفة الخطوط العريضة للحل ابتداء بعمليات تفاوضية شكلية لا يعني فقط انتشار السلاح، بل يعني تفكيك مفهوم العدالة الناجزة واستبدال العقد الاجتماعي بـ "توازنات الرعب السيالة" التي تأثرت بتغيُّر موازين القوى الاقليمية وتقاطع المصالح واستمرار التوظيف للجماعة الحوثية من قبل النظام الايراني في حروبه الاقليمية , الامر الذي ارهق الدولة وعمق الازمة الانسانية وتسبب في اطالة امد الصراع .

و ادراكا من القيادة السياسة لأهمية الاتباع المنظم لخطوات الشق العملي في القرار 2216 فقد اكدت في اكثر من مناسبة على لسان فخامة رئيس واعضاء مجلس الرئاسة ان تسليم التنظيم الحوثي للسلاح هو المدخل الصحيح نحو عملية سياسية برعاية اممية وليس العكس .

ومن المعيب حقا ان يتجاهل المبعوث الاممي الخطر البنيوي لتعدد مراكز القوى العسكرية واثرها على اي عملية سياسية مزعومة ناهيك عن ان ذلك يمثل مخالفة واضحة لمسار الحل كما هو مرسوم في القرار 2216.

ومن البديهيات التي لا تحتاج الى مزيد من التذاكي والتفصيل ان دخول التنظيم الحوثي الارهابي الى في عملية شراكة سياسية قبل تسليم السلاح يمثل وبكل وضوح شرعنة للإرهاب واستمرار لمؤشرات الدولة الفاشلة ودعم مباشر لتفكيك البنية الأمنية والوظيفية للدولة , من خلال خلق سلطات موازية تُعطل قدرة القضاء والأجهزة التنفيذية عن إنفاذ القانون , وحماية للاقتصاد الموازي والجباية القسرية والسطو على الموارد العامة للدولة.

ومن غير المنطقي المضي في مخالفة التفويض الاممي وخطواته العملية امعانا في استدامة عدم الاستقرار الجيوسياسي و الاختراق الإيراني للمنظومة السيادية اليمنية من خلال ارتهان القرارات المصيرية للحرب والسلم في يد جماعات مسلحة تتبع تنظيميا حرسه الثوري وتخدم مصالحه اوامره بدلاً من المؤسسات السيادية والتوافُق الوطني.

إن تكرار الدعوة الى بلع الخلطة السياسية العبثية للمبعوث الاممي والمسمى بخارطة الطريق قبل البدء بنزع سلاح التنظيم الحوثي الارهابي لن تكون ثلمة في تاريخه الشخصي فحسب بل بقعة سوداء في تاريخ الامم المتحدة كونها مخالفة واضحة للتفويض الصادر بالقرار رقم 2216 .

وبدون احتكار الدولة للسلاح لن تقوم للدولة قائمة ولن يمثل التوقيع على اي اتفاقية سوى حفلة عشاء لا تقدم حلا ولا تعالج مشكلة .

فهل يتذكر "هانس" او يخشى غضب الحليم .!!!

وزير الداخلية:
خطط أمنية لتأمين المحافظات خلال وبعد تحريرها

أكد اللواء الركن إبراهيم حيدان، وزير الداخلية، إعداد خطط أمنية شاملة ومتكاملة لتأمين المحافظات خلال وعقب تحريرها من مليشيا الحوثي الإرهابية، بما يضمن استعادة الأمن والاستقرار وحماية المواطنين والمنشآت العامة والخاصة وعودة الحياة الطبيعية.

وأوضح أن الوزارة أعدت قوات أمنية متخصصة ومدربة للقيام بمهام حفظ الأمن والنظام العام وتأمين المؤسسات والمنشآت الحيوية في المناطق التي سيتم تحريرها، مشيراً إلى أن إدارات الأمن في المحافظات الواقعة تحت سيطرة المليشيا جرى توجيهها إلى رفع مستوى الجاهزية والاستعداد لتولي مسؤولياتها فور استعادة المناطق والمؤسسات.

وأضاف أن قوات أمنية موجودة في المحافظات المحررة، وتتبع إدارياً محافظات ما تزال تحت سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، ستسهم في دعم عمليات تأمين المناطق المحررة واستعادة مؤسسات الدولة.

وأكد حيدان أن الخطط الأمنية تهدف إلى إنهاء المشروع الحوثي المرتبط بالمشروع الإيراني، ومنع تحويل اليمن إلى قاعدة لتنفيذ مشروع طائفي أو منصة لتهديد أمن المنطقة والممرات البحرية والسلام الدولي.

ودعا المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة، وتجنب الشائعات والحرب النفسية، مشيداً بالمواطنين الذين واصلوا مقاومة سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

تكتل الأحزاب يدعو إلى تحرك عسكري شامل ضد مليشيا الحوثي

دعا التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية إلى تحرك عسكري شامل ومتزامن في مختلف الجبهات ضد مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكداً أن المرحلة تتطلب توحيد الجهود الوطنية واستثمار التقدم الميداني للقوات المسلحة والمقاومة.

وحيّا التكتل بطولات القوات المسلحة والقوى الوطنية والمقاومة، داعياً المواطنين إلى مساندة القوات في معركة استعادة الدولة، والأسر إلى إنقاذ أبنائها الذين دفعت بهم مليشيا الحوثي الإرهابية إلى صفوفها.

وشدد على أهمية تنفيذ عمليات متزامنة على مختلف الجبهات حتى لا تتمكن المليشيا من اختيار زمان ومكان المواجهة، مع تعزيز التنسيق مع التحالف العربي.

وأكد التكتل ضرورة استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، داعياً المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الشرعية وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216.

وحذر من أن التعامل مع مليشيا الحوثي الإرهابية كطرف سياسي طبيعي أو منحها شرعية الأمر الواقع يساهم في إطالة الأزمة ويعزز التهديد الذي تمثله على البحر الأحمر والملاحة الدولية.

إعلانات قضائية

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ حسن أحمد صالح الويس بأن عليه الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية بتاريخ 23/9/2026م وذلك للرد على الدعوى التجارية المقدمة ضده من المدعي/ عابد حسين حسين الدربي مالم فسيتم السير في الإجراءات القانونية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه الاخ / مبارك مبخوت محمد سليمان تقدم اليها بالإبلاغ عن بصيرته المفقودة والمحررة من مكتب النسيم للعقارات بتاريخ 23 / 7 / 2026 م من البائع إليه عثمان عبد الله يحيى الفقيه ، فيما هو له وفي ملكه وذلك مبنى مسلح عظم دور واحد الكائن بمنطقة الروضة املاك ال جلال مقسم ال صالح محمد آل علي بن صالح محمد ، والواقعة في الجهة الشرقية لعمارة عيشان مخطط آل علي بن صالح محمد والذي تم إخراج شارع مدخل فيها والصائره أرضيته للبائع بموجب شروته بتاريخ 15 / 4 / 2026م من البائع إليه سالم بن حمد بن علي بن صالح محمد بن جلال والمحررة بقلمنا هذا وكان أصل قرار المبيع مبنى مسلح عظم دور واحد والمقام والمشيد على قطعة الأرض رقم (3) ، ومساحتها طول الضلع الشمالي والجنوبي عشرة متر من الشرق الى الغرب في طول الضلع الشرقي ستة عشر متر وثلاثة وتسعون سانتي من الشمال الى الجنوب والضلع الغربي سبعة عشر متر وعشرين سانتي من الشمال الى الجنوب ، يحد المبنى المباع أرضيته من الشمال شارع عشرة متر ومن الجنوب قطعه رقم (4) أملاك نبيل الفقيه ومن الشرق شارع مدخل خمسة متر ومن الغرب أملاك وحوش الدوم ، وكان إجمالي ثمن المبنى المباع مبلغ وقدره مائة وستة وثمانون الف ريال سعودي . ومن له أي اعتراض فعليه أن يتقدم امام المحكمة خلال الفترة المحددة قانونا .

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ أسامة محمد عبده سعيد محمد الطاهري في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ صلاح قايد أحمد القدسي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ ناصر علي محمد النهمي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ يحيى محمد محسن العقاري في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ أبو بكر علي الاثيوبي أثيوبي الجنسية في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ أحمد فؤاد أحمد ناصر هادي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ محمد علي حسن سيف في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ سالم علي احمد مرة في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ حبيب علي احمد الجماعي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ رضوان حسن علي الزيلة في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ أحمد علي عبدالله الحبيشي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ هادي محمد ناصر العماد في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ غياتو الاثيوبي - اثيوبي الجنسية في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ فهد ناجي محمد المد في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ محمد احمد حسن العبسي في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ مجهول الهوية في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ محمد حزام أحمد جابر الخولاني في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن نيابة استئناف م/ مارب والجوف عن وجود جثة المتوفى/ مثيل قايد أحمد سيف في ثلاجة الموتى بالمستشفى العسكري م/ مأرب فمن له علاقة بالمتوفى المذكور الحضور إلى النيابة خلال مدة 15 يوماً ما لم سيتم الدفن.

- تعلن الأخت/ بخيته علي علي حزام عن فقدان مؤهل جامعي دراسات إسلامية صادر من كلية التربية والعلوم الإدارية - بجامعة إقليم سبأ برقم (٢٠١٨١٣٦٨) وتاريخ -2021 2022م فعلى من وجده إيصاله الى الكلية المذكورة.

- يعلن النقيب/ عصام محسن محمد حنكل عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (88215) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

- يعلن ملازم 1/ سلطان محمد علي طاهر عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم العسكري (85724) فعلى من وجدها إيصالها الى دائرة الامن العسكري أو الى اقرب قسم شرطة.

- تعلن محكمة مارب الابتدائية المنفذ ضده ياسين علي قايد الحكمي بتنفيذ ما نص عليه الحكم الصادر من محكمة مارب الابتدائية برقم (182) وتاريخ 5/5/1447هـ الموافق 26 / 10 / 2025م والذي قضى منطوقه بالاتي:-
اولا:- فسخ عقد نكاح المدعية غنية دماج امين مبخوت من عصمة زوجها المدعى عليه ياسين علي قايد الحكمي للكراهية
ثانيا: الزام المدعية غنية دماج بإعادة المهر للمدعى عليه ياسين علي قايد الحكمي مبلغ وقدره مليون ومائة الف ريال
ثالثا:- الزام المدعى عليه بإعادة سبعة جرام ذهب للمدعية غنية دماج.
وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ الاعلان مالم فستقوم المحكمة بالسير في إجراءات التنفيذ الجبري وفقا للقانون وذلك بشأن القضية رقم (111) لسنة 48هـ فيما بين طالبة التنفيذ غنية دماج أمين مبخوت والمنفذ ضده ياسين علي قايد الحكمي.

- تعلن محكمة مارب الابتدائية المنفذ ضده / مبروك منصور عباس حسان بالتنفيذ الاختياري للسند التنفيذي/ حكم ابتدائي الصادر من محكمة مارب الابتدائية برقم - 85 لسنة / 47 هـ وتاريخ 12/3 /1448هـ الموافق 19/8/2026م والذي قضى بإلزام المنفذ ضده/ مبروك منصور عباس حسان بتسليم نفقة شهرية لأولاده الستة مبلغ وقدره مائة وخمسون الف ريال يمني ابتداء من شهر 8/2024م حتى انتهاء الحضانة .... الخ كما نص عليه الحكم الصادر من محكمة مأرب الابتدائية وذلك بشأن القضية التنفيذية المقدمة من طالب التنفيذ/ تهاني سعيد عبدالله الحاتمي والمنفذ ضده المذكور أعلاه بضرورة التنفيذ الاختياري خلال المدة القانونية سبعة أيام ما لم سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستكمال إجراءات التنفيذ جبراً.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية المنفذ ضده/ صدام سيف عبده عثمان الفتاحي تنفيذ الحكم الابتدائي الصادر من محكمة مأرب الابتدائية برقم 524 لسنه 1447هـ وتاريخ 2/11/1447هـ الموافق 19/4/2026م والذي قضى بالاتي:-
- اولا إخلاء العين المؤجرة المملوكة للمدعي/ صادق علي حسن الدميني ثانيا: الزام المدعى عليه صدام سيف عبد الفتاحي بدفع مبلغ وقدره 157.000 ريال ايجارات الشقة عن كل شهر ابتداء من شهر 6/2025م الى تاريخ الاخلاء الفعلي للعين تسلم للمدعي وينفذ هذا البند تنفيذا معجلا ثالثا :الزام المدعى عليه بتسليم مبلغ وقدره 300.000 ريال يمني مخاسير التقاضي خلال سبعه ايام من تاريخ الاعلان ما لم فستقوم المحكمة بالسير بإجراءات التنفيذ الجبري طبقا للقانون وذلك بشان القضية رقم 61 لسنة 48هـ في ما بينه وبين طالب التنفيذ/ صادق علي حسن الدميني.

- تعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل محافظة م/ مارب بأنه بناء على الطلب المقدم من جمعية المجد لرعاية وتأهيل الشباب بتغيير اسمها الى مؤسسة غراس المجد لرعاية وتأهيل الشباب فإنه تم اعتماد الاسم الجديد بدلا عن الاسم السابق.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2262) الخميس 28 ربيع أول 1448هـ - الموافق 10 سبتمبر 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
http://www.26sepnews.net/
النسخة الإنجليزية للموقع:
http:// www. en.26sepnews.net/
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي

تحذير عسكري لتجنب عدد من الطرق والخطوط الرئيسية في ثلاث محافظات

أهاب الناطق الرسمي للقوات المسلحة، العقيد الركن ماجد النزيلي، بجميع المواطنين وسائقي المركبات ضرورة التوقف التام عن استخدام مجموعة من الطرق والمحاور الحيويّة في محافظات مأرب والبيضاء والجوف، والابتعاد عنها حتى إشعار آخر.

وشمل التحذير خطوط (نقيل بن غيلان، وفرضة نهم، ومفرق الجوف، ومدغل، وحزم الجوف)، و (جحانة، وصرواح مأرب)، و(قانية، وماهلية، والجوبة)، و(الباطنة)، و(أرحب، وسفيان).

وأوضح الناطق العسكري أن هذه الإجراءات تأتي ضمن التدابير الاحترازية المشددة بهدف الحفاظ على أرواح اليمنيين وتجنب تعريضهم لأي مخاطر ناجمة عن التطورات الجارية.

وأكد أن سلامة المواطنين تأتي في مقدمة أولويات القوات المسلحة، داعياً الجميع إلى إظهار أعلى مستويات التعاون والالتزام التام بالتعليمات الصادرة حفاظاً على سلامتهم.

عدن.. مباحثات يمنية أممية لتطوير برامج تمكين المرأة

بحث وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة، الدكتور أحمد كليب، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع مسؤولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، سبل تعزيز الشراكة لتطوير البرامج التعليمية الموجهة للفتيات والنساء.

وناقش اللقاء آليات مواءمة مخرجات التدريب مع احتياجات سوق العمل، وتوفير مسارات مهنية تسهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، لا سيما الفئات الأكثر احتياجاً والناجيات من العنف.

وأكد الدكتور كليب حرص الوزارة على التأهيل المستدام وتقديم الدعم النفسي والمهني المتكامل للمرأة اليمنية بمختلف مستوياتها.

وانتهى الاجتماع بالاتفاق على إعداد خطط عمل مشتركة لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية تلبّي متطلبات السوق المحلي، وتدعم جهود التنمية المستدامة.

بلادنا تشارك في الدورة الـ37 للجنة مصايد الأسماك التابعة لـ الفاو

شاركت الجمهورية اليمنية، ممثلة بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية، عبر تقنية الاتصال المرئي، في أعمال الدورة الـ37 للجنة مصايد الأسماك (COFI) التابعة لمنظمة "الفاو" في روما.

وتطرق الاجتماع بمشاركة الدول الأعضاء إلى قضايا الإدارة المستدامة للموارد السمكية، ومكافحة الصيد غير القانوني، والتكيف مع التغيرات المناخية، ودعم صغار الصيادين وتعزيز الأمن الغذائي.

وجاءت المشاركة اليمنية لتأكيد الحضور في المحافل الدولية، واستعراض التحديات الوطنية، والاستفادة من الخبرات العالمية لتطوير القطاع السمكي والحفاظ على الثروة البحرية، إلى جانب حشد الدعم للجهود الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة.

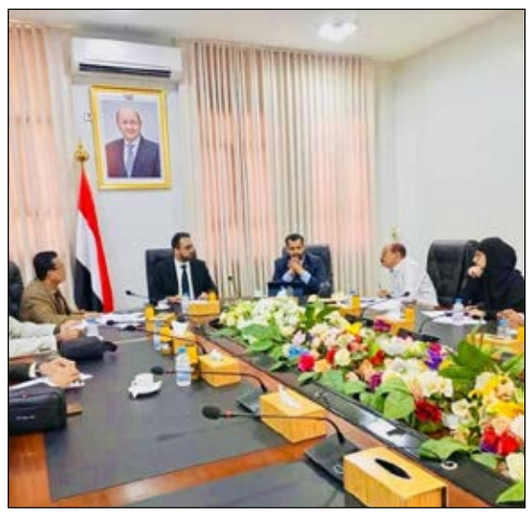

اللجنة التنفيذية للإصلاح المؤسسي تبدأ أولى اجتماعاتها لبحث خطط تحديث الدولة

عقدت اللجنة التنفيذية للإصلاح المؤسسي اجتماعها الأول بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات سالم العولقي، لمناقشة الإطار الاستراتيجي لخطة الحكومة وآليات الانتقال نحو التنفيذ العملي.

واستعرض الاجتماع محاور الإصلاح الشاملة التي تشمل مراجعة الهياكل التنظيمية، وتحديث التشريعات، وبناء القدرات، والتحول الرقمي، مع اختيار وزارات محددة لتطبيق المرحلة الأولى كنموذج عملي.

وأكد الوزير العولقي أهمية العمل وفق رؤية وطنية متدرجة تقيس مستوى الإنجاز وتطور الأداء الحكومي.

وأقرت اللجنة برئاسة وكيل الوزارة الدكتور هيثم جواس عدداً من التوصيات لتسريع الخطوات التنفيذية والتنسيق بين الجهات المعنية.

الأسبوع حديث

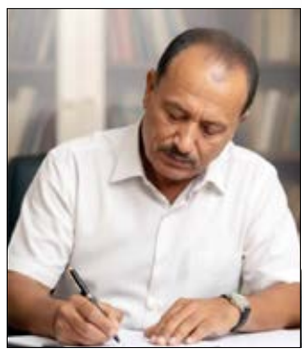

العميد/
عبدالحكيم الشريحي

إعصار التحرير

التدفق المتلاحق للقوات في ميادين البطولة والشرف والاندفاعة المتعاظمة للشجعان بصفوف متراصة ومعنويات تطال السحاب لهو البرهان القاطع الذي لا يخالطه شك على أن الصدور قد فاضت غضبا وأن الصبر قد نفد أمام سياسات الجمود والركون التي حاولت تكبيل مسار التحرير وعرقلة الزحف المقدس نحو العاصمة المختطفة وبقية المحافظات القابعة تحت بطش الاحتلال الحوثي الغاشم. إن هذا الزخم الميداني الجارف إنما يستمد قوته العاتية من يقين راسخ بضرورة اقتلاع جذور الإرهاب وإعادة الحق إلى نصابه وصون كرامة أمة لا تقبل الهوان ولا ترتضي بغير النصر بديلا.

لقد تجلى للجميع أن هذا الالتفاف الجماهيري العظيم والشعب الثائر الذي يقف سندا ودرعا لرجاله الأبطال في جبهات العزة لم يعد قادرا على تحمل مهزلات الهدن الكاذبة والمواقف المائعة التي لم تجلب للبلاد سوى المآسي ولم تورث العباد إلا مهاوي الردى ومهالك القتل والجوع والتشريد والنهب المنهج الذي تمارسه عصابات المليشيا الحوثية الإرهابية كل يوم جهارا نهارا.

لقد أثبتت الأيام أن الهدن بالنسبة لهذه العصابات الأجيرة ليست سوى غطاء لاستجماع أنفاسها ومواصلة خنق الشعب وإذلال الأحرار وهو ما عاد الشعب يطيقه أو يسمح باستمراره بعد أن بلغ السيل الزبى وصارت العزيمة هي القائد والبوصلة.

إن الأبطال في الميدان اليوم يسطرون بدمائهم وأرواحهم ملحمة تاريخية تعيد للوطن هيبته وترسم بوضوح معالم الفجر الجديد الذي يستحقه هذا الشعب العظيم.

فلا مكان اليوم للتردد ولا صوت يعلو فوق صوت البارود الذي يمهد الطريق لنزع أغلال العبودية وهدم أسوار الخرافة والكهنوت ، فالإرادة الصلبة حين تتسلح بالحق وتنطلق بروح الشموخ والإقدام تعصف بجميع العوائق وتستعيد الأرض والكرامة لتؤكد للعالم أجمع أن الشعوب التائقة للحرية لا تقهر وأن إعصار التحرير قد انطلق ولن يتوقف حتى تطهير كل شبر من رجس الإرهاب وتشرق شمس الحرية والعدالة على ربوع الوطن كاملا.

توقيع اتفاقية بقيمة 1.2 مليون يورو لتحسين خدمات المياه والصحة بالساحل الغربي

وقّع وزير المياه والبيئة، المهندس توفيق الشرجبي، بالعاصمة المؤقتة عدن، اتفاقية مع منظمة "التضامن الدولية" لتنفيذ مشروع تحسين الصحة وتعزيز القدرة على الصمود في مديريات حيس وموزع والمخا والخوخة، بكلفة إجمالية تبلغ 1.205 مليون يورو بتمويل من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO). يستهدف المشروع نحو 55,634 شخصاً من النازحين والمجتمعات المضيفة عبر إعادة تأهيل أربعة أنظمة مياه وتسعة مرافق صحية، وإنشاء مراحيض، وتوفير مستلزمات النظافة، وتدريب اللجان المحلية.

وأكد الوزير الشرجبي أهمية هذه التدخلات لتخفيف المعاناة بالمناطق المتضررة من الحرب، فيما جددت المنظمة التزامها بدعم الفئات الأكثر احتياجاً.

صندوق المعاقين يعتمد لجنة لحصر الموارد ويقر خطوات لتشغيل مستشفى متخصص بمأرب

أقر مجلس إدارة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مختار اليافعي، تشكيل لجنة لحصر مصادر الإيرادات ومراجعة آليات تحصيلها وتوريدها.

وناقش الاجتماع الذي عقد بمدينة عدن الوضع المالي والصحي للصندوق، موجهاً باستكمال الإجراءات القانونية لفتح فرع بمحافظة مأرب وتوفير مقومات تشغيل المستشفى والصيدلية المخصصين لذوي الإعاقة.

وأكد الوزير اليافعي أن رعاية هذه الفئة مسؤولية إنسانية ومؤسسية تتطلب ضبط الاختلالات الماليّة وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، مشدداً على إدارة الملفات ببيانات دقيقة واجتماعات دورية لضمان استدامة الخدمات.

مأرب.. تبدأ ترتيباتها التحضيرية للاحتفاء بالذكرى الـ64 لثورة 26 سبتمبر

ناقشت اللجنة الفرعية للاحتفالات بمحافظة مأرب، برئاسة الوكيل الدكتور عبدربه مفتاح، برنامج الترتيبات التحضيرية للذكرى الـ64 لثورة 26 سبتمبر المجيدة، حيث أقرت تشكيل اللجان الفنية وتوزيع المهام الموكلة إليها.

وأكد الوكيل مفتاح أهمية الإعداد المشرّف للمناسبة الوطنية التي أعادت لليمن كرامته وخلصته من ظلمات النظام الكهنوتي السلالي.

وأوضح أن الاحتفاء يأتي تزامناً مع الملاحم البطولية والتضحيات التي يسطرها أبطال القوات المسلحة والمقاومة في مختلف الجبهات لاستعادة مؤسسات الدولة وترسيخ النظام الجمهوري.

ووجه مفتاح المكاتب المعنية ببدء رفع الأعلام وشعارات الثورة وتزيين الشوارع والأحياء، مشيداً بالتفاعل الشعبي والمجتمعي المبكر مع هذه المناسبة العظيمة التي تسكن وجدان اليمنيين.

المهرة.. افتتاح مركز الكويت الصحي بالغيضة للارتقاء بالخدمات الطبية

افتتح أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المهرة، سالم نيمر، برفقة الوكيلين الدكتور مختار الجعفري والمهندس عوض قويزان، مركز الكويت الصحي بمدينة الغيضة.

وتفقد المسؤولون أقسام المركز واطلعوا على تجهيزاته الطبية ومستويات الخدمات المقرر تقديمها للمستفيدين.

ونُفّذ المشروع عبر مؤسسة السبيل للتنمية بتمويل كريم من عائلة العدساني وإشراف جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية بدولة الكويت.

وثمّن نيمر الدعم الكويتي السخي الذي يعزز كفاءة البنية التحتية للقطاع الصحي ويضمن تسهيل وصول المواطنين للرعاية الطبية.

من جانبهما، أشاد مدير عام الشؤون الاجتماعية فائز بلحاف والمدير التنفيذي لمؤسسة السبيل أبوبكر بن بريك بهذا الإنجاز، مؤكدين أنه يمثل إضافة نوعية للخدمات الصحية الملبيّة لاحتياجات المجتمعات المحلية والنازحين بالمحافظة.

جامعة شبوة تقر إنشاء مركز للبحوث وتستعرض انضباط العام الدراسي الجديد

أقر مجلس جامعة شبوة، في اجتماعه الدوري برئاسة رئيس الجامعة الدكتور توفيق باسردة، إنشاء مركز للبحوث والدراسات، واعتمد الخطط السنوية لنيابات الجامعة وكلياتها ومراكزها العلمية للعام الجامعي 2026/ 2027م.

وشدد المجلس على التزام الكليات بالجداول الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الأكاديمية واستدامة جودة التعليم. واطلع الاجتماع على تقرير سير العملية التعليمية مع انطلاقة العام الجديد، حيث أشاد بمستوى الانتظام والانضباط الأكاديمي في أروقة الجامعة.

كما ناقش المجلس احتياجات الأقسام العلمية الكفيلة بتطوير الأداء، متخذاً المعالجات المناسبة لتعزيز البيئة التعليمية وتلبية متطلبات التحصيل العلمي للطلاب.

وزارة الأوقاف تؤكد على توحيد الصفوف وإسناد القوات المسلحة

أكد وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد لقطاع تحفيظ القرآن الكريم، الشيخ حسن الشيخ، خلال اجتماع بالعاصمة المؤقتة عدن، أن المرحلة الراهنة تتطلب تضافر الجهود وتوحيد الصفوف خلف القيادة السياسية والقوات المسلحة لدحر مليشيات الحوثي واستعادة الدولة.

ودعا الشيخ إلى تفعيل دور الخطاب الديني والجمعيات القرآنية لإسناد المرابطين ورفع معنوياتهم، مستنكراً الجرائم الحوثية المتمثلة في تفجير المساجد ودور القرآن وتحويلها إلى ثكنات ومخازن أسلحة.

وشدد الوكيل على أهمية ترسيخ الفهم الصحيح للقرآن لدى النشء بعيداً عن ثقافة الغلو والتفريق السلالي، داعياً إلى التكامل الإداري والمجتمعي لإنجاح رسالة القطاع التربوية والدينية.